





6.

4118242



206

Sharhu' sh-Shamsiyya  
(Logic)











عين اعيان الامار

الاصدا

مطارق البيان في ملك بلادها وشهدا من كنفه

وتمت البها والنجاة الشريفة واليكفة الطيف ما خلفه

لا بد من عبارات رائقة لبن معانيها الاذان ونقرا

من لفة تعجب سماها الاذان وسمة تجر القواعد العظيمة في

بالنفس القويبة والرياسة الاشبه والنجاة من كنفه

دولة رفاه صلو على السطح من المجد والملاحة

الوزراء في العالم حبيب السيف والقاسم في القاص

السلطات الالهية الفاضل من جهة العليا والوجه العنيفة

محمدة قواعد الملكة والرياسة من مبادئ الدولة السلطانية

العلماء على احوال رايات اخبار التلا في احوالها قبل كليات

الحق والدولة والدين وشهدا من كنفه

نبي محمد لما خلق من كنفه لا زال اعلام النبوة في ايامه

عالية وفيه العلم في انوار من كنفه

واخا ديه من بين النور في كنفه

من كنفه

من كنفه

من كنفه

من كنفه

من كنفه

من كنفه

من كنفه

مطارق البيان في ملك بلادها وشهدا من كنفه

من كنفه



[illegible]



مجلس اول

[illegible]







في الصفات فلو كان في تلك الصفات ما يردده الله

ان الصفات لا يكون لها وجود مستقل

ان الصفات لا يكون لها وجود مستقل

ان الصفات لا يكون لها وجود مستقل

في الصفات فلو كان في تلك الصفات ما يردده الله

ان الصفات لا يكون لها وجود مستقل



التمهيد

قیما له او یكون فیما

المزفوم

فیه

دیر لفظ  
حکم دین

الحمد لله

۱۴۱۲

نق

12

انتی

تقو، الخطوط

3

6.

23191

در اقصای هند

مطبعة

البرص



21

7

...

2





[illegible]



ب و حصول عاقله منته او بران کان حاصل سانه عاقله

[illegible]

فاما اذا كانت قديمة تكون مبرورة في ازمته فترشدها في ازان كحلها  
علوم غرضها منه في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا ليس في علمه  
النفس وتوحيده عليه في الحكمة **الابن** من كل منها بدين والبعض  
نظير الى **الابن** لا يجوز ان يكون جميع التصورات والتصديقات برهيا او يكون  
جميع التصورات والتصديقات نظرا او البعض منها بدين والبعض الآخر  
منها نظريا ولا قسم محصورة فيها ولا يطال القسمان الاولان تعين الشئ  
وهو ان يكون البعض من كل منها بدين والبعض الآخر من نظريا والنظرية  
يكن كحده في البديهي بل يطال الفكر للمؤمن علم نؤمن انه نؤمن علم  
المؤمن العلم ان العلم ان تعين وبها العلم بالمقدسة والعلم بوجود الملائكة  
العلمانية

[illegible]







[illegible][illegible][illegible]



[illegible]



كونه الله عارض من عوارضه فان اللائحة لا يكون له في نفسه  
المنطق ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العالم ولا يفرق  
بالغاية او غايته المنطق العوض عنه بخلافه وان كان يكون خارجا  
عنه والمنطق الخارج رسم واما غاية تجليته وبيان حقيقته كل علم  
مباين ذلك العلم لانه قد حصل تلك المسائل وولدت من العلم  
ما ابراهنا فلا يكون له ما فيه حقيقة واما تلك المسائل فتكون حجة  
وحقيقة لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقبلة الا في حق  
وانما المقابلة معرفة بحسب حجة فائدة صحيح فكونه دون الله صفة حقيقة  
يقول وحده لا غير ذلك في العبارات تنبها على ان قدسية الشروع  
في كل علم رسالته فان قلت العلم بالبيان انصدق بها ومعرفة مقبلة  
العلم بحجة تصور والنسور لا يستفاد من التصديق فنقول العلم بالبيان  
هو التصديقات بالبيان حيث اذا حصل التصديق بجميع المسائل  
حصل العلم المظلم كالتصور العلم المطلوب يتوقف على تصور تلك  
التصديقات لا على نفس التصديقات والتصور غير مستفاد الا  
بالتصور **وليس** كله بهيئا وان لا يتوقف على تصور  
لا جواب معارضة تصور واما ان تصور المنطق بهيئا فلا  
لا تعلم بان الاول لانه لو كان المنطق بهيئا لكان سببا فاجزى يحصل  
لا فانون اخر فاما ان تصور الالكاتب او السلسل واما محال ان لا يتصور  
ان تم لزوم الدور او السلسل واما يلزم ذلك لم يثبت الالكاتب الى  
قالون بهيئا وهو مصنوع فانقول المنطق متخيل فواين الالكاتب  
فاذا فرضنا انه كسبي واما الالكاتب قالون منها والتقدير الالكاتب  
ان

تصور دور ايكه مشد قبل

كيفية ان يكون له في نفسه  
المنطق ليس له في نفسه بل بالقياس  
بالغاية او غايته المنطق العوض  
عنه والمنطق الخارج رسم واما  
مباين ذلك العلم لانه قد حصل  
ما ابراهنا فلا يكون له ما فيه  
وحقيقة لا يحصل الا بالعلم  
وانما المقابلة معرفة بحسب  
يقول وحده لا غير ذلك في  
في كل علم رسالته فان قلت  
العلم بحجة تصور والنسور  
هو التصديقات بالبيان حيث  
حصل العلم المظلم كالتصور  
التصديقات لا على نفس  
بالتصور وليس كله بهيئا  
لا جواب معارضة تصور  
لا تعلم بان الاول لانه لو  
لا فانون اخر فاما ان تصور  
ان تم لزوم الدور او السلسل  
قالون بهيئا وهو مصنوع  
فاذا فرضنا انه كسبي واما  
ان

كيفية ان يكون له في نفسه  
المنطق ليس له في نفسه بل بالقياس  
بالغاية او غايته المنطق العوض  
عنه والمنطق الخارج رسم واما  
مباين ذلك العلم لانه قد حصل  
ما ابراهنا فلا يكون له ما فيه  
وحقيقة لا يحصل الا بالعلم  
وانما المقابلة معرفة بحسب  
يقول وحده لا غير ذلك في  
في كل علم رسالته فان قلت  
العلم بحجة تصور والنسور  
هو التصديقات بالبيان حيث  
حصل العلم المظلم كالتصور  
التصديقات لا على نفس  
بالتصور وليس كله بهيئا  
لا جواب معارضة تصور  
لا تعلم بان الاول لانه لو  
لا فانون اخر فاما ان تصور  
ان تم لزوم الدور او السلسل  
قالون بهيئا وهو مصنوع  
فاذا فرضنا انه كسبي واما  
ان



١٧٠  
١٧١

لا يتم الا بالمنطق فيوقف الكتاب ذلك الفيلسوف على ان ان افرد هو الضم  
 كسب على ذلك التقدير فالدور والتسلسل لازم وتفسير الجواب بالمنطق  
 ليس بجميع اجزائه بل ببعضه والا لا يستغنى عنه قوله ولا بجميع اجزائه كسب  
 واللازم الدور والتسلسل كذا ذكره المعترض بل بعض اجزائه هو  
 كما ان كل الاول والبعض الآخر هو كسب كما في الاركان والبعض الآخر  
 يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل واعلم ان هذا  
 الاول الاحتجاج بالمنطق والثاني الاحتجاج بالادلة والادلة انما تبين  
 ثبوت الاحتجاج اليه لا لا القارة المعارضة المذكورة وان فرضنا انها لا  
 الا على الاستقراء على تعلم المنطق وهذا لا يتحقق الاحتجاج اليه فلا يجوز  
 الاحتجاج لا تعلم المنطق كونه ضروريا بجميع اجزائه ولكنه معلوما  
 على جهة ما لا ينفك في تحصيل العلم النظرية على المذكور في موضع آخر  
 لا يصلح للمعارضة لانهما معاينة على سبيل المثال **الاحتجاج**  
 دور بالمنطق **قال** قد سمعت ان العلم لا يميز عند العقول الا بعد العلم ثمرة  
 ولا كان موضوع المنطق انما من يطلق الموضوع المنطق في موضوع  
 كل علم لا يبحث في ذلك العلم غير ان هذا الذاتية كذا ان العلم  
 المنطق فانه يبحث فيه على الاله من حيث الصحة والبرهان والكل  
 علم الخوفان يبحث فيه على الاله من حيث الاعراب والبناء و  
 الاله من الذاتية هو التي تكون الشيء كما هو جوازي لذاته كما في  
 الصانع لذاته ان او يخلق الشيء كونه كذا كونه بالارادة الذاتية  
 لذاته بوسطه انه حيوان او لونه او شيء بوسطه امر خارج عنه  
 موله كذا الشيء المعارض لذاته بوسطه اتفق والتفصيل كونه

ههنا اي فروبا في الحاجة  
 ١ المنطق وهو قوله  
 الكل من كل منها بدورها  
 ٢ قوله غير متحقق

والعلم بالحق هو الحق  
 العلم بالعام واجب  
 اوله تعريف يطلق الموضوع  
 حتى لا يخلو كونه معرفة موضوع  
 ١٣

العلم بالذات



مقامی

هناك ان الواضحة ستة لان ما يوضح من الشيء فاما ان يكون غير واضح فحين

لغات الأجنبية اولاً من خارج لغة والامر الخارج عن الموضوع اما ما

اذا علم منه او اخص منه او مبين له فالثلاثة الاولى و هو العارض للذات

المعرض والعارض المجزئ والعارض للمباينة ليس أعراضاً ثابتة

لا تبارك في ذات الموضع اما العارض للذات قط واما العارض

للمحرف فلا يجوز الموضع داخل في الذات والمستند إليها هو في الذات

مستند الى الذات في الحيوان واما العارضي بالامر اليه ورفلانه

يكون مستند الذات المودعي والعارض مستند الى المودعي

لا المستند إلى أن المستند إلى ذلك الشيء فيكونه العارض المستند إلى

البحر مستند إلى الجبال والشلالات والافخيرة وهو العارض لاند خارج

اعلم من الموضع كالحركة المدخلة للبيض بواسطة انه جسم هو اعم

الابيض وغيره والعارض الخارج الاضيق كما اضيق العارض الخبير

بإحاطة إيمان وهو الفضل الجليل والعارض بسبب اليأس فلا

العامة من الناس والسبب الثاني هو مباينة الناس لبعضهم بعضا في

في التوبة ما يقاسر الذات المروضة والعلوم لا يحسن فيكون

الاعراض الزائدة لمصر عاتين ولذا اقول عن عوارضه التي يلحق بها

الآخرة إشارة إلى الأمراض الذاتية واقامة على مقام الخلد

في فقهنا المصنف في المذاهب الأربعة والنص في نسخة المصنف

... في العلم وما يحيط به من عوارض الدنيا

من عذر العلف فيك المعداد النضر ربه والنضر نفسه هو صوم

والتواضع والاعتدال في كل شيء

وَمَا كُنَّا مِنْ شَيْءٍ مُنْجِلِينَ

کتابخانه عمومی

... و این تو ...

...عنه ...

21. *Staph.*



والتصديق لانه يحجب عننا حصول المجهول المصدق  
 او المجهول المصدق لانه يحجب عننا حصول المجهول المصدق  
 وهما معلومان فتصور بان من حيث انهما كيف يتبين ان الموصول المجمع الى  
 مجهول التصديق كالاتان وان كان يحجب عننا القضايا المستندة كقولنا  
 العالم يتوكل في شئ محدد وهما معلومان للتصديق بان من حيث انهما  
 كيف يتبين في حيز من الموصول المجهول المصدق لانه يتوكل في العالم احدث  
 وكذلك يحجب عن القضايا المستندة كقولنا العالم يتوكل في شئ محدد  
 عليهما الموصول لا التصديق كقولنا المعلومات التصورية كقوله وفادته  
 وعوضته وحسب وفصل وفاحشه ومن حيث انهما يتوقف عليهما الموصول اي  
 لا التصديق اما توقفه في اربابا ووسط كقولنا المعلومات التصورية  
 قضية او عكس قضية او تقيض قضية واما توقفه في اربابا ووسط  
 كقولنا موضوعات ومحجوبات فان الموصول لا التصديق يتوقف على القضايا  
 باللات المتكسبة منها والقضايا بموقفها على الموضوعات والمجوبات  
 فيكون الموصول لا التصديق متوقفا على القضايا باللات وعما الموضوعات  
 والمجوبات بوسط توقف القضايا عليهما باللات المنطقية فيجب ان  
 المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما الالهي والالهي  
 او علم الالهي التي يتوقف عليهما التصديق لا المجهول المصدق  
 عارضة كالمعلومات التصورية والتصديقية لانه وانما هي بواقعة  
 علم الالهي التي يتوقف عليهما التصديق لا المجهول المصدق  
 وقد جرت العادة **ان** قد عرفت ان الموضوعات المنطقية  
 اتصلت بالمجوبات والمجوبات المانعة من ان تصديق فقط المنطقية

لوقار

المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما الالهي والالهي  
 او علم الالهي التي يتوقف عليهما التصديق لا المجهول المصدق  
 عارضة كالمعلومات التصورية والتصديقية لانه وانما هي بواقعة  
 علم الالهي التي يتوقف عليهما التصديق لا المجهول المصدق

كما ان المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما الالهي والالهي  
 او علم الالهي التي يتوقف عليهما التصديق لا المجهول المصدق  
 عارضة كالمعلومات التصورية والتصديقية لانه وانما هي بواقعة  
 علم الالهي التي يتوقف عليهما التصديق لا المجهول المصدق

الان

عليه



انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

المنطق انما هو علم في التصور وانما في الوصول الى التصديق وقد عرفت انما  
اي عادة المنطقين بان ليس الوصول الى التصور قوله شارحا ما كونه  
قوله فلا ينبغي ان يكون كذلك وتقول انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

يعني ان العلم لا يلازم الوصول  
الا انه لا يلازم الوصول  
دون العلم

انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

والتصور كذا في النسبة لا التصديق اما ان لم يكن  
فقط واللازم من حصول التصور حصول التصديق في حوزة  
وغيره وجوده حصوله عند وجود العلم وانما انه

انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة



فایده نشسته ای که از آن کوه بلند  
طرف نبرد آید تا کم این فیه جنبه ای  
است شد که در حد  
تصور چنین است که در حد  
و انتر اعیا

۹ و النکاح

من قوله  
فقد كان له حقد فانه لم يكن قول الله عليه  
والسلام اوتيت له الحكم وظهر ان الحكم ما من قلوب  
تفتت لوراثه على يد كل فديع لم يشبه قاتل  
الم لصوراته لان كل عده على يد في القتل  
من لصوره على ان الحكم في حقه على الاطاع لاداء الوفاء في كل فديع لاداء الوفاء

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark smudge near the top center. A faint, dark, U-shaped mark is visible near the bottom center, possibly a staple or a mark from a binding process. The overall tone is warm and slightly yellowed, characteristic of old paper.



اللانتم من ذلك كسند عار الصدق التصديق تصور محكم عليه  
 والمدعي السند عار التصديق التصديق وهو الحكم فلا يكون له الدليل والبرهان  
 ويحيط على المطول والقصير ذكر محكم يكون منه ركازا وهو مطويع بين  
 تصديق التصديق والحكم اذا لم يكن تصور محكم له دخل في ذلك  
 اما المقادير فنقلت ان تلك المظنة من حيث هو مظهر بالافاضة  
 لا يتجلى في الفعل انما هو حجة وكيفية تربية ما هو لا يتوقف على  
 الاطلاق فان ما هو اصل التصديق ليس فقط الجسوس والفصل بالافاضة  
 وكذلك ما هو اصل التصديق من مضمونات القضاء بالافاضة ولكن لا  
 توقف افادة المتأخر واستفادتها على الاطلاق من النظر فيها كقصور  
 بالعرض ان لا كان النظر فيها من حيث انهم ولا بل اليها قدم الكلام  
 في الدلالة ويمكن ان السند بجانبه يلزم من العلم به العلم بالسند آخر والاول  
 هو الدال والناظر هو المدلول والمثل الثاني لفظي فالدلالة لفظية  
 والا فلفظية كدلالة الخط والعقد والدلالة اللفظية اما بحسب العمل  
 وهو الرضعية كدلالة الان في العمل على ان يكون ان الطين والوضع العمل  
 اللفظي باو المفعول اول او غير ذلك كما ان يكون بحسب اقتضاء المطع ومن  
 الطبعية كدلالة الح على الوجود فان طبع الماوظ يقضي الماوظ فيكون  
 الرضعية بحسب اقتضاء العقل في العقل كدلالة الماوظ المسمى في الماوظ  
 على وجه الماوظ والمقصود من الدلالة الرضعية ويمكن ان اللفظ بحسب  
 اطلاق او محسوس به منهم من مضاف للماوظ فيكون هو الماوظ او الماوظ  
 وذلك ان اللفظ لا بحسب الوضع على من فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ  
 اما يكون عين الموضع له او يحد فيه او خارجا عنه فدلالة اللفظ على مضافه

التصديق  
 المتعقبات

ان المدعي السند عار التصديق التصديق وهو الحكم فلا يكون له الدليل والبرهان  
 والمدعي السند عار التصديق التصديق وهو الحكم فلا يكون له الدليل والبرهان

فان قلت ان المقادير فنقلت ان تلك المظنة من حيث هو مظهر بالافاضة  
 لا يتجلى في الفعل انما هو حجة وكيفية تربية ما هو لا يتوقف على  
 الاطلاق فان ما هو اصل التصديق ليس فقط الجسوس والفصل بالافاضة  
 وكذلك ما هو اصل التصديق من مضمونات القضاء بالافاضة ولكن لا  
 توقف افادة المتأخر واستفادتها على الاطلاق من النظر فيها كقصور

بالعرض ان لا كان النظر فيها من حيث انهم ولا بل اليها قدم الكلام  
 في الدلالة ويمكن ان السند بجانبه يلزم من العلم به العلم بالسند آخر والاول  
 هو الدال والناظر هو المدلول والمثل الثاني لفظي فالدلالة لفظية  
 والا فلفظية كدلالة الخط والعقد والدلالة اللفظية اما بحسب العمل

على وجه الماوظ والمقصود من الدلالة الرضعية ويمكن ان اللفظ بحسب  
 اطلاق او محسوس به منهم من مضاف للماوظ فيكون هو الماوظ او الماوظ  
 وذلك ان اللفظ لا بحسب الوضع على من فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ  
 اما يكون عين الموضع له او يحد فيه او خارجا عنه فدلالة اللفظ على مضافه

فثبت ان المدعي السند عار التصديق التصديق وهو الحكم فلا يكون له الدليل والبرهان



في مظهر ان اللفظ موضوع لذلك المعنى مظهره كدلالة اللفظ على الموضوع  
 وان طعن فان اللفظ انما يدل على الحيوان انما طعن لانه موضوع  
 للحيوان انما طعن ودلالة على معناه كدلالة اللفظ على موضوع المعنى  
 وذلك المعنى المدلول للفظ كدلالة اللفظ على الحيوان فان اللفظ  
 انما يدل على الحيوان لانه موضوع للحيوان انما طعن وهو معنى يدل على الحيوان  
 الذي هو مدلول اللفظ ودلالة على معناه كدلالة اللفظ على موضوع  
 المعنى مظهره ذلك المعنى المدلول للفظ كدلالة اللفظ على الحيوان  
 العلم وصفه الكتاب في خارج عنه انما تبينه الدلالة الاولى باللفظ انما  
 فلهذا اللفظ مطابق اي يوافق تمام ما وضع له من قوام طابق بالمعنى  
 اذا لم يفتقروا وانما تبينه الدلالة الثانية بان المعنى فلهذا هو المعنى  
 الموضوع له داخل في معناه فلهذا الدلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له وانما تبينه  
 الدلالة الثالثة بالانتماء فلهذا اللفظ لا يدل على كل آراء خارج عن معناه  
 الموضوع له بل على خارج اللازم له وانما تبينه حدوده الدلالات بتوسط  
 الرصع لانه لو لم يمتد به لانه بعض بعض بعض بعض الدلالات ببعضها  
 لكانت يكون اللفظ مشترك بين الكل والجزء كالمكان فانه  
 موضوع للمكان فخالص وهو متعلق بالفرقة عن الطرفين اي  
 متعلق بالعموم والوجود ولا يمكن العام وهو سلب الفروقة عنه  
 احد الطرفين وان يكون اللفظ مشترك بين الملزوم والملازم  
 فانه موضوع للجزم والنفي وتصوره من ذلك هو ان الاول ان يطلق  
 فيراد به ان المكان العام والثاني تبينه ان يطلق ويراد به الامكان الخاص  
 انما تبينه ان يطلق لفظ الشمس وتبين به الضوء والملازم انما تبينه انما تبينه

قاله دلالة على كونه  
 لانه انما طعن في العلم  
 وصفه الكتاب في خارج  
 عنه انما تبينه الدلالة  
 الاولى باللفظ انما  
 فلهذا اللفظ مطابق  
 اي يوافق تمام ما وضع  
 له من قوام طابق بالمعنى  
 اذا لم يفتقروا وانما تبينه  
 الدلالة الثانية بان المعنى  
 فلهذا هو المعنى الموضوع  
 له داخل في معناه فلهذا  
 الدلالة على ما في ضمن  
 المعنى الموضوع له وانما تبينه  
 الدلالة الثالثة بالانتماء  
 فلهذا اللفظ لا يدل على  
 كل آراء خارج عن معناه  
 الموضوع له بل على خارج  
 اللازم له وانما تبينه  
 حدوده الدلالات بتوسط  
 الرصع لانه لو لم يمتد  
 به لانه بعض بعض بعض  
 بعض الدلالات ببعضها  
 لكانت يكون اللفظ مشترك  
 بين الكل والجزء كالمكان  
 فانه موضوع للمكان  
 فخالص وهو متعلق  
 بالفرقة عن الطرفين اي  
 متعلق بالعموم والوجود  
 ولا يمكن العام وهو سلب  
 الفروقة عنه احد  
 الطرفين وان يكون  
 اللفظ مشترك بين  
 الملزوم والملازم  
 فانه موضوع للجزم  
 والنفي وتصوره من ذلك  
 هو ان الاول ان يطلق  
 فيراد به ان المكان  
 العام والثاني تبينه ان  
 يطلق ويراد به  
 الامكان الخاص انما تبينه

قاله دلالة على كونه  
 لانه انما طعن في العلم  
 وصفه الكتاب في خارج  
 عنه انما تبينه الدلالة  
 الاولى باللفظ انما  
 فلهذا اللفظ مطابق  
 اي يوافق تمام ما وضع  
 له من قوام طابق بالمعنى  
 اذا لم يفتقروا وانما تبينه  
 الدلالة الثانية بان المعنى  
 فلهذا هو المعنى الموضوع  
 له داخل في معناه فلهذا  
 الدلالة على ما في ضمن  
 المعنى الموضوع له وانما تبينه  
 الدلالة الثالثة بالانتماء  
 فلهذا اللفظ لا يدل على  
 كل آراء خارج عن معناه  
 الموضوع له بل على خارج  
 اللازم له وانما تبينه  
 حدوده الدلالات بتوسط  
 الرصع لانه لو لم يمتد  
 به لانه بعض بعض بعض  
 بعض الدلالات ببعضها  
 لكانت يكون اللفظ مشترك  
 بين الكل والجزء كالمكان  
 فانه موضوع للمكان  
 فخالص وهو متعلق  
 بالفرقة عن الطرفين اي  
 متعلق بالعموم والوجود  
 ولا يمكن العام وهو سلب  
 الفروقة عنه احد  
 الطرفين وان يكون  
 اللفظ مشترك بين  
 الملزوم والملازم  
 فانه موضوع للجزم  
 والنفي وتصوره من ذلك  
 هو ان الاول ان يطلق  
 فيراد به ان المكان  
 العام والثاني تبينه ان  
 يطلق ويراد به  
 الامكان الخاص انما تبينه

يعني به حجم الذي هو  
 ملازم وادراكه ان يطلق



[illegible]



ما وقع في المعنى الموضوع له لان الامكان العام وافضل من الامكان الخاص  
والموضوع وضع اللفظ بازاره البصر واذا قيل في موضوع اللفظ خربت ولا بد من  
عنه لا بد من الموضوع <sup>بواسطة</sup> ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك معنى له ذلك  
لأن البصر دلالة الالتزام به تلك القيمة لا ينقض به دلالة اللفظ بقية فانه  
اذا اطلق لفظ الشئ في معنى به البصر كان دلالة اللفظ على بطلان بقية وصف  
عليها انما دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له وقد اختلفت في الالتزام  
لأن القيمة بتوسط اللفظ واذا قيل به بطلان بقية لا سيما في بطلان اللفظ ان  
اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه <sup>بواسطة</sup> ينقض به دلالة الالتزام به  
لما كان الدلالة ان التزامه دلالة اللفظ على المعنى الذي هو عن الموضوع له  
وانما قيل ان اللفظ لا يدل على الخارج عنه فلا بد لدلالة على الخارج منه  
من شرط وهو لزوم انه يترى كون الامم في ربح لا بد من اللفظ بحيث  
يلزم من بطلان اللفظ بطلان الموضوع فانه لو لم يتحقق الشرط اختلف في الامم خارج  
عن اللفظ فلم يكن له دلالة عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحيث  
لا بد ان يكون اللفظ موضوع بازاره البصر لا بد من فهم المعنى الموضوع  
فانه اللفظ ليس موضوع للامم خارج اللفظ بل بطلان بقية بطلان اللفظ  
لم يكن اللفظ النافي من تحققه فلكم اللفظ والاعلم ولا ينقض بطلان اللفظ بطلان  
وهو كون اللفظ خارج بحيث يلزم من تحقق المعنى في الخارج كما كان  
اللزوم انه يترى كون اللفظ خارج بحيث يلزم من تحقق المعنى في اللفظ  
تحققه فانه لو كان اللفظ خارجا لكان اللفظ الموضوع له دلالة الالتزام به بطلان  
باطل فاللفظ موضوع مثله اما الخلاف من عدم تحقق المفروض بطلان اللفظ  
اما بطلان اللفظ فلهذا عدم كماله بل على اللفظ بطلان اللفظ



الترادف لانه يلزم لانه عدم البصر عن ذاته ان يكون له بصر  
بشيء خارج فان قلت البصر هو مفهوم العرف فيكون دلالة عدم البصر  
بشيء بالانفرد فيقول العرف عدم البصر له عدم البصر وفي البصر  
يكون البصر فاعلمه والمطابقة لا يستلزم التضمن كما في البصر  
بل هو بيان نسبة الدلالات التضمن بعضها مع بعض  
بالاستلزام او عدمه فالمطابقة لا تستلزم التضمن ان ليس يتحقق  
المطابقة بتحقق التضمن بل ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط  
تكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمنه انما لان المعنى البسيط لا يترادف  
و اما استلزام المطابقة للاستلزام فمقتضى ان الاستلزام يتوقف  
على ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من ظهور المعنى ظهوره  
وكون كل ما حقيق به وجودها لازم كذلك على ما علم بل ان يكون من الالفاظ  
ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك ما حقيقه كان  
دلالة عليه مطابقة ولا الاستلزام لانها لا تتوقف على شيء من الالفاظ  
استلزام الاستلزام لان كل ما حقيقه تستلزم ظهوره في الالفاظ  
اقله انما يستلزم في اللفظ الاول على الملازم بالمطابقة  
ولا على اللازم في التصور بالاستلزام ولا به انما لا تستلزم ان تصور كل ما  
يستلزم تصور انما ليست غيرا فانه تصور ما هيئات ولم يتحقق  
ببالتصور فلهذا انما ليست غيرا وضمه من غير عدم استلزام التضمن  
الاستلزام لانه لما لم يعلم وجه لازم في غير كل ما حقيقه بسيط العلم ايضا  
ووجه لازم في غير كل ما حقيقه مركبة في ان يكون من الالفاظ المركبة  
فلا يكون له لازم في غير فاللفظ موضوعا لازمه وانما هو بالانفرد

الخبر

اللفظ



وذلك التزام يقع عبارة المصداق مع فان التزم بما ذكره ليس من علم  
التزام التضمن التزام على عدم تباين التزام التضمن التزام  
والقول فيها ظاهر وانما هي اي التضمن والتزام التزام التضمن  
لانها لا يوجد ان الامور لا تباين بالان والالتزام من حيث  
التزام لا يوجد مع كون المتضمن ولا يقدح في صحة الالتزام  
التزام الامور كاللزام لتاخره لانه قد يوجد بدو المتضمن كما في  
النفس والكرامة اما في التضمن لانه قد يوجد الامور في  
نفس التضمن لانه التباين في التضمن قد يكون متضمنا وان التضمن  
بما لم يذكر احد الاوسط فلم ينجح وانما يمكن ان يحاط به بان التضمن  
في التضمن فيه الاوسط بل الحكم فيها فيكره الاوسط نعم التضمن  
من التضمنين التضمن من حيث التباين لا يوجد بدو في التضمن  
غير المطلوب والطلب ان التضمن مطلقا لا يوجد بدو في التضمن  
وهو التزام الدال بالمتابعة ان قصد بحرية الدلالة على جزئها  
فكره كذا في التضمن والافعال الدال على المعنى بالمتابعة ان  
قصد بحرية الدلالة على جزئها ولا يقصد فان قصد بحرية الدلالة على  
جزئها فهو التضمن كذا في التضمن فان الراد مقصود الدلالة على  
مضمون الامور ما هو اجزاء مقصود الدلالة على الجسم المعاني  
المعاني معنى راد اجزاء فلا بد ان يكون للفظ جزر وان يكون له دلالة  
على المعنى وان يكون له المعنى جزر من معنى اللفظ وان يكون له دلالة اللفظ  
على جزر المعنى مقصود فيخرج عن احد ما لا يكون له جزر كقوله استعمال  
وما يكون له جزر كقوله الدلالة على المعنى كقوله وما يكون له جزر دال



والا على معنى كونه كذا المعنى لا يكون جزءا للمعنى المقصود كعبه الله تعالى فان لم يكن  
كعبه ولا على معنى وهو المكون به لكنه ليس جزءا للمعنى المقصود على الذات  
المنفردة وما يكون له جزء والى على جزء المعنى المقصود لكنه ليس كذلك والى  
مقصودة كالجبر ان الناطق اذا سمع به شخص انشأ فان معناه ان  
الان شئ مع الشخص وانما به الان شئ مجموع مفهومي الجبر ان  
والناطق فالجبر ان مثلا الله عز وجل المعنى المقصود الذي الشخص  
اللفظ لانه والى على مفهوم الجبر ان ويعتبر الجبر ان جزءا لما به الان شئ  
وهو جزء من معنى اللفظ المقصود لكنه لانه الجبر ان على مفهومه ليست  
مقصودة في حال العلم به بل ليس المقصود من الجبر ان الناطق الا الله  
الشخص والارواح لم يكن يقصد بجزء من اللفظ على جزء من معناه فهو  
المفرد لو لم يكن له جزء او كان له جزء لم يدل على معنى اللفظ على جزء  
ولم يدل على معنى اللفظ كان له جزء والى على معنى لا يكون ذلك المعنى جزءا للمعنى  
المقصود من اللفظ او كان له جزء والى على جزء المعنى المقصود ولا يكون  
ولانه مقصودة في المفرد شيئا من الالفاظ الاربعة فان قلت هي مقسمة  
على المركب طبعا فلم يخرج وصفه وصفا لفظا الوضع الطبع فبقوة اللفظ  
عند المحصلين فنقول للمفرد والمركب اعتبارا ان اعتبارهما بحسب الذات  
وهو ما صدق عليه المفرد في زيد وعمر وعمران ونحوها بحسب المقصود وهو  
ما وضع اللفظ بازاية كما قلنا شئ فانه له مفهوم ما هو شئ له الكتابة  
وكذا وهو صدق اللفظ عليه من افعال الذات فان عينه تقول لكم  
المفرد شئ على المركب طبعا ان ذات المفرد تقدم على ذات المركب  
فلم ولكنه ما خرج من هنا في التوقيفات والتوقيفات ليس بحسب الذات

جزء اللفظ والى على

لذات  
و ذات



بل كبح المقصود وان غلبت به ان مقصود المصنف وتقدم على مقصود المصنف  
فهو منصرف فان الغلبة في مقصود المصنف والكونية في مقصود المصنف  
والاول في التصور سابق على العلم فلهذا انزل المصنف في الترتيب وقدم في  
الاقسام وان الحكم لا يترابط اليه وانما الغلبة في المقصود ولان المقصود

وول النصفين واللاتين الم لان المصير في تركيب العنق و افراده و لانه تجميع

عالمی افسانہ لطیف و عجم و لائے عدم و لا التخلیہ لاولدہ جریہ عالمی افسانہ  
 عالمی افسانہ لطیف و عجم و لائے عدم و لا التخلیہ لاولدہ جریہ عالمی افسانہ  
 عالمی افسانہ لطیف و عجم و لائے عدم و لا التخلیہ لاولدہ جریہ عالمی افسانہ

مفاد التصديق والالتزام وعدم التناقض على ما فانه لو اعتبر التصديق او الالتزام

ففي التركيب والافراد نرم ان يكون اللفظ المركب منه قطيبي موصوعا

المفيد في بيان مفرد العدد وانه شجر في اللفظ على جزئ اللفظ الصنيع والآخر

والى يكون اللفظ المركب الموضوع بناء على معنى له لازم وهو بسيط مقفود

[illegible]

فمن ذلك ان يكون القطب بالقبس الى القطب المطهر من قبله وبالقبس  
الى القطب المطهر من بعده

[illegible]

العلمية يكون مركزا وتعدا تكون مفردا فلهذا لا يجوز ذلك باعتبار معني

مطابق او مع تصحیح او التزم از فی الماوی ان تقدیر ترکیب بالانسیبه

بالمعنى التضمن والاشتمال لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى

المطلوبه آثار التوضيح فلهذا في أوّل جزء اللفظ على جزء نصف النصف

ذلك على جزئ مفاده الخط بقوله ان معنى التضمن جزئ المعنى المطابق له وجزئ

الحجر جزء 26 الا تقرأ من قلته اذا ادا ل حجرى اللفظ على حجرى المفعول الا

بالا لاسرام فقهه دل علی جزوه المعنی المطبوعه بالمطابعه لاستیع تحقیق الاشراف

والتاريخ المذكور في تاريخ الفقه  
والفقه المذكور في تاريخ الفقه  
والفقه المذكور في تاريخ الفقه

41  
 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 84

فردا



الاستمرار بدون المطابقة وقد يتحقق الأفراد التركيب بالنسبة للمعنى  
المطابق بالمطابقة بالنسبة إلى النقص أو الاستمرار كما في المثالين المذكورين  
فلقد اختلف القسمة للأفراد والتركيب بالمطابقة إلا أن هذه الوجه  
نفسه أولية باعتبار المطابقة في القسمة والوجه الأول أن تم أعاد  
الأخبار وهو أن يصلح لأن يجزئ به وهذه فهو الاداة كيف ولا وان  
صلح ذلك فان دل بهتة التصريفية على زمان معين من الألفظة النطقية  
فهي الكلمة وان لم يدل غير الاسم النطقية على إعادة أو كلمة أو اسم  
أما أن يصلح لأن يجزئ به وهذه أول ما يصلح لأن يجزئ به وهذه فان لم يصلح لأن  
به وهذه فهو الاداة كيف ولا وانما ذكر مثالين لأن ما يصلح لأن يجزئ به وهذه  
أما أن يصلح للخبر به أصلا كيف فان يجزئ به في قولنا زيد في الدار  
حاصل ولا دخل في خبر الخبر به وأما أنه يصلح للخبر به ككلمة لا يصلح للخبر  
وهذه كلمة فان يجزئ به في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا في خبر  
والكلمة تقول الأولى النقصية لا يصلح لأن يجزئ بها وهذه ما قيل من أن  
أدوات فتقول لا يوجد في الخبر النقصية الادوات ولا في خبر  
وزمانية وهو الاعتراض النقصية غائية ما في الباب أن يحصل لهم لا يصلح  
لا يصلح النقصية وذلك لأن في نظرية في اللفظ طاعة حيث المعنى والحق  
فيها من حيث اللفظ المعنى وعند تغاير جميع الجمل لا يلزم أن يصلح لأن  
والصلح لأن يجزئ به وهذه فاما أن يدل بهتة وضعت على زمان معين من الألفظة  
النطقية كقرب ولقرب فهو الاسم الكلمة أول ما يدل فهو الاسم كقرب وعمر  
والمراد بالهبة والبصو الهبة هي كلمة الحرف باعتبار نقد معناه وما خبرها  
وكلماتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحرارة فادواتها وأما قسمة الكلمة

هذه هي كلمة اللفظ لا كلمة المعنى  
وهي على المعنى لسطح المعنى  
ولذلك كون اللفظ لا كلمة  
بما ذكره في معنى كلمة  
في معنى اللفظ

هذا هو معنى اللفظ لا معنى المعنى  
وهو على المعنى لسطح المعنى  
ولذلك كون اللفظ لا كلمة  
بما ذكره في معنى كلمة  
في معنى اللفظ

أما اعتبار قسمة المعنى  
وهو على المعنى لسطح المعنى  
ولذلك كون اللفظ لا كلمة  
بما ذكره في معنى كلمة  
في معنى اللفظ

اللفظ لا كلمة المعنى  
وهو على المعنى لسطح المعنى  
ولذلك كون اللفظ لا كلمة  
بما ذكره في معنى كلمة  
في معنى اللفظ

هذا هو معنى اللفظ لا معنى المعنى  
وهو على المعنى لسطح المعنى  
ولذلك كون اللفظ لا كلمة  
بما ذكره في معنى كلمة  
في معنى اللفظ

أما اعتبار قسمة المعنى  
وهو على المعنى لسطح المعنى  
ولذلك كون اللفظ لا كلمة  
بما ذكره في معنى كلمة  
في معنى اللفظ



بما لا يخرج ما يدل على الزمان لا يثبت بل بحسب كبره ومادته كالزمان  
والأسماء والبرق والصور والعبود فان دلالتها على الزمان بحوادثها  
ولو اريد ان لا يثبتها بما يخلو في الكلمات فان دلالتها على الزمان بحوادثها  
لست هذه التعليل في الزمان عند التعليل في الله وان لم تكن المادة  
تفترق بغيره وان لم تكن الزمان عند التعليل في الله وان لم تكن المادة  
وطلب فان قلت فليكن هذا البرهان ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها  
ومادتها على الحد ومبناها حركاتها على الزمان فيكون حركتها دالة  
على حركتها فنفقوا في المعنى في التركيب ان يكون هناك اجزاء  
تتبع تسوية وهرافط او حروف الهجاء في مادة ليست بهذه التسمية  
فقد يلزم التركيب والتعقيد باللفظ في اللفظ في التسمية لا دخل له في ذلك  
الا انه محتمل لان الكلمة لا يكون الا كذلك ففقد في مادة الشرح ووجه  
التسمية اما بالاداة فلهذا ان التسمية باللفظ لا يخلو بعضها من بعض  
اما بالاداة فيلزم منها في العلم وهو الحق كما انها دلت على الزمان وهو متجدد  
ومقدم الكلام نحو اظهر متغيرا ما واما بالاسم فقد في اعلى مرتبة منسب  
اللفظ فيكون مشتملا على معنى السمع وهو العلم وحده ان يكون  
معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تضمن ذلك المعنى على  
والا متواظفا ان استوت افراده في جهة وهي اربعة في كل ان  
والشك في ان كان محموله في بعض احوال فاقدم على اخرها كالوحد  
بالنسبة الى الواجب الممكن وان كان الثاني فان تضمنه شك المعنى في  
فهو مشترك كالبيان وان لم يكن كذلك بل وضع لاهد بها ثم نقل  
لان الثاني في ان تركب من حروفه الاول يسبقه متقولا عرفيا ان كان

التركيب

التركيب في اللفظ

مرح



في رتبة الوجود

الناقل هو الخوف العام كدابة وشريعة الخلق هو الخوف كما ان الوجود  
يحصل حينئذ الخلق هو الخوف الخاص كاحطال في الحياة والظن وان  
لم يكن مرفوعه ان اول سبب بالنسبة الى حقيقة بالنسبة الى المنقول  
اليه مجازا كما ان السبب بالنسبة الى الجوهر المفسر في دار حل الشئ  
في انارة بلا قسمة الاسم بالقياس لا معنى فان اسم انما يكون  
واحد او اكثر فان كان الاول ابي الله تعالى معنى واحدا فاما ان شخص  
ذلك المفسر ان يصلح ان يكون مقوله على كثيرين او لم يصلح ان يصلح  
تعالى على كثيرين فان شخص ذلك المفسر والاصل ان تعالى على كثيرين كونه  
يسمى على فروع الخلق لانه عدته دلالة على شخص معين وجزء حقيقة  
فروع الطين وان كان شخص وصح ان تعالى على كثيرين فهو الكمال  
الكثير وان افراده قد يكونان ان يكون هو افراد الذميمة والخاصة  
على السوية اول فان ثبت ولا افراد الذميمة والخاصة في حصوله  
وحقيقة عليها ليس متواظف لان افراد الكمال متوافقة في معنى في التوافق  
وهو التوافق في الكمال لان والنسب فان الاتان له  
افراد في الخارج وحقيقة عليها بالسوية والنسب لها افراد في الداخل  
وحقيقة عليها بالسوية والخاصة لان سبب الافراد بل كان حصوله في بعضها  
اولي هو اقدم او شدة في البعض الاخر ليس من كماله وان كماله على  
ثلاثة اوجه ان كماله بالاولية وهو اختلاف الافراد في الاولية و  
عدمها كالوجود فانه في الواجب اتم وان ثبت واقتران في بعضها  
وان كماله بالتقديم والتأخر وهو ان يكون حصوله في بعضها متقدما  
على حصوله في البعض الاخر كالوجود البه فان حصوله في الواجب

التوافق

واعلم ان تقدمه وانما في الحقيقة في كماله في التوافق  
بالان لا في الحقيقة في كماله في التوافق  
فان كان في التوافق في كماله في التوافق  
فان كان في التوافق في كماله في التوافق

ان كماله في التوافق في كماله في التوافق



قبل خبره في الكثرة والسيكيشة والضعف وهو ان يكون كقول  
نفسه في نفسه من البعض الآخر كالوجود اليه فان لم يولد في الوا  
استدرك لم يكن في ذاته الوجود في وجوده والوجود الكثرة كما ان الوجود  
والتوحيدي في ماض النظم الكثرة مما هو في بعض العاج وانما سمى  
مكتما للمعنى في بعض كثرته في اصل المعنى في مختلفه باحد الوجودات الثلاثة  
فان الساطع ان نظر الى جهة الاستدراك فحينئذ انه متواطىء في الواقع  
افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف فحينئذ انه متفرق في الواقع  
معان مختلفة كالحسين فالساطع فيه كالحسين بل هو مشترك فلهذا  
بهذا الاسم والكان الثاني اي الكان المعنى كثره فاما ان يتجلى  
بين تلك المعاني فيقول بان كان موضوعا للمعنى او لا ثم لو حفظ ذلك المعنى  
ووضع المعنى آخر لم يكن بينهما اتم يتجلى النفل فان لم يتجلى النفل بل  
كان واحدا لتلك المعاني على السوية اي ان يكون موضوعا للمعنى الواحد  
يكون موضوعا للمعنى يكون موضوعا له كذا المعنى من غير نظر الى المعنى الاول  
فما لم يكن مشترك بين تلك المعاني كالحسين فانها موضوعا للمعنى  
وحده والذهب والكرتة على السواء وان تجل في ذلك المعنى فيقول  
فاما ان يتكرر استعماله في المعنى الاول اوله فان تركب في المعنى  
فقط من المعنى الاول الا ان في النفل كذا المعنى فيكون سقوطا في المعنى  
كالصلوة والعموم فانها في اصل الدعاء ومطلقا ان ساكنة في المعنى  
الشرع لا الاركان المحصورة وان ساكنة في المعنى مع النية والاعمال  
وهو عام والعموم فهو متناول الوصف كالتدبير فانها في اصل اللفظ  
لكل ما يدرك على الارض ثم قلنا الوصف العام لا يذوات الواسع انما  
هو في الحقيقة

او كثرته



بمعنى الرفع من الرفع والرفع من الرفع والرفع من الرفع  
 كما هو في حركات النسخة والرفع من الرفع والرفع من الرفع  
 الاصل كان اسم لما يعيد رعينه على كل لفظ والرفع من الرفع  
 لا كلمة ولت على معنى في لفظ فغير من الرفع من الرفع  
 اهل الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 لا ترفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 بل استعمال في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 وتحت من استعمال في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 المنفرد من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق الحقيقة  
 من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 واذا كان اللفظ مستقلا في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 الدولة وما استعمل في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع

فان كل لفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 ان الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 نفس معناه في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 لا الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 هو اللفظ من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 كما الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 وان الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع

مرة بعد اخرى

اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع

اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع

اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع  
 اللفظ في الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع من الرفع



ومنه ان قيل المصنف لم يذكر كسوف كوكب واحد فليحقق الفارق بين النقطتين  
 المتفرقتين بين الكوكبين كما ان كان والفرس ومن الناس من طعن  
 مثل النطق والفصح ومثل السبق والصارم من الالفاظ المتعارفة  
 لصدقه تعالى ذات واحدة وهو فاصد كان الترادف هو الاتي في  
 المصنف من الاتي في الذات ثم الاتي في الذات من لوازم الاتي في المصنف  
 بدون العكس اما المركب فهو انما هو الذي يصح السكون عليه  
 آه غرام وانما ان يحتمل الصدق والكذب فهو بخلافه لم يحتمل فهو  
 الاتي فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اريد نصف فهم مع  
 الاستعداد ان يكونا اقرب من المعقول ودعا ومع التباس في  
 التام بدل فهو التبيين وينبغي فيه التميز والفرق والتقسيم والاندراج  
 فهو تقييد كالحال ان كان النطق والاداء لطلب المركب برسم واداء او  
 كلمة واداء لما خرج عن المفرد واقرب من في المركب فهو اما ان او  
 فاما لانه اما ان يصح السكون عليه اي يقيد على فائدة تامة ولا يكون  
 ولا يكون مستقيما لا في ظرف ولا في طريق كما ان لا يكون في ظرف  
 بقا فاسم او ماعدا مثل محله فاما اذا قيل زيد قائم فيضيه واما ان لا يحل  
 عليه فان صح السكون عليه فهو المركب انما هو المركب الناقص فخرنا  
 والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب فهو بخلافه لم يحتمل فهو الاتي  
 فان قيل الخبر انما ان يكون مطلقا لا في الواقع او لا في المكان مطلقا في الواقع  
 لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطلقا في الواقع لم يحتمل الصدق فلهذا هو اهل في الله  
 وقد تجار عليه بان المراد بالاداء والاحكام والافعال مطلقا بمعنى ان الخبر هو الذي  
 يحتمل الصدق والكذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب

كوكب كسوف كوكب واحد فليحقق الفارق بين النقطتين  
 المتفرقتين بين الكوكبين كما ان كان والفرس ومن الناس من طعن  
 مثل النطق والفصح ومثل السبق والصارم من الالفاظ المتعارفة  
 لصدقه تعالى ذات واحدة وهو فاصد كان الترادف هو الاتي في  
 المصنف من الاتي في الذات ثم الاتي في الذات من لوازم الاتي في المصنف  
 بدون العكس اما المركب فهو انما هو الذي يصح السكون عليه  
 آه غرام وانما ان يحتمل الصدق والكذب فهو بخلافه لم يحتمل فهو  
 الاتي فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اريد نصف فهم مع  
 الاستعداد ان يكونا اقرب من المعقول ودعا ومع التباس في  
 التام بدل فهو التبيين وينبغي فيه التميز والفرق والتقسيم والاندراج  
 فهو تقييد كالحال ان كان النطق والاداء لطلب المركب برسم واداء او  
 كلمة واداء لما خرج عن المفرد واقرب من في المركب فهو اما ان او  
 فاما لانه اما ان يصح السكون عليه اي يقيد على فائدة تامة ولا يكون  
 ولا يكون مستقيما لا في ظرف ولا في طريق كما ان لا يكون في ظرف  
 بقا فاسم او ماعدا مثل محله فاما اذا قيل زيد قائم فيضيه واما ان لا يحل  
 عليه فان صح السكون عليه فهو المركب انما هو المركب الناقص فخرنا  
 والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب فهو بخلافه لم يحتمل فهو الاتي  
 فان قيل الخبر انما ان يكون مطلقا لا في الواقع او لا في المكان مطلقا في الواقع  
 لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطلقا في الواقع لم يحتمل الصدق فلهذا هو اهل في الله  
 وقد تجار عليه بان المراد بالاداء والاحكام والافعال مطلقا بمعنى ان الخبر هو الذي  
 يحتمل الصدق والكذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب











[illegible]

كل ما كتب في هذا الكتاب  
من النسخة المذكورة في  
الكتاب المذكور في  
الكتاب المذكور في

ان اکمل جزء الجبر

فانما انما



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
وہو العزیز العلیم  
وہو العزیز العلیم







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وہی زائد کیونکہ تمام  
کتابتیں ۱۲







بمتعددة فوق

وأي العقل من غير أن يكون لها جهة واحدة أو مكان محدد  
بعض آثاره تنقش به على صحيفة الخاطر فتقول الجنس اما قرأت  
بعيد لانه الكائنات اجواب عن الماهية وعن بعض ما يشركها وذلك  
الجنس على الجواب عن ما وقع في مشاركتها مع ما هو العرف كالخيل  
فانه الجواب عن السؤال عن الالوان والوس هو الجواب عن جميع  
الانواع ما ركه لذلك هو اسمه وان كان الجواب عن الماهية  
لنوع من كائنات ذلك الجنس غير الجواب عن ما وقع في مشاركتها  
الاحمر هو صفة كماله في التمايز والحيوانات كماله في  
بعضه وهو الجواب عن الماهية والنباتات كماله في التمايز  
على الجواب عن الماهية والحيوانات كماله في التمايز  
وأي الكائنات الجنس بعد ان يحدده كماله في التمايز  
فالحيوان هو الجواب عن الماهية والنباتات كماله في التمايز  
لنوع من كائنات ذلك الجنس غير الجواب عن ما وقع في مشاركتها  
الاحمر هو صفة كماله في التمايز والحيوانات كماله في  
بعضه وهو الجواب عن الماهية والنباتات كماله في التمايز  
على الجواب عن الماهية والحيوانات كماله في التمايز

مترتبة







[illegible]

جزیره صحر  
بعضی از اهل این جزیره  
در این جزیره







١٤



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خير الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خير الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خير الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خير الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خير الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خير الأنبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين



وقد قسمته الى ما لا يتبع  
انفكاكه عن الماهية ص ١٣

الروحية عنها لا تنقسم اليه انفسه ولا غيره لان لا بد من  
على ما عرفت ما يتبع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والماهية انفكاكه  
وهو لازم الماهية لانا نقول لا يسلم ان لازم الوجود لا يتبع انفكاكه  
عن الماهية غاية في البتة انه لا يتبع انفكاكه عن الماهية من حيث هو  
لكن لازم منه انه لا يتبع انفكاكه عن الماهية في المحل فان يتبع الانفكاك  
عن الماهية الموجودة وما يتبع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو متبع الماهية  
عن الماهية في المحل فان ما يتبع انفكاكه عن الماهية في المحل اما ان  
يتبع انفكاكه عن الماهية من حيث هو المتبوع او يتبع انفكاكه  
عن الماهية من حيث هو المتبوع والاول لازم الماهية والاول لازم الوجود  
فمورد القضية قننا وان لم يكن له وجودا في ذاته ما يتبع انفكاكه عن  
الشيء في الوجود الوال ثم لازم الماهية اما بين او غير بين كما للام  
السبب فهو الذي ينفك تصور مع تصور مظهره في جزم العقول بالضرورة  
بينها كما انقاس تمت بين الماهية فان تصور الماهية والاربعية و  
تصور الانقسام تمت بين جزم محدود تصور الماهية الاربعية متقدمة  
واما اللازم الغير البين فهو الذي ينفك في جزم الذي ينفك في جزم  
لا وسط كذا في التوافق ان انفك تفهما متين لمتشكك فان مجرد  
تصور المتشكك وتصورات وبرازوا بان انفك تفهما متين لا ينفك  
في جزم الذي ينفك متساوي الزوايا التفاهاتين بالضرورة  
بل تحت لا وسط وهن نظر وهو ان الوسط عما فسر التوهم  
هو باليقين بكونها لانه حين نقول لانه كذا المتشكك اذ قلنا العالم جزم  
لانه متيقن فالمفارقة بكونها لانه وهو المتفرد وسط وليس ملزم

لأنه في نفسه لا يتبع  
الشيء في ذاته  
فانما هو الذي ينفك  
عن الماهية في المحل  
فانما هو الذي ينفك  
عن الماهية في المحل  
فانما هو الذي ينفك  
عن الماهية في المحل

ولاشك متعلق بالارزوايا عنها ص ١٤  
فانك قد رأيت ان انفك تفهما متين  
فانك قد رأيت ان انفك تفهما متين  
فانك قد رأيت ان انفك تفهما متين  
فانك قد رأيت ان انفك تفهما متين



يلزم من عدم اقتضار اللزوم بينهما الا وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللزوم  
واللزوم لحوال توقفه على ما في اخر من حدس او كونه او كونه  
ذلك على اعتبارنا ان اقتضار الوسط في مفهومه غير البين لم يتصور  
لما بينه في البين وغيره لوجود القسم الثاني في قدره البين على  
اللازم الذي يلزم من تصور لزومه تصور وجوده الا ان يتصور  
لواحد فان من تصور الاثنين او تركه انه ضعف الواحد فلا يفتقر  
الاو اعلم انه منتهى بكمية تصور اللزوم في اللزوم بكمية تصور اللزوم  
مع تصور اللزوم وليس كلما بكمية التصور ان بكمية تصور واحد والآخر  
المفارقة اما كسر ليع الزوال المحرقة الحيا وصفة الوحدانية الزوال  
كالتيب والنيابة وهذا النقطة ليس بها حلال الوحدانية  
وهو لا يمنع الفكاك عن الشيء وما لا يمنع الفكاك لا يلزم ان يكون  
منفكا حتى يتصور في سريع الزوال والطلب لحوال ان لا يمنع الفكاك  
عن الشيء ويوم له فكل واحد من اللزوم والمفارقة اه الفكاك  
المراد عن ما جهته لو كان لازما او نقارنا الفكاك عن عرض  
عام لانه ان اقتضى بافرا دحقبة واحدة فهو الى جهة كالفكاك  
فانه يتحقق كتحقيقه لان وان لم يتحقق بهما ليعهما في غير  
فهو الوحدانية العام كالفكاك فانه شامل للثان وغيره ويرسم  
الى الفكاك ما فيها كلبه متولاه على افراد حقيقة واحدة فقط ولا عرضا  
فالكيفية مستدرك على ما مر غيرة وتولاه فقط يخرج الجنس  
الوحدانية العام لا منها متولاه على حقيقة مختلفة وتولاه ولا يخرج  
يخرج النوع والافضل ان قولها على ما تسميه ما ذاب لا عرضي و

الاول

بعضها



وبسم العرض العام بأنه لكل قول على أفراد حقيقة واحدة وغیرا قولا  
عرضا فقولنا وغیرا يخرج النوع والفصل والخاصة منها لا تفرق  
الاعیان حقيقة واحدة فقط وقولنا قولا عرضا يخرج الجنس لأن قوله  
والله واما كان هذا التعريفات ريوما للکلیات يجوز ان يكون  
لها ما هیات ودر تلك المفومات من زوات مساوية لها بحيث  
لم تحقق تلك اطلاقا عليها اسم الرسم وهو معمول عن التحقيق في  
الکلیات امور باعتبار رتبة حصلت مفوماتها اولاد ووضعت  
اسما ربازا بها فليس لها معان غير تلك المفومات فتكون  
حدود اعیان عدم العلم بانها احد ولا وجه العلم بانها رسوم  
المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم وفي تمثيل الکلیات  
بالانطلق والاضا حاک والماسش لا بالانطلق والصحي والفرج  
الى هياب وبنافادة وهي ان الحقيقة في حمل الكل على جزئياته  
حاصل الوطأة وهو حمل هو هو لا حمل الاشتقاق وهو حمل هو هو  
وهو انطلق والصحي والفرج لا يصدق على افراد الان بالانطلاق  
فلا نقاش به لفظ بل ذو لفظ او ما لفظ واذا وقع ما تلونا  
عليك ظهر لك ان الکلیات متخرفة في خمسة نوع حسن  
وفصل وخاصة وعرض عام لان الکلیات اما ان يكون نفسا هي  
ما تحتها الجزئية فهو النوع والخاص داخل فيها فاما ان يكون  
تمام المشترك بين الامامة ونوع آخر وهو الجنس ولا يكون  
وهو الفصل والخاص خارجا عنها فان اخص كحقيقة  
واحدة فهو الخيصة والافا لعرض العام واعلم ان الخيصة



للمفهوم قسم الفاعل الخارج عن الوجود والوجود في قسم كل منهما الى اقسام  
والوجود العام فيكون الخارج متقبلا لاربع اقسام فيكون اقسام  
الكل سبعة على مقتضى قسمه راجعة الى اربع قوله بعد ذلك  
فما الكليات اذ اقسامه **الافعال** في مباحث العقل والجزئ وحده  
الاول الكل قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان مفهوم اللوح  
كثير في الخارج عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكنه لا يوجد كما العف  
وقد يكون الوجود عنه واحد فقط مع ابتناع غيره كالان تعالى  
او مع الكثرة كما النفس وقد يكون الوجود عنه كثيرا منها كالكواكب  
السيارة وغيرتها **فيما** كما النفس اننا قلنا انه قد عرفت في اول  
الفصل ان في ان ما حصل في العقل من حيث انه حاصل في  
العقل ان يملكها من اشياء كثيرة فيقول الكليات والكمالات  
ما في اولها اشياء كثيرة فيقول في مباحث الكليات والجزئيات انما هو الوجود  
العقل واما ان يكون الكل ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود  
فما خارج عن مفهومه ولا يندرج في قوله والكل قد يكون ممتنع  
الوجود في الخارج لان مفهوم اللوح يقع اشتناع وجود الكليات  
او الكمالات ووجوده شئ لا يقتضيه نفس مفهوم اللوح  
بل اذا جرد العقل للنظر اليه يحتمل عنه ان يكون ممتنع الوجود في الخارج  
وان يكون ممكن الوجود فيه فالكليات ذاتها هي الوجود في الخارج  
لما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كثير  
البار عز اسمه وانما ان يكون الوجود في الخارج اولها والآخر  
كالعقار والاول انما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او لا يكون

اقول

ان الكليات في ص



Handwritten manuscript page from the *Diwan-e-Nawab*, featuring dense Urdu script in Nasta'liq style. The text is arranged in approximately 10 horizontal lines across the page.



في الحيوان موجود ولا يكون جزئ منه بل هو ان الموجود وجزء الموجود موجود في الحيوان موجود  
 وهو الكمال الطبيعي واما كمال الوجود ان الكمال المنطقي والكمال العقلي فهو  
 وجودهما في الخارج مختلف والنظر في ذلك خارج عن الغرض لا نه من باب الكثرة  
 الالهية الباشعة عن احوال الموجودات ثم ثبت انه موجود وانه لا يشترط  
 بينهما وبين الكمال الطبيعي فلا وجه لبراده واما انه على الاخر **فان** ان كانت الكثرة  
 المتساوية وان **الخصوص** وال**الطلاق** **اول** النسب بين الكليات متغيرة  
 في اربعة اقسام وهي **العموم** و**الخصوص** و**المنطق** و**العموم** وال**الخصوص** من وجهين  
 و**المتساوية** وذلك لان الكمال او **الكل** اخر فاما ان **الصدق** على شئ  
 او **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 فانه لا يصدق لان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 فخرج اما ان **الصدق** على كل شئ على كل ما يصدق عليه الاخر او لان **الصدق** على شئ  
 كماله لان **الصدق** على كل ما يصدق عليه لان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 وبالعكس وان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 من غير عكس او لا يصدق فان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 والصدق على كل ما يصدق عليه الاخر **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 كماله لان **الصدق** على كل شئ **الصدق** على كل شئ **الصدق** على كل شئ **الصدق** على كل شئ  
 وان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 واضح من وجه فانه لا يصدق على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 عليه الاخر كان هناك **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 والثانية ما يصدق فيها **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 ومنه ان كمال الحيوان واحد بغير فانهما يصدقان معا على الحيوان ان بعض

واما كمال الوجود ان الكمال المنطقي والكمال العقلي فهو  
 وجودهما في الخارج مختلف والنظر في ذلك خارج عن الغرض لا نه من باب الكثرة  
 الالهية الباشعة عن احوال الموجودات ثم ثبت انه موجود وانه لا يشترط  
 بينهما وبين الكمال الطبيعي فلا وجه لبراده واما انه على الاخر **فان** ان كانت الكثرة  
 المتساوية وان **الخصوص** وال**الطلاق** **اول** النسب بين الكليات متغيرة  
 في اربعة اقسام وهي **العموم** و**الخصوص** و**المنطق** و**العموم** وال**الخصوص** من وجهين  
 و**المتساوية** وذلك لان الكمال او **الكل** اخر فاما ان **الصدق** على شئ  
 او **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 فانه لا يصدق لان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 فخرج اما ان **الصدق** على كل شئ على كل ما يصدق عليه الاخر او لان **الصدق** على شئ  
 كماله لان **الصدق** على كل ما يصدق عليه لان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 وبالعكس وان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 من غير عكس او لا يصدق فان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 والصدق على كل ما يصدق عليه الاخر **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 كماله لان **الصدق** على كل شئ **الصدق** على كل شئ **الصدق** على كل شئ **الصدق** على كل شئ  
 وان **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 واضح من وجه فانه لا يصدق على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 عليه الاخر كان هناك **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 والثانية ما يصدق فيها **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ **الصدق** على شئ  
 ومنه ان كمال الحيوان واحد بغير فانهما يصدقان معا على الحيوان ان بعض

٧٠



ويعقد في الحيوان بدونه ان بعض على الحيوان الا لو كان كالحمار في الحيوان لا بعض

فيكون كل واحد منها شاملا للآخر وبغوه وحيوان شاملا للآخر بعض وبغوه لا بعض

شاملا للحيوان وبغوه الحيوان في اعتبار ان كل واحد منها شاملا للآخر وبغوه يكون

اعلم منه وباعتبار انه مشمول له يكون البعض منه فجمع التباين لا التباين

كلتيه من الطرفين والنسب ولا هو جبين كلتيه والعوم المطلق لا هو كلتيه

من احد الطرفين وشاملة جزئية من الطرفين في مسألة جزئية من الطرفين

الآخر ومنه لا التباين جزئيين جزئية جزئية وانما اعتبر النسب بين الكلتيه

لان المقبولين اما كليتين او جزئيتين او كلي جزئيتين والنسب الاربع لا يتحقق في

الافاضل الا جزئيين اما جزئيين فلا يمكن ان يكونان التباين جزئيين وانما الجزئيين

والكل فكل جزئيين ان كان جزئيين كذلك الكل يكون البعض من مطلقا وان

لا يكون جزئيين لا يكون جزئيين **والله** ونقيضه التباين **والله** لا يقع عليه

تبين النسب بين العيين شرع في النسب بين النقيضين ونقيض التباين

نتب وبيان ما يصدق على كل من نقيض التباين على ما يصدق عليه نقيض التباين

وهو مستلزم صدق احد التباين وبين بدونه الا في هذا الخلف مثله كما ان البعض

كل لا ان لا ناطق وكل لا ناطق لا ان ن والكلان البعض لا ان ن

ليس لا ناطق فيكون البعض لا ان ن طقا فبعض لا ناطق لا ان ن

والروح ونقيض الا عدم منه شاملا مطلقا البعض من نقيض الا البعض مطلقا

بعد نقيض الا البعض على كل ما صدق عليه نقيض الا عدم وليس كل ما صدق

عليه نقيض الا البعض لصدق عليه نقيض الا عدم اما لا اول فلهذا لم يسم

نقيض الا البعض على كل ما صدق عليه نقيض الا عدم بعد نقيض الا البعض

على البعض ما صدق عليه نقيض الا عدم فصدق الا البعض بدونه الا عدم

بعض في الحيوان بدونه ان بعض على الحيوان الا لو كان كالحمار في الحيوان لا بعض

فيكون كل واحد منها شاملا للآخر وبغوه وحيوان شاملا للآخر بعض وبغوه لا بعض

شاملا للحيوان وبغوه الحيوان في اعتبار ان كل واحد منها شاملا للآخر وبغوه يكون

اعلم منه وباعتبار انه مشمول له يكون البعض منه فجمع التباين لا التباين

كلتيه من الطرفين والنسب ولا هو جبين كلتيه والعوم المطلق لا هو كلتيه

من احد الطرفين وشاملة جزئية من الطرفين في مسألة جزئية من الطرفين

الآخر ومنه لا التباين جزئيين جزئية جزئية وانما اعتبر النسب بين الكلتيه

بعض في الحيوان بدونه ان بعض على الحيوان الا لو كان كالحمار في الحيوان لا بعض

فيكون كل واحد منها شاملا للآخر وبغوه وحيوان شاملا للآخر بعض وبغوه لا بعض

شاملا للحيوان وبغوه الحيوان في اعتبار ان كل واحد منها شاملا للآخر وبغوه يكون

اعلم منه وباعتبار انه مشمول له يكون البعض منه فجمع التباين لا التباين

كلتيه من الطرفين والنسب ولا هو جبين كلتيه والعوم المطلق لا هو كلتيه

من احد الطرفين وشاملة جزئية من الطرفين في مسألة جزئية من الطرفين

الآخر ومنه لا التباين جزئيين جزئية جزئية وانما اعتبر النسب بين الكلتيه



لا يصدق عليه ان يكون له وجود في نفسه  
 بل يصدق عليه ان يكون له وجود في غيره

هذا هو الحق  
 لا يصدق عليه ان يكون له وجود في نفسه

ثم كما تقول كل لا حيوان لا ان لا والا لكانت بعض اللا حيوان ان لا بعض  
 ان لا حيوان وبذلك خلف واما الثاني فانه لا لا يصدق ان لا ليس كل  
 ما يصدق عليه نقض الاخص صدق عليه نقض الاسم لصدق نقض الاسم  
 على كل ما يصدق عليه نقض لاخص فصدق الاخص على كل ما يصدق عليه نقض  
 النقض وهو صحيح فليس كل لا ان لا حيوان والا لكانت كل ان لا  
 لا حيوان ويتعكس اي كل حيوان ان لا او تقول ايضا قد ثبت على كل نقض  
 الاسم نقض الاخص فلو كان كل نقض الاخص نقض الاسم لكان العبارة  
 متساوية فيكون العيان متساويين فثبت او تقول العام صادق على بعض  
 نقض الاخص تحقيقا لمفعول العموم فليس بعض نقض الاخص نقض الاسم  
 بل عينه وفيه ولا يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاسم  
 من غير عكس ثم صحيح الدرس جزئيا من الدليل هو ان هذا لا يصدق على المطلوب  
 والادراك ان هذا لا يصدق على العموم فهو منسحب ليس بين نقضها وعموم  
 ان لا مطلقا ولا في وجهه لان هذا العموم من وجهه محقق بين عاين  
 الاسم مطلقا ونقض الاخص وليس بين نقضها وعموم لا مطلقا ولا  
 لا وجهه اما محقق العموم من وجهه بينها قد نهى تصار فان لاخص اخره  
 الاسم بدونه الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقض الاسم  
 كما يكون والملائك فانها مجمعة في النفس والحيوان لصدق بدونه  
 للملائك في الان لا واللائك بدونه الحيوان في الجاهل واما الله لا يكون  
 بين نقضها وعموم فبالتب بين الكمال بين نقض الاسم وعين الاخص  
 لا متناه صدقها على كل شيء فلو يكون بينهما عموم العدل واما بقدر التباين  
 بالكمال لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد منهما في

ان لا يصدق عليه ان يكون له وجود في نفسه  
 بل يصدق عليه ان يكون له وجود في غيره

ان لا يصدق عليه ان يكون له وجود في نفسه  
 بل يصدق عليه ان يكون له وجود في غيره

ان لا يصدق عليه ان يكون له وجود في نفسه  
 بل يصدق عليه ان يكون له وجود في غيره

ان لا يصدق عليه ان يكون له وجود في نفسه  
 بل يصدق عليه ان يكون له وجود في غيره



بدونه ان في وجهه من جهة اليمين جبرائيل الى ان التباين الكلي التباين  
 مسانين كالتباين والتباين من جهة اليمين معلوم منه وله اوتباين كل ان  
 اذا لم يتصادف في بعض الصور فان لم يتصادف في صورة اصله هو التباين  
 الكلي والافالعموم منه وجهه فليصدق التباين من جهة اليمين على العموم من وجهه  
 على التباين الكلي لا يلزم منه تحقق التباين من جهة اليمين ان لا يكون بينهما عموم  
 فان قلت احكم بان الاعم من جهة اليمين من وجهه ليس بين تقضيها عموم اصله  
 بطلان الجبرائيل اعم من اليمين من وجهه وبين تقضيها عموم من وجهه فيقول  
 المراد ليس يلزم ان يكون بين تقضيها عموم فنيذ في ان ذلك فيقول  
 لو كان بين تقضيها عموم لافاد العموم في جميع الصور لان الاصل في الصورة  
 في هذا الفن انما هو كذا واذ اقل ليس بين تقضيها عموم اصله كما كان  
 لا يجب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم ان يتبين في التباين  
 بين بعض المراتب منها عموم من وجهه بل نقول عدم التباين بالعموم وهو  
 ذلك فاعلم ان التباين بينهما التباين من جهة اليمين لان التباين اذا كان  
 منها جهة الصدق بدون الاصل كان التباين انما كان التباين كذلك لا ينافيه  
 من جهة اليمين الا بالقدرة وتقيض التباين من جهة اليمين تباين من جهة اليمين  
 اما ان الصدق متعاين كالات والافالعموم من جهة اليمين والافالعموم من جهة اليمين  
 لا يصدق فالكالات والافالعدم فكل شيء مما يصدق عليه الصدق والافالعدم  
 عليه العدم وبالعكس واما ما كان تحقق التباين من جهة اليمين منها  
 اذا لم يصدق على شيء واحد اصله كان بينهما تباين كذا فيحقق  
 التباين من جهة اليمين وطعا واما اذا صدق على شيء كان بينهما تباين  
 من جهة اليمين لان كل واحد من التباين يصدق مع بعض الاخر فيصدق

في وجهه من جهة اليمين جبرائيل الى ان التباين الكلي التباين  
 مسانين كالتباين والتباين من جهة اليمين معلوم منه وله اوتباين كل ان  
 اذا لم يتصادف في بعض الصور فان لم يتصادف في صورة اصله هو التباين  
 الكلي والافالعموم منه وجهه فليصدق التباين من جهة اليمين على العموم من وجهه  
 على التباين الكلي لا يلزم منه تحقق التباين من جهة اليمين ان لا يكون بينهما عموم  
 فان قلت احكم بان الاعم من جهة اليمين من وجهه ليس بين تقضيها عموم اصله  
 بطلان الجبرائيل اعم من اليمين من وجهه وبين تقضيها عموم من وجهه فيقول  
 المراد ليس يلزم ان يكون بين تقضيها عموم فنيذ في ان ذلك فيقول  
 لو كان بين تقضيها عموم لافاد العموم في جميع الصور لان الاصل في الصورة  
 في هذا الفن انما هو كذا واذ اقل ليس بين تقضيها عموم اصله كما كان  
 لا يجب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم ان يتبين في التباين  
 بين بعض المراتب منها عموم من وجهه بل نقول عدم التباين بالعموم وهو  
 ذلك فاعلم ان التباين بينهما التباين من جهة اليمين لان التباين اذا كان  
 منها جهة الصدق بدون الاصل كان التباين انما كان التباين كذلك لا ينافيه  
 من جهة اليمين الا بالقدرة وتقيض التباين من جهة اليمين تباين من جهة اليمين  
 اما ان الصدق متعاين كالات والافالعموم من جهة اليمين والافالعموم من جهة اليمين  
 لا يصدق فالكالات والافالعدم فكل شيء مما يصدق عليه الصدق والافالعدم  
 عليه العدم وبالعكس واما ما كان تحقق التباين من جهة اليمين منها  
 اذا لم يصدق على شيء واحد اصله كان بينهما تباين كذا فيحقق  
 التباين من جهة اليمين وطعا واما اذا صدق على شيء كان بينهما تباين  
 من جهة اليمين لان كل واحد من التباين يصدق مع بعض الاخر فيصدق

العين







Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the page, likely providing commentary or additional philosophical points related to the main text.

به وجه العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيق فهو مندرج تحت عامته  
المعرفة عن الشخص كما اذا جرد ز به عن الشخص التي هي لها شخصها  
صغيفاً بقاها منه الان شئ واحد من جنس من جنس يكون كل جزئي حقيق مندرج  
تحت اسم فيكون جزئياً له خاصية وهو المستوفى لو ان الشخص كان  
شخصاً ومنع ان يكون له ما منه كلية ولا هو الكان محجور ذلك  
مع شئ آخر بل ان يكون له ما منه كلية وهو الشخص وهو شئ  
في الحقيقة ان الشخص الواحد عينه اما ان يكون جزئياً لا شئ  
كلية له ان الشخص من شئ والاخص من شئ جزئي ان يكون كلية تحت  
كما آخر محذور الجزئ حقيق فانه يمنع ان يكون كلية **والجواب**  
**الاول** النوع الذي يطلق على ما ذكره هو المفرد على شئ من مفردات ما  
في جواب ما هو واما النوع الحقيق لان نوعه انما هو بالانطواء  
الواحدة في اقل ذلك لاطلاق بالاشتراك على كل ما منه انما عليه ما وعي  
فيما اجبت في جواب هو قول اوتيا اي بلا واسطة كالان شئ ما قلنا  
لا يجوز ان فانه ما منه انما عليه ما وعي على ما عاين في الفرس فيكون  
هو توافق الان شئ والفرس في الجواب انه حيوان وله من صفات  
انما في ان نوعه بالان شئ فانه ما فوقه فاما ما منه من شئ له  
من ترك لفظ الكليات سمعت في بحث الجزئ وذكر الكليات من جنس الكليات  
حدود ما يدونه ذكره فالتفت كما منه الصورة العقلية من شئ والعقود  
العقلية كلية من كليات شئ في الكليات في الكليات من شئ من شئ  
غاية ما في البتة انه من لوازم الكليات لان شئ ام مجهزة في كذا ودو  
في جواب ما يخرج انما هو من شئ والعرض العام فان شئ

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the philosophical discussion or providing further examples.

Handwritten marginal notes at the bottom right of the page, possibly a summary or a concluding remark.



برانه انهم لا يسمون النوع كالمجموع والاصح وهو النوع السامع كالانسان ولا يسمون النوع كالمجموع  
 والاصح من العالم وهو النوع المتوسط كالحجر والاسم النادر او بين النادر وهو النوع المتوسط كالقفل ان قلت  
 ١٩

عليها وعلى غيرهما في جواب ما هو اما بقية القول ما لا اول فاعلموا  
 ان سلسله الكليات انما شتمت بالشخص وهو النوع المقيد بالمتخصص  
 وفوقها الاضافه وهو النوع المقيد بصفة عرصة كانه كالتركي  
 والرومي وفي قولنا النوع وفوقها الانسان واذا جعلنا كليات مرتبة  
 على شيء واحد يكون من اجل انما عليه كوسط حمل الالف على فاعلموا  
 انما يصدق على زيد او على التركيب كوسط حمل الالف عليها وعلى مجموع  
 على الالف فتقوله قولنا اوليا التركيب عن الصف فانه كلياته عليه  
 وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قسم اذا شتمت عن التركيب والفرس كانهما  
 كانا اجزاء الحيوان لكن في الجنس على الصف ليس باقوى بل كوسط  
 حمل النوع عليه فباعبار الاوليه في القول في الصف فاعلموا  
 انهم نوعا اضافيا **باب** برانسم اربع **اول** ارادوا ان يسموا النوع  
 الاضافي دون الحقيقي لان النوع الحقيقي يستحيل ان يترتب عليه يكون  
 نوع حقيقي فوقه نوع آخر حقيقي وذلك لان النوع الحقيقي جنس وانواع  
 واما النوع الاضافي فلهذا يترتب عليه يجوز ان يكون نوعا حقيقيا وقوله  
 نوع آخر اضافي كما لان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجنس  
 وهو نوع اضافي للمطلق وهو نوع اضافي للحيوان فباعبار ذلك صار  
 مرادهم اربع لانه اذا ان يكون اسم النوع او اضافيا او اسم لبعضها  
 والخص من بعض او مباين للكل **الاول** هو النوع العام كالحجر فانه  
 اسم من الجسم النادر والحيوان والالف والناس النوع ان فاعلموا  
 فانه الخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحجر ان فانه  
 اخص من الجسم النادر والالف والاسم النادر فانه اخص من

بلد ووسطه  
 متعلق  
 انما هو الجنس  
 من النوع  
 والنوع  
 والنوع  
 والنوع  
 والنوع



مراتب الاربعة في العقل والاعتقاد ان يكون من جنس له ١٢٥  
والا فليس العقل والاعتقاد ان يكون من جنس له ١٢٥

الاجسام واسم من اجزاء الاربعة النوع المفرد او يوجد له مثله في الوجود  
وقد يقال في مثله ان العقل ان قلنا ان يكون من جنس فان القول  
نحو العقول العشرة وهو في حقيقة العقل تنفق فهو لا يكون اسم  
من نوع او ليس تحت نوع بل اشخاص ولا انفس او ليس فوق نوع  
بل اجنس وهو اجزاء على ذلك التقيد فهو نوع مفرد ومرتبة في نفسه  
على وجه آخر وهو ان النوع اما ان يكون من فوق نوع وتحت نوع او لا  
فوق نوع ولا تحت نوع ولا يكون تحت نوع ولا يكون فوق نوع او لا  
يكون نوع ويكون فوق نوع وذلك على ما في مثاله **مراتب الاجناس**  
ايضا بدء الاربعة **اولا** ان الاربعة الاربعة تترتب متنازلة كذا  
الاجناس ايضا قد تترتب متصاعدة حتى يكون جنس فوق جنس كذا  
مراتب النوع اربع فلكل مراتب الاجناس ايضا كذا اربع لانه العقل ان  
الاجناس فهو اجنس العقل كما اجزاء والعقل انفسا فهو اجنس السافل كما  
او اسم وانفس فهو اجنس المتوسط كما اجسام والاسم او مباني العقل  
فهو اجنس المفرد الا ان العقل في مراتب الاجناس ليس جنس الاجناس  
والسافل في مراتب النوع ليس نوع النوع لا العقل وذلك لان جنس  
انما هو بالقياس لا بالتحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق  
جميع الاجناس وتوحيده الشيء انما يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما  
نوع النوع اذا كان تحت جميع النوع واجنس المفرد ومثله العقول على  
تقدير ان لا يكون اجزاء النوع الاجناس جنس له فانه ليس اسم جنس  
ليس تحت العقول العشرة وهو النوع الاجناس وكل انفس او ليس  
الاجزاء وقد فرض ان لا يكون اجناس **ثانيا** انما



والحق في مذهبهم ان لا يكون البسيط للمشيئة محموم وعصوي مطلقا بل كاشفا اعلم من ذلك  
 فيهما على النوع الصالح  
 بس

اما تمثيل النوع الموقر بالعقد على تقدير حبيته فهو ارجو ان تمثيلا احسن للموقر  
 بالعقد على تقدير عوجيته فهو ان العقد النكاح حسب ان يكون تحت نوع  
 فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلهذا التمثيل الاول وان لم يكن حسب التمثيل  
 المتأخر وانه ان ما لا يكون حسب لا يكون مفردا لاننا نقول التمثيل الاول على  
 تقدير ان التمثيل العشرة متعقبة بالنوع الثاني على تقدير انهما محذوفين  
 والتمثيل يحصل بحجج الضرر سواء طباق الواقع او لم يطابقه **وهو**  
 والنوع الاصل هو مذهبهم في حقيقة كمال النوع المتوسط **قول** في شبهة  
 على ان النوع معين اراد بيان النسبة بينهما وقد ذهب قدما والمطابقين  
 في النسبة في كمال الشفا الى ان النوع الاصل اعلم بطلان في حقيقة وروى  
 في صورة دعوى عدم وهران ليس بينهما عجم وهو مطلق فان كانا  
 لم يوجد به وشر الاخر اما وجود النوع الاصل به وشر حقيقة فكما في النوع  
 المتوسط فانما النوع اخص فيه وليست النوع اعم حقيقة لانها اخص  
 واقفا لوجود حقيقة به وشر الاصل فكما في الحقيقة البسيطة كالعقد النفس  
 والوصية والنقطة فانها النوع حقيقة وليست النوع اعم حقيقة ولا  
 كانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاصل تحت حبيته فيكون مركبة  
 احسن والفضل ثم بين ما هو الحق عنده وهو ان بينهما عجم وهو مطلق  
 وجهه ان قد ثبت وجود كمالتهما به وشر الاخر وهما يصادقان على النوع  
 لانه نوع حقيقة من حيث انه مقول على افراد متعقبة حقيقة ونوع اخر  
 من حيث انه مقول عليه وعلى غيره احسن في جواب ما هو **وهو** وجوه يكون  
 في جواب ما هو النكاح المذكور بالطلاقة **اول** المقول في جواب ما هو  
 الدال على اجماعه للسؤال عنهما بالطلاقة كما اذا قيل عن النكاح

نظرا لانه لا يمتنع ان يكون  
 وان قد تم حقيقة لا يكون وان تولى  
 وهو ان النوع لا يكون  
 وان الامم فهو لا يكون  
 دون النوع فيكون

منه  
 ويرجع الى طلاق ما هو كماله وان طلق  
 بالانسان لا يجوز ان يطلق  
 بما هو كماله انما يطلق  
 بالادارة الدال على ان يكون بالانسان

عن الدال  
 انه كماله انما يطلق  
 وان قد تم حقيقة لا يكون وان تولى



ما هو واجب بالحيوان ان يطق فانه يدل على ما فيه الان مطابقة  
 واما جوده فالنفس المذكورة في جواب ما هو بالمطابقة ان يلفظ يدل على  
 بسمة واقية في طريق ما هو كما يحسن ان او ان يطق فان معنى حيوان  
 مجموع معنى حيوان والناطق المقول في جواب السؤال ما هو عن الان  
 وهو المذكور بلفظ الحيوان الله عليه بالمطابقة وانما بسمة واقية  
 في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو طريق ما هو واقع في ذلك  
 المذكور في جواب ما هو بانفسه بسمة واقية في جواب ما هو كقولهم  
 او انما هو او حسن او المتحرك بالادارة فانه جزء من معنى حيوان في  
 المقول في جواب ما هو وهو المذكور في بلفظ حيوان الله عليه بالنفس  
 وانما الخضر جزء من المقول في جواب ما هو في القسمين لان دلالة التميز  
 مذكورة في جواب ما هو بمعنى انه لا يترك في جواب ما هو لفظ يدل على  
 حصول غنى او على اجزاء منها بالانضمام اصطلاحا **جواب** وحسن  
 جاز ان يكون له هذا النوع **اول** الفصل في نسبة الانواع ونسبة الان  
 احسن الى جنس ذلك النوع فاما النسبة الى النوع فبانه يقوم له ان  
 يخلو وانما وجزءه الى النسبة الى جنس فبانه مقسم له الى اجزاء  
 فانه اذا انقسم الى احسن صار الجميع قسما من جنس ونوعا مثله  
 الناطق اذا نسب الى الان فهو واحد في قسمة وما فيه  
 واذا نسب الى الحيوان صار جونا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا  
 تصورنا هذا فنقول احسن العالي جاز ان يكون له هذا النوع من الحيوان  
 ان يتركب من امرين متباينين ومباعدة عن مشاركاته في الوجود  
 وقد اشنع الله ما من ذلك بنا على ان كل ما فيه لها فضل لا به

بلفظ يدل على

نفس

الجواب فيكون انما هو ان يكون او ان يكون او ان يكون  
 لا يطق في النوع **الجواب** ان يكون له فضل لا يترك  
 ونفسه ان يكون له فضل لا يترك **الجواب** ان يكون له فضل لا يترك  
 في نوعها ونفسه ان يكون له فضل لا يترك **الجواب** ان يكون له فضل لا يترك  
 في نوعها ونفسه ان يكون له فضل لا يترك **الجواب** ان يكون له فضل لا يترك



لا بد ان يكون الجنس وقد سلف في ذلك ويجب ان يكون له اي  
للجنس العاقل والحيوان لوجوب ان يكون تحت النوع ووصول الاكوار  
بالقياس الى الجنس مفسما له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم  
ان يكون له فصل مقوم اما لا ولا فلو جوب ان يكون له فصل مقوم  
لا بد ان يكون له فصل مقوم مفسما له في ذلك الجنس واما ان يكون  
ان يكون تحت النوع والامكنه سافل والمتوسط سواء كانت النواع  
او اجناسا يجب ان يكون لها فصل مقوم لان فيهما اجناسا ووصول  
مفسما لان تحتها النواع وكل فصل مقوم النوع العاقل او الجنس العاقل مقوم  
السافل لان العاقل مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس  
اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعاقل لان قد ثبت ان جميع مقوما  
العاقل مقوما للسافل فلو كان جميع مقوما السافل مقوما للعاقل لم يكن  
والعاقل في وراثته من غير عكس كما لان بعض مقوم السافل مقوم  
للعاقل وهو مقوم العاقل وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو مقوم للعاقل  
معنى تقسيم السافل تخصيصه في نوع وكل ما حصل السافل حصل  
العاقل فيكون العاقل حاصل ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيم السافل  
ولا يعكس هكذا اي ليس مقسم للعاقل مقوما للسافل لان فصل مقسم  
السافل للعاقل وهو لا يقسم السافل بل يقسمه ولكن يعكس جزئيا  
فان بعض مقسم العاقل مقسم السافل وما هو مقسم السافل  
**والله اعلم** في التعريفات **اول** قد سلف في ان نظر النطق  
اما في القول السابع وفي الحق والكل من مقتضى ما يتوقف معرفة  
عليها وفي وضع النوع من بيان مقتضى القول السابع فقد

من الجنس

القول السابع هو الذي لا يخرج من قوله  
واما ان كان كل ما هو في قوله لا يخرج من قوله  
محل قوله السافل والعاقل لا يخرج من قوله السافل والعاقل  
افادة القولين ولا الحاصل في قوله السافل والعاقل  
في المقوم والمفصول



ان يشرح فيه القواشراح هو الموقوف وهو ما سلم تصور تصور  
 او امتياز غير مطلق ما عداه وليس المراد تصور الشئ تصور مطلقا  
 والاعمال التي لا عزم من الشئ بوجه ما وكان قوله او امتياز عما عداه  
 لان كما عرفت فهو مفيد لتصور الشئ بوجه ما بل المراد التصور كحقيقة  
 وهو الحد الذي انما كان محبوسا في الشئ فان تصور مستلزم تصور حقيقة  
 الا ان وانما قد او امتياز عن جميع كل غداه يتنازل الى ان  
 والرسوم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشئ بل امتياز عن  
 جميع اعتباراته ثم الموقوف اما ان يكون نفس الموقوف وغيره لا جازم  
 ان يكون نفس الموقوف لوجود ان يكون الموقوف معلوما قبل الموقوف  
 والشئ لا يعلم قبل نفسه فتبين ان يكون غير الموقوف لا جازم ان يكون  
 سوابقه او اعظم منه او اخص منه او مبني على سبيل الى انه اعظم  
 من الموقوف لا فخر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف  
 اما تصور حقيقة الموقوف او امتياز عن جميع ما عداه والاعمال التي  
 لا يقيد شيئا منها ولا الى اخص لكونه الخلق لانه اقل وجودا في  
 العقل فان وجوده اخص في العقل مستلزم لوجود العام في العقل  
 وربما وجد العام في العقل بدون اخص وايضا شرطه ان يكون  
 ومعاندا ان اكثر فان كل شرط ومعاندا للعام فهو شرط ومعاندا لاجل  
 ولا يتعكس وما يكون شرطه ومعاندا ان اكثر يكونه وتوقعه  
 في العقل اقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو اخص عند العقل  
 والموقوف لابد ان يكون اخص من الموقوف ولا الى انه متباين لان  
 الاعمال والاخص لا يمكن ان يصلي للتعريف مع غيرها الى الشئ فالبين

او الاخص منه موقوف  
 قد استلزم تصور تصور  
 الشئ بوجه ما  
 ان يشرح فيه القواشراح هو الموقوف وهو ما سلم تصور تصور  
 او امتياز غير مطلق ما عداه وليس المراد تصور الشئ تصور مطلقا  
 والاعمال التي لا عزم من الشئ بوجه ما وكان قوله او امتياز عما عداه  
 لان كما عرفت فهو مفيد لتصور الشئ بوجه ما بل المراد التصور كحقيقة  
 وهو الحد الذي انما كان محبوسا في الشئ فان تصور مستلزم تصور حقيقة  
 الا ان وانما قد او امتياز عن جميع كل غداه يتنازل الى ان  
 والرسوم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشئ بل امتياز عن  
 جميع اعتباراته ثم الموقوف اما ان يكون نفس الموقوف وغيره لا جازم  
 ان يكون نفس الموقوف لوجود ان يكون الموقوف معلوما قبل الموقوف  
 والشئ لا يعلم قبل نفسه فتبين ان يكون غير الموقوف لا جازم ان يكون  
 سوابقه او اعظم منه او اخص منه او مبني على سبيل الى انه اعظم  
 من الموقوف لا فخر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف  
 اما تصور حقيقة الموقوف او امتياز عن جميع ما عداه والاعمال التي  
 لا يقيد شيئا منها ولا الى اخص لكونه الخلق لانه اقل وجودا في  
 العقل فان وجوده اخص في العقل مستلزم لوجود العام في العقل  
 وربما وجد العام في العقل بدون اخص وايضا شرطه ان يكون  
 ومعاندا ان اكثر فان كل شرط ومعاندا للعام فهو شرط ومعاندا لاجل  
 ولا يتعكس وما يكون شرطه ومعاندا ان اكثر يكونه وتوقعه  
 في العقل اقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو اخص عند العقل  
 والموقوف لابد ان يكون اخص من الموقوف ولا الى انه متباين لان  
 الاعمال والاخص لا يمكن ان يصلي للتعريف مع غيرها الى الشئ فالبين

الخاف







اول فافا لکھن محمد والذی ایش صد

بسم الله الرحمن الرحيم



سجل القضاة

القضاة النائية في القضاة باو احكامها الى المرجع غير حيث القول  
 ان من فرغ في بيان الحق والوقوف معرفة ما على معرفته القضاة باو احكامها  
 وضع القضاة ان نية ببيان ذلك في رتبها على قدرته وثبت فصول واما  
 المقدرة ففي تعريف القضية وارق امها الاولية اي هي الحالة بحقيقة  
 الاولى فان القضية ينقسم اولها الى الحتمية والشرطية ثم الحتمية ينقسم  
 الى ضرورية وغير ضرورية والشرطية الى لزومية واللقائية وارق ام الحتمية  
 والشرطية ارقام الا انها ليست بارقام اولية بل ارقام ثمانية  
 وانما ينقسم القضية الى ثمانية بواسطة ان الحتمية والشرطية ينقسمان الى  
 فالقول من وضع والمقدرة ذكر لا رقم الا ودية ارقام القضية بالذات  
 لا ارقام امها فالقضية قول بهج ان يقابل القضاة ان هذا هو المقادير  
 فالقول هو الفظة المركبة في القضية الملقطة او المضمون المركبة في القضية الملقطة  
 جنس مثل الاقوال الثمانية والناقصة وقوله بهج ان يقابل اذ فصل في  
 الاقوال الناقصة والاثبات ببيان كلامه بالامر والنهي والاستعظام وغير  
 واما الحتمية او شرطية لانها اما ان يحل بطرفها لا مفرد او ام يحل  
 القضية اما المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى اخل اي ان يخل في الاول  
 والدلالة على ارتباط الهدى بالآخر فلا اخذ فاما القضية ما يدل على  
 الحكم فان كان طرفها لا مفردين فاحتمل اما وجهه ان الحكم فيها بان الهدى بها  
 هو الآخر كقولنا زيد او عالم واما سائلة ان الحكم فيها بان الهدى بها ليس هو الآخر  
 كقولنا زيد ليس هو عالم فانما اخذ فاما النقطة هو الدلالة على القضية  
 الالجابية من القضية الاولى وليس الدلالة على النسبة السلبية من  
 القضية الثانية ليعني زيد وعالم وبها مفردان وان لم يكن طرفها لا مفردين

القضية

القضية



في شرطية كونها العائنة الشمس طالعة فانها موجودا وان يكون  
في العدد زوجا او فردا فانه اذا حذف منها ادوات والاعمال  
وهي كلمة ان والفاية الشمس طالعة والنعارة موجودا وسهل  
بمفردين وكذا انك اذا حذف ادوات العناء وها و او في  
في العدد زوجا او فردا فانه اذا حذف منها ادوات العناء وها و او في  
تو ان يجوز ان الناطق يتقل ينقل فبعبية وكونا زيد عالم ايضا زيد  
وقولنا الشمس طالعة بلزيم النعارة موجودا على ما منع ان اطرافها  
بمفردات فانقضى التعريفان طرفا <sup>جميع</sup> على ما فنقول المراد بالمفردات  
بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بمفرد واحد  
كونه جزو تلك القضية والاطراف في الفضا بالمدكورة وان  
لم يكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة فلهذا  
ان هذا انك او هو هو او الموضوع مجهول الى غير ذلك بخلاف الشرطية  
فانه لا يمكن ان يعبر عنه اطرافها بالفاظ مفردة فلهذا ايضا بالمدكورة  
بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية  
او تحقق تلك القضية وليس بالفاظ مفردة فلهذا ايضا بالمدكورة  
وهو ان الشرطية كما فسرت فبعبية اذا حملها لا يكون طرفا مفردين  
ولا تعارض في المكان ان يعبر عنه طرفيها بعد التحليل بمفردين وقيل  
ان يقال في المعلوم انك او ذاك معان ذلك فلو كان  
المراد بالمفردات المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت الحملية  
قالوا بل ان يحذف فعبية التحليل عن التعريف وتبقى الحكمية  
وبه في القضية ان كان مفردين سميت حملية والشرطية هذا



هذا المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء قيل جوابه ان هذه القضية  
 انما هي قضية في نفسية فشرطية والافعالية فيكون عليه مثل قولنا  
 زيد بالوجه قائم فانه حملت مع انه لم يحل للمفرد ان الحكم في قضية  
 وهو ليس بصوابا اما اوله فلورود بعض النصوص المذكورة عليه  
 وانما يتبين ان انحلال القضية لا مائة تركيبتها والشرطية لا تركب  
 من قضيتين فان ادوات الشرطية والعناد اخرجت اطرافها عن  
 ان يكون قضيا لا تراهي انا اذا قلنا الشمس طالوتة كان قضية  
 محتملة للصدق والكذب ثم اذا وردت ادوات الشرطية علينا  
 الكائنات الشمس طالوتة خرج عن ان يكون قضية يحتمل الصدق والكذب  
 ثم ربما يقال في القضية ان الشرطية مركبة من القضيتين بخلاف  
 طرفيها اذا اعتبر فيها الحكم كما في قضيتين والا فها لب قضيتين لا عند  
 التركيب ولا عند التحليل **والشرطية اما متصلة او لا الشرطية**  
 قسم متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق القضية  
 او لا صدقها على تقدير صدق اخرى فان حكم فيها بصدق القضية  
 على تقدير اخرى فهو متصلة بوجه كونها الكائن هذا انما هو  
 فان الحكم فيها بصدق او بغير صدق الاثباتية وان  
 حكم فيها بغير صدق صدق القضية على تقدير صدق متصلة  
 كونها ليس الكائن هذا انما هو مما وان حكم فيها بصدق القضية  
 على تقدير صدق الاثباتية ومنفصلة هي التي يحكم فيها بالاثباتية  
 بين القضيتين في الصدق والكذب معا ابرائهما لا بصدق  
 ولا بكذبهما اوفي الصدق فقط ابرائهما لا بصدق وان كذبهما

محتملة



مستفصله موجبه حقيقه

فان قولنا هذا الوجود  
زوج وهذا الوجود فرد

ولكنه ما قد يكون بان اوفي الكذب فقط اي بانها لا يكذب بان واما يصدق  
او ينفى اي بسلب ذلك التناقض فان حكم فيها بالتناقض في منفصله  
موجبه اما اذا كان الحكم فيها بالتناقض في الصدق والكذب <sup>معاً</sup> مستحيله  
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجاً ولا يصدق فان معا ولا يكذب بان واما اذا  
كان الحكم فيها بالمناقضه في الصدق فقط فهو مانعه لجميع كقولنا اما ان  
يكون هذا الشيء شجر او حجر فان قولنا هذا الشيء شجر وهذا الشيء لا يصدق  
وقد يكذب بان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمناقضه  
في الكذب فقط فهو مانعه لجميع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا يكذب بان  
والا كان الشيء شجر او حجر امعا قد يصدق فان وان حكم فيها بسلب التناقض  
في منفصله سالبه فان كان الحكم بسلب المناقضه في الصدق الكذب  
كانت سالبه حقيقه كقولنا ليس بان يكون هذا الان اسود  
او كاتيا فان يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب  
المناقضه في الصدق فقط كانت سالبه مانعه لجميع كقولنا ليس  
اما ان يكون هذا الان حيوانا او اسود في يجوز اجتماعهما ولا  
ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المناقضه في الكذب فقط كانت  
سالبه مانعه لجميع كقولنا ليس اما ان يكون هذا العدد لان  
روميا او زنجيا فان يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يهاك  
السؤال الجملية والمتصله والمنفصله على ما ذكرتم ما يرفع فيها  
الحجج والافعال والانفصال يكون حمله ومتصله ومنفصله  
لانها ما ثبت فيها <sup>الحجج</sup> ولا تفصل <sup>والانفصال</sup> لاننا نقول  
ليس الجزاء هذه الاسامير على السوال بحجب مفهوم النفي بحجب



بحسب الاصطلاح ومفهومها ان اصطلاحه كما يصدق في هذا الوجه بعد ان عاين السلب  
نعم المناسبة المتحققة للنقل اما في الوجهات فمتحقق في كل  
والانصال والانفصال والاعاين السوالتين تهما اياها في  
الاطراف لانها كانت المقدمه كانت معقوده لذكر ارقام القضية  
الاولية والتمتددة والمنفصلة ليس لارقام الاوليه بل لارقام  
ارقامها اذ هي الشرطية لاننا نقول لا يشك ان المقصود بالذات من  
وضع المقدمه ذكر ارقام الاوليه واما ذكر ارقام الشرطية فبما هو  
على سبيل الاستظهار **والنقل** في الجملة وفيه اربعة مباحث  
اقول ان اسم القضية بالجملة والشرطية شرع الا ان في الجملة  
وانما قديمها على الشرطيات بساطتها والبيضاء مقدم على المركبة  
طبعيا فالجملة انما يكتسب من اجزاء ثلثه الحكم عليه ويسمى موقوعا  
لان قد وضع ليجام عليه بشئ والحكم به ويسمى مجموعا لانه على شئ  
نسبة بينهما بهما يرتبط الى الجواب الموقوع ويسمى نسبة حكمية فكل ان من  
حق الموقوع هو الذي ان يعبر عنها بلوطان كذا في النسبة الحكمية  
ان يدل عليها بلوظ واللفظ الدال عليها ليس بالبطنة لانهما على  
النسبة الاربطة تسمية الدال باسم المدلول كقولنا زيد هو عالم فاما  
المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الالجاب والسلب اما  
وقوع النسبة اولا وقوعها الذي هو الالجاب والسلب فالحال المراد  
بها الاول فيكون القضية جزئية او وقوع النسبة اولا وقوعها الذي هو الالجاب والسلب  
فلا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى الكاسم المراد ان كان النسبة  
التي هي مورد الالجاب والسلب جزئية او غير فليدل عليها ايضا

افضل الدال في الجملة وفيه اربعة مباحث  
الدال في اقسامها اقسامها اربعة  
بما في اقسامه كقولنا ليس هو موقوعا وحكمية  
محمول لا نسبة بينهما في الشرطية كقولنا  
واللفظ الدال عليها ليس بالبطنة كقولنا  
في قولنا زيد هو عالم ليس القضية قضية  
وقد جحدت الدال في بعض النسخ  
لغير الدالين بلعبا او القضية ليس ببطنة  
ثانية مقولة

بها الاول فيكون القضية جزئية او وقوع النسبة اولا وقوعها الذي هو الالجاب والسلب



ط  
ط

ملفوظ آخر وهي اصل ان اجزاء الرحمة اربعة فمنها ان يدل عليها بارجعة  
فنقول المراد ان كان قوله بها يترابط المحمول بالمرحوم استنادا الى  
فان النسبة عالم بغير معنى التوقع او الدلالة فيمكن ان يكون النسبة والاشياء  
على النسبة التي هي مورد الابحار والسلب فان اللفظ الدال على التوقع  
والدال على تلك النسبة ايضا فالجزءان من القضية يتبادران بعضهما فواحدة  
ولهذا اخذوا اجزاء واحدا حتى يصير كل اجزاء في النسبة ثم ان النسبة  
ادارة لانها يدل على النسبة الى النسبة وهي غير مستقلة لتوقعها على المحمول  
وبه ولكنها قد يكون في قالب الاسم كونه في المثال المذكور وليس غير ما تارة  
وقد يكون في قالب الكمية كما في قولنا زيد كان قائما وليس زنا تارة  
والقضية الكلية باعتبارها الى النسبة اما ثالثة او ثلثية لانها ان ذكرت  
فيها كانت ثلثية لانها على ثلثة الفاظ ثلثية معان وان  
خذت لشعور الذهن معبأ ما كانت ثنائية لعدم استعمالها الا على  
بازر معينين وقوله في بعض المقالات استنادا الى ان للفظ ثلثية  
في استقوى الى النسبة فان لفظ الوجب ربما يستعمل في النسبة وربما يحددها  
بشمالية القوان الدالة عليها ولفظ اليونان يوجب في النسبة الى النسبة  
دون غيرها على ما نقله الشيخ ولفظ العوج لا يستعمل القضية ثنائية عنها اما  
بلفظ كقولهم مستوفى اما بكونه كقولهم زيد ومير بالكمس **والنسبة** ثنائية  
الكانت **اول** انه انقسم ثمان الى ثمانية باعتبار النسبة بحكمة التي  
مدلولها الى النسبة وذلك النسبة الكانت نسبة بها يقع ان لفظ  
ان الموضوع محمول كانت القضية ثنائية كقوله يجوز ان لا الان فانها  
نسبة ثنائية صحيحة لانها في الان يكون وانها ثنائية بها

بها نسبة الكائنات  
بها يقع ان يقال ان الموضوع محمول  
فالقضية ثنائية كقوله الان ان يكون  
والكانت ثنائية بها يقع ان يقال ان الموضوع  
ليس محمول فالقضية ثنائية كقوله  
الان ان يكون  
بها نسبة



[illegible][illegible]



كل  
اي كل واحد والكل المحي كقولهم هذه اي كل واحد واحد من افراد  
الان رجالة وامامنا سبعة وسور بالاشي اول واحد كقولنا لاشي اول واحد  
من الناس كجاء وان كان يحكم فيها على بعض الافراد فمما ثبت امامنا  
وسور ما بعض او واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان ان  
اي بعض افراد الحيوان او واحد من حيوان افراد ان وامامنا  
سور ما ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان  
والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع اليجاب  
الكل بالاطراف وعلى السلب الجزئي بالانتماء وليس بعض وبعض ليس  
بالعكس من ذلك اما ان ليس كل دال على رفع اليجاب بالكلية  
فلا نأز قلنا كل حيوان ان ان يكون معناه ثبوت الان بالكلية  
والله في افراد الحيوان وهو اليجاب الكل والافراد ليس كل حيوان  
ان ما يكون معناه الصريح انه ليس ثبت الان بالكلية  
والله في افراد الحيوان وهو رفع اليجاب الكل وامامنا والى على السلب  
الجزئي بالانتماء فلا نأز ارتفاع اليجاب الكل فاما ان يكون الجزئي  
مسلوباً من كل واحد والى وهو السلب الكل او يكون مسلوباً من بعض  
ثم يتبالبعض وعلى كل التقديرين يصدق السلب الجزئي جزئاً فبالسلب  
الجزئي من ضرورة مفهوم ليس كل اي رفع اليجاب الكل وقرنا  
فيكون دلالة عليه بالانتماء الى افعال مفهوم ليس كل وهو رفع اليجاب  
الكل اعظم من السلب على الكل اي السلب الكل والسلب على  
بعض اي السلب الجزئي فلا يكون دلالة على السلب  
بالانتماء لان العام لا دلالة له على اخص باحد الدلائل



الدلائل الثلث لا نقول رفع الايجاب الكلي بل <sup>الشيء</sup> اعم من  
الجزئي بل اعم من السلب عن الكل ومنه السلب عن البعض مع  
الايجاب لبعض <sup>السلب</sup> هو السلب عن البعض مطلقا  
سواء كان مع الايجاب لبعض او لا يكون فهو مشترك بين ذلك  
القسم وبين السلب الكلي فيكون لازما لهما واذا انحصر العام  
في قسمين كل منهما يكون ملزوما لمركان ذلك الامر اللازم لازما لعمام  
الشيء فيكون السلب جزئي لازما لمفهوم رفع الايجاب الكلي ولبيان  
اخرى ليس كل يلزمه السلب جزئي فانه يشترط ارتفاع الايجاب الكلي  
صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن مجموعا لسلوبه اشترط  
الافراد لكان ثابتا لكل والمقدر خلافه به اخلف واما ان ليس  
بعض وبعض ليس بدلان على السلب الجزئي بالملطابقة فلهذا  
اذا قلنا بعض حيوان ليس بسان او ليس بعض حيوان انسان  
يكون مفهومه الصحيح سلب الانسان عن بعض افراد حيوان للحيوان  
بالبعوض واذا قلنا <sup>السلب</sup> هو السلب الجزئي واما انها  
به لان عارضا للايجاب الكلي بالاشترام فلان المجمول اذا كان مسلوبا  
عن البعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الايجاب الكلي  
مرتفعا بهذا هو الفرق بين ليس كل والآخرين هو اما الفرق بين  
الآخرين فهو ان ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي لان البعض  
معين فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهومه جزئية فانه  
الشك في سياق النفي العموم لك ههنا ايضا لانه احتمل ان  
السلب في رتي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس

مما ذكرنا ان الشك في سياق النفي



فان البعض منها والكلان ايضا في معنى الاله ليس واقعا في  
سياق النفي بل السلب انما هو واد عليه ونحن ليس نذكر لاجاب  
اجزائي حتى اذا قيل بعض حيوان ليس بالان ان اريد بانها  
الان فنية لبعض الحيوان لا صلب الان فنية عنده فارق ما بينها  
كما تستقف عليه بخلاف ليس بعض اول ما يمكن تصويره لا يجازي نقدا  
محمود على الموضوع **والا** وان لم يمان فيها كذا او لا الموضوع فان لم يعلم  
لان لحدق كذا وحده سميت طبيعته كقولنا الحيوان خمس والان  
نوع وان صلب ذلك سميت مهله كقولنا الان في حضوره  
ليس في **نفسه** **الان** ما كان اذ اباين في القضية كنية افراد الموضوع فاما ان يكون  
فلا يخلو ما ان يصلح لان يصدق عليه جزئية بان يكون الحكم فيها على افراد  
الموضوع او يصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد <sup>فيها</sup>  
الصلح لان يصدق كنية جزئية سميت طبيعته لان الحكم فيها على نفس الطبيعة  
كقولنا الحيوان خمس والان ان نوع فان الحكم فيها جزئية والنوع ليس  
على ما صدق عليه الحيوان والان من الافراد بل على نفس طبيعته **والان** صلت  
لان يكون كنية جزئية سميت مجملها لان الحكم فيها على افراد موضوعها  
وقد اهل بيان كنية ما كقولنا الان في حصر والان ليس في حصر اي  
ما صدق عليه الان من الافراد في حصر وليس في حصر فقد بان ان كنية  
باعتبار الموضوع مخرقة في اربعة اقسام ولك ان تقول في نفس الموضوع  
الحكمة اما جزئي او كلي فالحكم جزئي فمعرفة شخصه فالحكم كلي فاما  
ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الحكم او على ما صدق عليه الافراد  
والحكم الحكم فيها على نفس طبيعة فهم الطبيعة والحكم على ما







مختوم

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



كذا بـ فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب او غير ذلك فان عين  
 مفهوم ب لم يزد ما ذكرتم منه ان احتمل ان يكون مفيد او الكائن غيره اتسع ان  
 يقال احد هما هو الآخر لاحتمال ان يكون ان في نفس واحد ليس هو  
 لانه خارج عنه فان توكلتم على محال شتمتم على محال فكونوا الطبايا لا تفتروا  
 بنفسي وان محال وتسايل ان تقولوا نحن لا يدع الا الحجاب بل اما  
 ليس احتمل ليس بمفيدة او انه ليس ممكن وهدفت ان اتيه  
 لا يتبادر كذب سائر الموهوبات فالجواب في اجواب انما اختار ان مصر



وهو ذات النوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيد به والثاني تركيب

غيره فلهذا نثبت اشياء ذات النوع وصدق وصف عليه وصدق

وصف المحمول عليه اما ذات النوع فليس المراد به اطلاق

بل الافراد الشخصية المكان ج نوعا او ماب وية من العوارض الى هـ

والافراد الشخصية والنوعية المكان ج صفت او ماب وية من العرض الى هـ

العام فاذا قلنا كل انش او كل مطلق او كل ضاحك كذا فالحكم ليس

الا عارضا وعمودا وبكرو غير اسم بل الافراد الشخصية واذا قلنا كل حيوان

او كل ماش كذا فالحكم عارضا وعمودا وبكرو غيرهما من اشياء حيوان

وعلى الطبع النوعية من الان والفرس وغيرهما من اشياء حيوان

وعلى الطبع النوعية من اشياء غيرهم يقولونهم حمل بعض الكليات على بعض

هو على النوع وافراده ومنه الا حاصل من محرم الحكم مطلقا على الافراد الشخصية

لا النوعية وهو قريب الى التحقيق لان انما الطبيعة النوعية

ليس بالاستقلال بل لا تصان شخص من اشياء صالحة ولا وجود

الا في ضمن شخص من اشياء صالحة اما صدق وصف النوع على ذاته

فبالامكان عند الفاعل بل حتى ان المراد عند ج ما انكر ان يصدق

على سوار كان في ابتداء القول او مملوكا عنه دائما لعدم

ممكنة الثبوت له وبالفعل عند الشئ ان ما يصدق عليه بالفعل

سواء كان ذلك الصدق في الماضي او الحاضر او المستقبل لا دخل

فيه ما لا يكون **ج** واما فاذا قلنا كل اسود كذا اثبتنا وان الحكم على ما

ان يكون اسودا حتى الرومين منقاد على مذهب الفارابي لانهم

انما فهم بالاسود في وقت ما ومذهب الشيخ لا يثبت ان الحكم

بأنه لا يكون اسودا في وقت ما ومذهب الشيخ لا يثبت ان الحكم

يكون



الحكم لعدم اتصافهم بالسواد في وقت ما وعند المنع **بأنه لا يكون**  
وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة  
والإمكان والفعل وبالدوام على ما يجب في كنهية **بأنه لا يقرر**  
هذه الأصول فنقول قولنا **كل ج** بغير مارة بحقيقة وليس  
حقيقة لأنها حقيقة العقل المستعملة في العلوم وأخرى بحقيقة  
وبسبب خابئة والمراد من الخارج الخارج عن عينه أما الأول فنحن  
كل ما لو وجد كان **بأنه لا يقرر** من الأفراد الممكنة فهو كنهية لو وجد كان  
فالحكم في ليس على ما له والوجود في الخارج أو معدوما فتح أن يمكن  
موجودا فالحكم في **بأنه لا يقرر** على أفراد المقدرة الوجودية كقولنا **كل ج** حقا  
طائفة من الكائنات موجودة فالحكم في ليس تصور رعا على أفراد الوجودية  
بل عليها وعلى أفراد المقدرة الوجودية أيضا كقولنا **كل ج** هو أن  
والتحقيق للأفراد بالمكان لا نه لا اطلقت لم يصدق كنهية  
أما الوجهة فلا نه إذا قيل **كل ج** بغير الاعتبار فنقول ليس كذلك  
**بأنه لا يقرر** ليس لو وجد كان **ج** وليس **ب** فبعض ما لو وجد كان  
كان **ج** فهو كنهية لو وجد كان ليس **ب** وأنه يناقض **كل ج** **ب**  
بذلك الاعتبار ولا يقال **ب** أن **ج** ليس **ب** لو وجد كان  
**ج** وليس **ب** لكن **ب** سلم أنه يصدق حثية لبعض ما لو وجد كان **ج**  
فهو كنهية لو وجد كان ليس **ب** فان الحكم في القضية انما هو على أفراد  
ن و من اجاب أن لا يكون **ج** ليس **ب** من أفراد **ج** فاما إذا قلنا **كل ج** **ب**  
معيون فالان الذي ليس كنهية ليس من أفراد **ب** لان الكائن  
يصدق على أفراد **ب** والان ليس بصادق على **ب** لان **ب** ليس **ب**

بأنه لا يقرر

فقط على ما قد روي في سواد  
كان موجودا في الخارج



لاننا نقول في سبيل الاستشارة في مطلع باب الكليات لان صدق على انوار  
 ليس بمقتضى كبرية نفس الامر بل محض الجبر في فرضه فان فرضه ان ليس بمقتضى  
 فقد فرض انه ان لم يكن فيكون من افارده واما ان البنية فلا ند ان قيل لا شيء  
 من جملة بقول انه كاذب لا يوجب له وجوده كان ج و ب فبعض ما لو وجد  
 كان ج فهو كحيث له وجوده كان ب و لا فبعض ما لو لم يوجد كان ب فبعض ما لو لم يوجد  
 لان ج ليس ب في ان يجازي ج في السلب والامكان فرد الج ككسب يكون  
 ان يكون منسحق الوجود في ج فبعض ما لو وجد كان ج في الوجود  
 الممكنة فهو كحيث له وجوده كان ليس ب ولا بعض ما لو وجد كان ج في  
 الافراد الممكنة فهو كحيث له وجوده كان ب فلا يلزم كذب الكليات واما  
 اعتبار في عقد الوضع اتصال هو قولنا لو وجد كان ج وكذا في عقد الكل  
 وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون بطريق الترتيب كقولنا  
 الكائنات الشمس طلعت فالنهار هو كذا قد يكون بطريق الاتفاق  
 كقولنا الكائنات الارض ناطقا فالحيوان هو كذا قد يكون بطريق الكثرة  
 وقد يالعب بالضرورة فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج فبعض  
 لو وجد كان ب ان كل ما هو لازم له هو لازم لب و ليست نحوي  
 لم يكنوا مطلقا اتصالا حتى انهم هم في موضع اكثر القضايا عني  
 لانه لا ينطبق الاعيان فبعض يكون وصف هو هو عدا وصف نحوها  
 لازمان لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفها او كليهما غير لازم  
 في جهة عني ذلك و لازم لهم احدهما القضايا في الضرورية اذا  
 لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في  
 الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضايا وعدم

وهو ينافي قولنا لا شيء  
 مما لو وجد كان ج فبعض  
 ما لو وجد كان ب



وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية <sup>وقوع</sup> في بعض النسخ كالحال وجد  
وكان ج بالواو الى طففة وهو شرط فاعلم ان كان ج لازم لـ ب بالواو  
على ما فتر به حسب الكشاف لا معنى لـ واو العطف بين اللازم والملازم على ان  
ذلك ليس بمشبهة الصفا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا به لم يوجب  
دجواب ليس قولنا فهو بحيث لا يغير متبدا بل كان ج وجواب الشرط لا يطف  
عليه <sup>انما</sup> في خبره بـ كل ج في الخارج فهو ب في الخارج والحكم في الخارج  
في الخارج سواء كان تصاقح حال الحكم او قبله او بعده لان حال يوجد في  
ان لا يبدل بحال ان يكون ب في الخارج وانما قال سواء كان حال الحكم او بعده  
لان حال يوجد في الخارج وفعالته هم من طعن ان معنى ج الوب انصاف اجماع  
حال كنهه هو صفا بالجمية فان الحكم ليس على وصف اجماع حتى يوجب كنهه  
تحقق الحكم بل على ذات اجماع فلا يندرج الحكم الا بالوجود وانما انصاف بالجمية  
فلا يوجب تحقق حال الحكم فاذا قلنا كل كـ ضا لك فليس من شرط كون كـ  
الكاتب موضوعا لـ ان يكون موضوعا بالكتابة في وقت ما حتى  
يصرف في كل كـ تام مستيقظ والكـ انصاف ذات النام بالوصف  
انما هو في الوقعيين لا هناك انصافا بالجمية <sup>انما</sup> بالجمية بالجمية  
والتي موضوعها متعينة قولنا شر كـ الباء متعينة وكل متع  
والفـ يجب ان يكون قواعد عامة لانما قول القوم لا يرد  
الحصا جميع الفضايا في الحقيقة وانما ربيته بل نعم اسم ان الفضاية  
مستوفية في العلوم بالضرورة في الاعتب باحد الاعتبارين فلهذا او صفا  
وانما هو انما ينفقوا ان كـ في العلم انما انصاف بالجمية لا يمكن  
انما بالجمية ان الاعتبارين فلم يعرف لهما معا وتعليم



انما هو بقدر الطاقة التي سبقت له في الفروع بين الاعتبارين ظاهر  
فانه لو لم يوجد شيء من المرتبة في الخارج لصدق ان الخارج في **المرتب** قد ظهر كحقيقة

ان يقال بل منع  
شأنه في الخارج  
ولا لم يوجد  
بمع ان  
المرتب

ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا  
وان لا يكون واذا كان موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجة  
بل يمتد لها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارج حيث فانما تستدعي

وجود الموضوع في الحكم فيها مقصورا على الافراد التي رتبة فالموضوع ان لم يكن  
لوجوده فقد صدق القضية باعتبار حقيقتها دون الخارج كما اذا لم يكن  
شيء من المرتبة موجودا في الخارج لصدق بحج حقيقتها كل منع شكل  
كل ما لو وجد كان مرتبا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحج  
الخارج لعدم الوجود في الخارج عما هو المقصود في الخارج الموضوع الموجود  
الم يحل اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد التي رتبة لصدق الكلية  
او مختصا بها ولا افراد المقدرة في الخارج الحكم مقصورا على الافراد التي رتبة

اما  
او متساويا

لصدق الكلية التي رتبة دون الكلية بحقيقة كما اذا اخبر ان شكلا  
في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحج حقيقته **بمع** في المربع  
بحج حقيقته اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان  
يصدق في المربع ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس  
بمربع بل مثلثا او مستطابا وغيرهما وان كان الحكم متساويا لجميع الافراد المحققة  
والمقدرة لصدق الكليات معا كقولنا كل انسان حيوان فان كان يكون

بشيء عام ومخصص منه **بمع** لا عاين التباين ففرض المحصورة  
الباقية **اولا** لما عرفت معوم الموصية الكلية امكنك ان يكون مخصصا  
بشيء محصورات بالقياس على ان الحكم في الموصية بجزئية على بعض

بما في











ثم ان المحصلة والمعدولات المحمولة في الوجه في تخصيص السبب البسيط  
والموصية المعدولة المحمولة بالذات كقولنا اما وجه التخصيص في الاول  
فهو ان المعبرة في النفس بالمعدول وان كانت المحمولة بالذات لا تحقق  
ان نشاط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا يتحقق في ان الحكم  
على الشئ بالامور الوجودية بخلاف الحكم عليه بالامور الوجودية فان قيل في القضية  
بالمعدول والتحصيل في المحمول يؤثر في معنويهما بخلاف المعدول والتحصيل  
في وصف الموضوع فانه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشئ لا  
باختلاف العبارة عنه واما وجه التخصيص في الثاني فانه اعتبار المعدول  
والتحصيل في المحمول يربيع القسمة لان حرف السبب الذي انجز  
في المحمول ان القسمة معدولة ولا في محله كقوله ما كان الموضوع  
وآيا ما كان فهنا موصية او سالبة فهنا اربع قضايا موصية محملة كونها  
زكية كانت موصية محملة كونها زكية ليس لها موصية معدولة كقوله  
زكية لا كانت وسالبة معدولة كونها ليس زكية بل كانت ولا التباس  
بين قضيتيها بخلاف قضايا الالابين السالبة المحملة والموصية المعدولة  
المحمولة واما بين الموصية المحملة والسالبة المحملة فلعدم حرف السبب  
في الموصية المعدولة فلو لم يجر حرف السبب في المعدولة لكانت  
واما بين الموصية المحملة والسالبة المعدولة فلو لم يجر حرف السبب  
في السالبة المعدولة لكانت في الموصية المحملة واما بين السالبة المحملة  
والموصية المعدولة فلو لم يجر حرف السبب في السالبة المعدولة وحرف المعدول  
في السالبة المحملة واما بين الموصية المعدولة والسالبة المعدولة  
فلو لم يجر حرف واحد في الالابين وحرفين في السالبة واما السالبة المحملة

فانما يفرغ من هذا الموضع الى ان ياتي الى  
البحر فيكون في هذا الموضع من البحر  
فيكون في هذا الموضع من البحر

و در وقت انکه از اجود و  
اربع قبل با سینه نشیند  
طاهره و در اخر نماز نشیند و قدر  
معرض این مع

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]







كما ان الحكم في الموضوع على الافراد الموصلة بوجوه الا ان صدق السلب  
على وجود الافراد وهذا لا يتوقف عليها فان صدق الموضوع الكلي لا يمنع  
افراد الموضوع ثبت له ب ولا شك انهما انما يصدق اذا كانت افراد  
موجودة ومعنى النسبة ان ليس كل شيء كل واحد من الافراد الموجودة  
ليس ب يثبت له ب ويصدق في المعنى تارة بان لا يكون مستثنى من الاول  
موجودا واخرى بان يكون موجودا ويثبت ب الثانيهما وعند ذلك يحتمل  
التناقض جوازا اما قوله فان الابطاح لا يصح الا على موجود محتمل في اثنى ارجح  
او مفرد كما في تحقيق الموضوع فلا دخل له في سائر الفرق او كلف فيه  
ان الابطاح يستدعي وجود الموضوع دون السلب وان الموضوع موجود حيث يندفع  
في الخارج محققا او مفردا فلا يوجب النسبة اليه ب كما انه يجوز ان يكون  
وهو هناك ان غنيمت تقول لكم ان الابطاح يستدعي وجود الموضوع ب ان  
الابطاح يستدعي وجود الموضوع في اثنى ارجح فلا يصدق الموضوع حقيقة  
لان الحكم فيها ليس معهودا على الموضوعات الموجودة في الخارج وانما  
غنيمت ب ان الابطاح يستدعي مطلق الوجود في النسبة ايضا يستدعي  
مطلق الوجود لان الحكم عليه لا بد ان يكون مستقورا بالواقع الحكم عليه  
والحكم ب السلب فلا فرق بين الموضوع والسلب في ذلك فان  
بان كماله متساو ليس الا في القضية الخارجية وتحقيقه لا في مطلق القضية  
عليه سبب الاشارة اليه لانه ان الابطاح يستدعي وجود الموضوع ان  
الموضوع الكائنات الخارجية يجب ان يكون موضوعا لها موجودا في الخارج  
محققا في الكائنات حقيقة يجب ان يكون موضوعا مفردا  
لوجود في الخارج والسبب لا يستدعي وجود الموضوع على ذلك

ففي هذا لا يوافق في ان النسبة لا تستلزم الوجود  
وهذا الظاهر لا يوجب الابطاح فان النسبة لا تستلزم الوجود  
وليس فيها وجودا بل هي في الخارج كقولهم لا يكون  
ففي هذا لا يوافق في ان النسبة لا تستلزم الوجود



نظر الفربي وان دفع الاشكال وزد في كل اداة الكتاب الموضوع موجودا اذا

موجوده ایا موجودیہ المعنویہ والی البیہ البیہ مثل زمان لانج موجودہ

لا شیت او تن شیت فانکار  
لا شیت قاریت او تن شیت

اذا سلبت عنه الباء ثبته الالباء وبالعكس وهذا هو الكلام في الفرق

المستوفى واما التوفيق فهو ان القضية اما ان يكون مقدمه عامه وحرف السلب

او متاعه عن فان قدمت الراجح كقولنا زيد هو الحسن بن علي بن موسى

لان من شأن البرابط ان يرتبط بالبعد كما يما قبلها فنسك رابط السور

السبب كما وان ما فرغ عنه حرف السبب كقولنا زيد ليس هو كما

کتابخانه در شهران حرف السلب ان یرفع ما بعد کما عا قبلها هذک

فكونه النفسية مسألة والها شائعة فالفرق انما يكون في وجهين

الهدى الى النجاة بان يورث السلب والسلب الربط والربط ما يار السلب

عليه كحصى من صلبه الا انها ماله كالحفظ عرولا ولو صها

[illegible]

76 ساله و در ایام حج و القضاة الموصلة الیه

المصنوع سواء كانت باليد أو بالآلة

كالضرورة والندام والندامة والندامة والندامة

ادامت حسن الامر اما ان بنو مرثد بن عبد الصمد و

الله عز وجل وفيه المولى امان يكون منقطة منقطة

[illegible]

كانت الاخرى رتبة ركعتين سنة الكعبة الى الاربعين

النامية وفيها اربعة مائة الف والاربعون الف الف

لکھنؤ دکن کی طرف سے

وكتبته في نفس الأثر وعرفه  
الأثر في القصة العربية

والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في الحقيقة لا في الظاهر  
فإنه لا يمتنع عليه في الحقيقة  
بل في الظاهر فقط  
فإنه لا يمتنع عليه في الحقيقة  
بل في الظاهر فقط

في القضية المنطوق بها وحكم العقل بان النسبة كيفية كيفية كذا في القضية  
المعقولة بجمع جهة القضية ومنه خالف بحقيقة مادة القضية كانت  
كاذبة لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر  
كيفية كذا وحكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها  
اللفظ او حكم بها العقل بل الكيفية التي ثبتت في نفس الامر لم يكن يحكم  
في القضية ربط اللفظ الواقع مثل اذا قلنا كل انسان في نفس الامر بالضرورة  
وليس كذلك في نفس الامر جرم كذبت القضية وبخلاف العقل في هذا المقام  
بان يقول النسبة المحمودة الى الموضوع اجمالية كانت النسبة او سلبية يجب  
ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجود في اللفظ  
كما هو موضوع والمحمود في هذا الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود في العقل  
ووجود في اللفظ فالنسبة من كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها وجود في  
بكونها كيفية كذا فاشترى العقل عند العقل اعتبرها كيفية هي اما على  
تلك الكيفية التي ثبت في نفس الامر او غير ثابت اذا وجدت في اللفظ او لا  
عبارة يدلي على تلك الكيفية المعقولة عند العقل ان اللفظ انما يماز وجود  
العقل فكلما ان الموضوع والمحمود والنسبة ووجودات في نفس الامر عند العقل  
وهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ قد صارت  
اجزاء للقضية المنطوق بها تلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر عند العقل  
وفي اللفظ والكيفية التي ثبتت في نفس الامر مادة القضية والنتيجة  
لها في العقل ارجحت القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي المنطوق  
والا كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطلوبة  
للا مورا ان ثبت في نفس الامر يجب ربط القضية للمادة فكلما اذا وجدت بالحق

فيكون لا بد من ذلك  
على ان كيفية النسبة المحمودة الى  
الاشياء

القضية







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

محصورة في العدد الا ان حجت العادة لم تجت عنها وعلى الله ما يشاء  
والعقل والقياس وغير ذلك ثلث عشرة قضية فيها بطلان ومنها مركبات  
واما البطلان سنة الاولى في الضرورة المطلقة وهو التي يحكم فيها ضرورة  
ثبوت الموضوع او بضرورة سلبه مدام ذات الموضوع  
اما ان يحكم فيها ضرورة الثبوت فضروريته موضوعية كون كذا ان كان  
بالضرورة فان احكم فيها ضرورة ثبوت الجوانب لان في جميع اوقا  
وجوده واما ان يحكم فيها ضرورة السلب فضروريته مساوية كون كذا في  
سائر اوقات بطلان بضرورة فان احكم فيها ضرورة سلب الجوانب  
في جميع اوقا وجوده واما سميت ضرورية لانها على الضرورة و  
لعدم تعينه الضرورة فيها لوصف او وقت ان ثبته الدائمة المطلقة  
وهو التي يحكم فيها بضروريته ثبوت الموضوع او بضروريته سلبه مدام ذات  
الموضوع موجودا وبقية سميتها دائمية ومطلقة على ان الضرورة المطلقة  
ومنها انما يجابا ما قرنته كون دائما كذا ان كان كذا في جميع اوقا  
ثبوت الجوانب لان مدام ذاته موجودا او سلبا ما رتبه في كون دائما  
لاشئ من الالات يحج فان احكم فيها بضروريته سلب الجوانب لان مدام  
ذاته موجودا او سلبه بنسبة بينهما وبين الضرورة ان الضرورة هي مطلقة  
لان مفهوم الضرورة امتناع ان يكون النسبة غير الموضوع ومفهوم الدائمة  
شمول النسبة في جميع الازمنة والافات فهي كانت النسبة ممتنعة  
في الموضوع كذا متخفة في جميع اوقا وجوده بالضرورة وليس منتهى  
النسبة متخفة في جميع الالات امتناع ان يكون النسبة غير الموضوع لكون الالات  
انفكاكها وعدم وقوعه لان الممكن ليس يجب ان يكون واقعيا لئلا

[illegible]



فان المشرط فيهما انما هو لئلا يفتقد ذلك الكتاب في التفتق للوقت فليذكر انما لا يفتقد ذلك الكتاب في التفتق للوقت فليذكر انما لا يفتقد ذلك الكتاب في التفتق للوقت

فان المشرط فيهما انما هو لئلا يفتقد ذلك الكتاب في التفتق للوقت فليذكر انما لا يفتقد ذلك الكتاب في التفتق للوقت فليذكر انما لا يفتقد ذلك الكتاب في التفتق للوقت

المشرطة العامة وهي ان يحكم فيها بالضرورة ثبوت الحق الموضوع او سلبه  
 عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع منصفه بوصف الموضوع او لو كان الموضوع  
 وخلق في تحقق الضرورة منه للوصف فون كل كانت متحركا صالحا  
 بالضرورة مادام كائنا فان تحرك الا صالح ليس بضرورة من الثبوت  
 لذات الكتاب اعني افراد الالاف مطلقا بل ضرورة ثبوت انما امر  
 بشرط انصافها بوصف الكتابية ونشأ الثانية بالضرورة لانه لا شيء للكتاب  
 بس كنهه ان صالح مادام كائنا فان سلب كنهه ان صالح عن ذات  
 الكتاب ليس بضرورة بل بشرط انصافها بالكتابية وسبب سميتهما  
 اما بالمشرطة فليست كما على شرط الوصف واما بالكتابية فلا ينشأ من  
 المشرطة انما هي وتوقفها في المكتبات ورجا لعل المشرطة العامة  
 على القضية التي حكم فيها بالضرورة الثبوت او ضرورة السلب في جميع وقا  
 ثبوت الوصف والفرق بين المعنيين لا ما اذا قلنا كل كانت متحرك  
 الا صالح بالضرورة مادام كائنا فان اردنا بالمعنى الاول صدقت  
 لما ليس وان اردنا بالمعنى الثاني كذبت لانه حركة الا صالح ليست ضرورة  
 الثبوت لذات الكتاب في خبر من الاوقات فان الكتابية التي بشرط  
 تحقق الضرورة غير ضرورة الثبوت لذات الكتاب في زمان اصلا  
 في طئنا بالمشرطة بهما في المشرطة العامة بالمعنى الاول اعلم من  
 والد اعم منه وجه لانه قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون غير  
 وصف وقد يكون غيره فاذا اتحد او كانت المادة مادة الضرورة  
 صدقت القضية بالثبوت كون كل كانت كائنا بالضرورة او دينا  
 او مادام ان ناولا نفاير فان كانت المادة ضرورة بل كنهه

المشرطة العامة وهي ان يحكم فيها بالضرورة ثبوت الحق الموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع منصفه بوصف الموضوع او لو كان الموضوع وخلق في تحقق الضرورة منه للوصف فون كل كانت متحركا صالحا بالضرورة مادام كائنا فان تحرك الا صالح ليس بضرورة من الثبوت لذات الكتاب اعني افراد الالاف مطلقا بل ضرورة ثبوت انما امر بشرط انصافها بوصف الكتابية ونشأ الثانية بالضرورة لانه لا شيء للكتاب بس كنهه ان صالح مادام كائنا فان سلب كنهه ان صالح عن ذات الكتاب ليس بضرورة بل بشرط انصافها بالكتابية وسبب سميتهما اما بالمشرطة فليست كما على شرط الوصف واما بالكتابية فلا ينشأ من المشرطة انما هي وتوقفها في المكتبات ورجا لعل المشرطة العامة على القضية التي حكم فيها بالضرورة الثبوت او ضرورة السلب في جميع وقا ثبوت الوصف والفرق بين المعنيين لا ما اذا قلنا كل كانت متحرك الا صالح بالضرورة مادام كائنا فان اردنا بالمعنى الاول صدقت لما ليس وان اردنا بالمعنى الثاني كذبت لانه حركة الا صالح ليست ضرورة الثبوت لذات الكتاب في خبر من الاوقات فان الكتابية التي بشرط تحقق الضرورة غير ضرورة الثبوت لذات الكتاب في زمان اصلا في طئنا بالمشرطة بهما في المشرطة العامة بالمعنى الاول اعلم من والد اعم منه وجه لانه قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون غير وصف وقد يكون غيره فاذا اتحد او كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضية بالثبوت كون كل كانت كائنا بالضرورة او دينا او مادام ان ناولا نفاير فان كانت المادة ضرورة بل كنهه



كيفية التصرف داخل في تحقيق الضرورة صدقت الضرورية <sup>محمية</sup> والدة  
دول البشرية العامة كقولنا كل كائن حيوان بالضرورة اود احوالها <sup>بضرورة</sup>

مادام كاتبان وصف الكتاب في دخالة في ضرورة الخدمية والاعمال

ثبوت الحجة ان لذات الكاتب وان لم يكن المارة الضرورة <sup>الذاتية</sup>

والدوام الذي كان هناك ضرورة بشرط الوصف فلهذا المنع

روان الضروریہ واند ایچہ کی فی الفہام المذکورہ فاس تحریک الاصابع

بسم ربور و ولد اسم لذات الشك ميل بشرط الكتابة اما المخطوط

المعنى الثاني فهو عدم الضرورية مطلقا لانه متى ثبت الضرورة في

او جميع اوقات الذات تثبت في جميع اوقاف الوصف بدو العكس

وهذه الآية من وجه تضاد فيها في مادة الضرورة المطلقة وهو قوله

ومنها حيف كخلو الدوام عن الضرورة وبالحكم حيث يكون الضرورة

جميع اوقات شئت الاصف والادوام فجميع اوقات الذرية

نعم فقه العامة هر التي حكى فيها سر و ام شئت اهي للموضوع او سلبه

فإن عا دال ذوات الله هذه متضمنة لها العبد الذي هو العبد الذي هو العبد

المشقة والارزاق من فوق انذارا من الكاينات منكم ان صلاها ما دلتها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من نوره وخلق لنا من نوره  
الجنة التي لا يورثها احد من بعده

والماء حار ببلد كذا العرف العام يقيم به المفسر في المسألة الأولى

من اد اقباله في العايم مستوطن لهم عنه الوقف المستوطن

كسوة عليا كرم مادام ما جعل على هذه المصنف في معرفة كسوة

وكانت له من العرفية الحياوية التي هي من العرفية و هي من العرفية

فمن المشروظة العامة فانه متى كحقت الضرورة بحج الوصف

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله

[illegible]



لانه من صفات الضرورة والادوام في جميع اوقات الذات ضد الدوام  
 في جميع اوقات الذات ضد الدوام في جميع اوقات الوصف  
 ولا ينعكس نحاسته المطلقة العامة هي التي حكم فيها ثبوت  
 المحذور او سلبه عنه بالفعول التي يكون كل ان  
 متعلق بنبوت بالان لا ينفك عن ان لا ينفك عن ان لا ينفك عن ان  
 تنفس بالطلاق العام وانما كان مطلقة لان الفضايلة انما  
 لا يقيد بقيد من دوام او ضرورة او الادوام او لا ضرورة يقف عن  
 فعلية النسبة فلما كان هذا انهم القضية المطلقة سميت بهما وانما يكون  
 كانت عامة لانها اعلم من الوجودية اللدائمة واللا ضرورة بل  
 وراعي من القضا بالاربع المنقذة لانه من صفات ضرورة او  
 بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم فعلية  
 النسبة ضرورتها او دوامها والسادسة الممكنة العامة هي التي  
 حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن التجا. انما لفت الحكم فاما الحكم  
 في القضية بالان كما كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان التجا  
 انما لفت التجا هو السلب والكان الحكم في القضية بالسلب كما كان  
 الامكان سلب ضرورة التجا فانه هو التجا انما لفت السلب  
 فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب حارة  
 عن النار ليس بضرورة او اذا قلنا لا شيء من اجار سار دبالا لمكان  
 العام فمعناه ان التجا بضرورة التجا ليس بضرورة وانما سميت  
 ممكنة لانها اشياء عام معنى الامكان وعامة لانها اعلم من الممكنة  
 وراعي من المطلقة العامة لانه من صفات التجا بالان

كونه من الصفات  
 كونه من الصفات  
 كونه من الصفات

كونه من الصفات  
 كونه من الصفات  
 كونه من الصفات



فان قيل من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو ان السلب  
 في صدق الوجود بالالفعل صدق الوجود بالامكان ولا يتكسر لحدوث الوجود  
 الوجود ممكن ولا يكون واقعا اصل ولكن صدق السلب بالالفعل لم يكن  
 الوجود ضروريا وسلب ضرورة الوجود هو ان السلب في صدق السلب  
 بالالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لحدوث ان يكون السلب  
 ممكن غير واقع واما من الفضا بالثبوت لان المطلقة العامة اسم منها مطلقا  
 والاسم من الاسم **هـ** واما المركب فيجب **قوله** من الركن الشرطية  
 انما هي وهي الشرطية التي هي في صدق الوجودات كجذب الذات وانما  
 قبل الوجودات كجذب الذات لان الشرطية العامة هي الضرورية كجذب  
 والضرورية كجذب الوصف واما كجذب الوجودات كجذب الوصف  
 يمنع ان يقيده بالوجودات كجذب الذات حتى يكون النسبة فيها ضرورية  
 الوصف فان قيد نقيبه الصحيح فلا بد ان يقيده بالوجودات كجذب الذات  
 حتى يكون النسبة فيها ضرورية واما في جميع اوقات وصف الموضوع لاد  
 في بعض اوقات في موضوع وهر عن الشرطية انما هي هذه التي هي  
 كونها بالضرورة ككاتب من كل الاصناف مادام كاتبا لاديا في كسرها  
 في موضوعه شروط عامة وليست مطلقة كاما الشرطية انما هي في موضوع  
 الاوقات في نفسه واما النسبة المطلقة العامة انما هي في موضوع ككاتب  
 من كل الاصناف بالالفعل في مفهوم الذات وليس في الوجودات ككاتب  
 اذا لم يكن دائما كان معناه ان الوجودات ليس متحققا في جميع اوقات  
 واما من يتحقق الوجود في جميع اوقات فيحقق السلب في جملة وهو معنى  
 المطلقة العامة وانما سالبه كونها بالضرورة لان من السلب ككاتب

فان قيل من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو ان السلب  
 في صدق الوجود بالالفعل صدق الوجود بالامكان ولا يتكسر لحدوث الوجود  
 الوجود ممكن ولا يكون واقعا اصل ولكن صدق السلب بالالفعل لم يكن  
 الوجود ضروريا وسلب ضرورة الوجود هو ان السلب في صدق السلب  
 بالالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لحدوث ان يكون السلب  
 ممكن غير واقع واما من الفضا بالثبوت لان المطلقة العامة اسم منها مطلقا  
 والاسم من الاسم **هـ** واما المركب فيجب **قوله** من الركن الشرطية  
 انما هي وهي الشرطية التي هي في صدق الوجودات كجذب الذات وانما  
 قبل الوجودات كجذب الذات لان الشرطية العامة هي الضرورية كجذب  
 والضرورية كجذب الوصف واما كجذب الوجودات كجذب الوصف  
 يمنع ان يقيده بالوجودات كجذب الذات حتى يكون النسبة فيها ضرورية  
 الوصف فان قيد نقيبه الصحيح فلا بد ان يقيده بالوجودات كجذب الذات  
 حتى يكون النسبة فيها ضرورية واما في جميع اوقات وصف الموضوع لاد  
 في بعض اوقات في موضوع وهر عن الشرطية انما هي هذه التي هي  
 كونها بالضرورة ككاتب من كل الاصناف مادام كاتبا لاديا في كسرها  
 في موضوعه شروط عامة وليست مطلقة كاما الشرطية انما هي في موضوع  
 الاوقات في نفسه واما النسبة المطلقة العامة انما هي في موضوع ككاتب  
 من كل الاصناف بالالفعل في مفهوم الذات وليس في الوجودات ككاتب  
 اذا لم يكن دائما كان معناه ان الوجودات ليس متحققا في جميع اوقات  
 واما من يتحقق الوجود في جميع اوقات فيحقق السلب في جملة وهو معنى  
 المطلقة العامة وانما سالبه كونها بالضرورة لان من السلب ككاتب

فان قيل من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو ان السلب  
 في صدق الوجود بالالفعل صدق الوجود بالامكان ولا يتكسر لحدوث الوجود  
 الوجود ممكن ولا يكون واقعا اصل ولكن صدق السلب بالالفعل لم يكن  
 الوجود ضروريا وسلب ضرورة الوجود هو ان السلب في صدق السلب  
 بالالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لحدوث ان يكون السلب  
 ممكن غير واقع واما من الفضا بالثبوت لان المطلقة العامة اسم منها مطلقا  
 والاسم من الاسم **هـ** واما المركب فيجب **قوله** من الركن الشرطية  
 انما هي وهي الشرطية التي هي في صدق الوجودات كجذب الذات وانما  
 قبل الوجودات كجذب الذات لان الشرطية العامة هي الضرورية كجذب  
 والضرورية كجذب الوصف واما كجذب الوجودات كجذب الوصف  
 يمنع ان يقيده بالوجودات كجذب الذات حتى يكون النسبة فيها ضرورية  
 الوصف فان قيد نقيبه الصحيح فلا بد ان يقيده بالوجودات كجذب الذات  
 حتى يكون النسبة فيها ضرورية واما في جميع اوقات وصف الموضوع لاد  
 في بعض اوقات في موضوع وهر عن الشرطية انما هي هذه التي هي  
 كونها بالضرورة ككاتب من كل الاصناف مادام كاتبا لاديا في كسرها  
 في موضوعه شروط عامة وليست مطلقة كاما الشرطية انما هي في موضوع  
 الاوقات في نفسه واما النسبة المطلقة العامة انما هي في موضوع ككاتب  
 من كل الاصناف بالالفعل في مفهوم الذات وليس في الوجودات ككاتب  
 اذا لم يكن دائما كان معناه ان الوجودات ليس متحققا في جميع اوقات  
 واما من يتحقق الوجود في جميع اوقات فيحقق السلب في جملة وهو معنى  
 المطلقة العامة وانما سالبه كونها بالضرورة لان من السلب ككاتب



فان الثابتة العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فكليةها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وانما ايجابها بالامارة

نكتب منه الاصل مع ما دام كاتبه لا يما فتره كونه من شرطه عا شمس وهر جزء الاول  
وموجبه مطلقة عامة ان قولنا لكل كائنه ساكنه الاصل مع ما الفعل وهو  
الدوام لان السلب لا يملك كونه اذ لم يكن له ما لم يكن متحققا في جميع  
الاقا وادام يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في كل وقت  
او الموجبة المطلقة العا فان فعلت حقيقة العفوية الركبة ملغية من الايجاب  
والسلب فكيف يكون موجبه او سالبة فنقول الاعتبار في ايجاب العفوية  
وسلبها بايجاب جز الاول وسلبه اصطلاحا فان كان جز الاول  
كانت العفوية موجبه وان كان سالبا كانت موجبة او سالبة  
وموافق له في العلم والشيء معها وبين العفوية بالسلب اما بينها  
الذاتين في ثبوت كونه لانهما مقيدة بالدوام بحسب الذات وهو ما  
للدوام بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الفرض  
بحسب الذات الفرض من الدوام بحسب الذات في نفس الاعمال المبين  
مسألة كلية وهر الفرض من الشروط العا فمطلقاتها منها المشروطة العا  
العقيدة بالدوام والمقيدة الفرض من المطلقة وكذا من العفوية بالثبات  
الباقية لانهما اعلم من المشروطة العا **ثالث** الثابتة العرفية هي حصة  
العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات  
الثابتة موجبه كما مر من قولنا دا جمل كائنه يتحرك الاصل مع ما دام كاتبه  
لا دا جمل فتره كونه من موجبه عرفية عامة وهر جزء الاول وسالبة مطلقة عامة  
وهر معوم الدوام والثابت سالبة كما تقدم من قولنا دا جمل لا يتحرك الاصل مع ما دام كاتبه  
الاصل مع ما دام كاتبه لا دا جمل فتره كونه من سالبة عرفية عامة وهر جزء الاول  
وموجبه مطلقة عامة وهر معوم الدوام وهر اسم من الشروط هي حصة

فان الثابتة العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فكليةها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وانما ايجابها بالامارة

فان الثابتة العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فكليةها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وانما ايجابها بالامارة



لأنه من شأنه الضرورية بحسب الوصف كذا بما صدق الدوام بحسب الوصف  
 لا وإنما غير عكس ومباينة للذاتين على ما سبق وعلم من الشرطية  
 العينية فلهذا صدقها في مادة الشرطية الصحيحة وصدق الشرط العائد ومنها  
 في مادة الضرورية الذاتية وصدقها بدو شرطية العائد إذا كان الدوام  
 بحسب الوصف في غير الضرورية وادخل من العينية العائد أن المقيد الخاص من  
 المطلق وكذا من الباتين لأنها أعسم من العينية العائد وعلم أن وصف  
 الموضوع في الشرطية والعينية متعينين يجب أن يكون وصفاً مقارناً لذات  
 الموضوع فإنه لو كان داءياً له وصف المحمول داءياً بغير وصف الموضوع كان  
 وصف المحمول لذات الموضوع وقد كان لا داءياً بحسب الذات بل وصف  
 الثالثة القول بوجوب اللا ضرورية **القول** الوجودية اللا ضرورية في المطلق  
 العائد مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورية بحسب الذات وال  
 الممكنة بقيد المطلق **القول** باللا ضرورية بحسب الوصف لأنهم لم يمتروا  
 في التركيب ولم يعرفوا الحكم في الحالتين بل هو كونه كل شيء **الحال**  
 باللا ضرورية في غير كونه بالضرورة مطلقاً عنه وليس ممكنة إذا المطلق  
 العائد في غير الأول وأما البتة ممكنة أي قولنا لا شئ من البتة **الحال**  
 بالامكان العام في معنى اللا ضرورية لأن الإيجاز أو لم يكن ضرورياً كان  
 سلبه ضرورة الإيجاز وسلب ضرورة ممكنة عام **الحال** سلبه كونه  
 لا شئ من البتة **الحال** بالامكان باللا ضرورية في غير كونه مطلقاً  
 عنه ووجهه ممكنة **الحال** وأما البتة المطلق في غير الأول وأما البتة  
 الممكنة **الحال** في قولنا كل إنسان ضاحك بالامكان العام وهو معنى  
 اللا ضرورية **الحال** السلب أو لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة

قول مقارناً لذات الموضوع  
 لا مقارناً له ولا بوجوب  
 سلبه كونه مطلقاً عنه  
 فلهذا لم يمتروا في التركيب  
 ولا بوجوب كونه مقارناً  
 له



الرابطة الوجودية الحقيقية وهي المطلقة العامة مع قيد اللازم بحسب الذات هي ما كان موجبة لاسببته فتركبها من مقتضى  
عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية ومثلها ايها لا بد منها مارة

في مادة الضرورة في مادة اللازم  
في مادة الضرورة في مادة اللازم  
في مادة الضرورة في مادة اللازم  
في مادة الضرورة في مادة اللازم

السبب سلب ضرورة السلب هو العلم الموجب وحسب مطلقا  
الخاصين لانه من جهة الضرورة والادوم بحسب الوصف لا اياها صفة  
الاسبب بالضرورة من غير عكس وبما ينشأ من جهة تقيد باللازم ضرورة وحسب  
منه الدائبة من وجه الصلة في مادة اللازم ايها الضرورة وصلة في الدائبة  
في مادة الضرورة في مادة اللازم وكذا من جهة الشرط والوقفة العامة  
لصلة في مادة الشرط ايها صلة في مادة الضرورة وصلة في مادة اللازم  
في مادة اللازم بحسب الوصف وايضا من جهة المطلق التام لخصوص التقييد والحسب  
لانها علم من المطلقة التامة **الرابطة الوجودية اللازمة** الوجودية  
بالمطلقة مع قيد اللازم بحسب الذات هي ما كان موجبة لاسببته فتركبها من مقتضى  
منه مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية لانها لا بد منها مارة  
ووجه انما هو اللازم وقد عرفت ان مقتضى مطلقها وشاهاها ايها بالاسبب  
ما من من قولنا كذا الشيء انما حكما بالفعال لا اياها ولا من قولنا كذا الفعل  
لا اياها وحسب من الوجودية بالضرورة لانه من جهة مطلقها قد عرفت  
مطلقة ويمكنه بخلاف العكس وعلم من جهة خاصين لانه من جهة الحق الضرورة او  
الدوام بحسب الوصف لا اياها الحق فغلبة السبب لا اياها من غير عكس  
للايمانين على ما من غير ضرورة وعلم من جهة عامتين من جهة تقيد بها في مادة  
الضرورة ايها صلة في مادة الضرورة والادوم بحسب الوصف لا اياها صلة في  
الدوام بحسب الوصف وايضا من جهة المطلق التام للمكانة العامةين وذلك  
**ايها من جهة الوقفة** **الوقفة** التي حكمت فيها الضرورة فهو محمول  
للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا  
باللازم بحسب الذات في الكائنات هو وجهه كقولنا بالضرورة كل من شئ

في مادة الضرورة في مادة اللازم  
في مادة الضرورة في مادة اللازم  
في مادة الضرورة في مادة اللازم  
في مادة الضرورة في مادة اللازم



فان الحاشية الوقتية هي التي يجب فيها بالضرورة ثبوت المحمول الموضح او بدله عن غيره في وقت معين ملائق في الجموع مفيدة بالادوار  
بجانب الذات وهي التي كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخرف وقت مجاور الارض ينسف بين الشمس والارض قريبا

منخرف وقت جيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دايما فنفسه كسبها من قبله  
وقته مطلقا كقولنا كل قمر منخرف وقت جيلولة  
وساكنه مطلقا عاتية من مفهوم المادوام اعني قولنا لا ينسف في القمر منخرف بالاطلاق العام والخاص  
وقت التبريع لا دايما فنفسه كسبها من قبله وقته مطلقا وهو لا ينسف في القمر  
بمنخرف وقت التبريع وهو موجبة مطلقا عاتية وهو كل قمر منخرف بالاطلاق  
العام وهو انفس من الوجود بين مطلقا لانه اذا صدق بالضرورة يجب  
الوقت لا دايما فنفسه ان يطلد لا دايما وهو بالضرورة ولا يتعكس و  
من الحاشيات انه وجه لانه اذا صدق بالضرورة او المادوام يجب ان يوصف  
في المكان ان يوصف ضروريا بالذات الموضوعة في شئ من الاوقات فنفسه لا يفتقر  
الثبوت كقولنا بالضرورة او دايما كل منخرف من ظلم مادام منخرفا لا  
او وقت جيلولة لا دايما فان الانخرف لا كان ضروريا بالذات الموضوعة  
في بعض الاوقات وان ظلم ضروريا لانخرف كان ان يطلد ضروريا  
للذات في ذلك الوقت وان لم يكن يوصف ضروريا بالذات الموضوعة  
في وقت ما فنفسه من حاشيات ولم يقبل الوقتية كقولنا بالضرورة كل ما  
يتحرك الاصلح مادام كائنا لا دايما فان الكتابة لا لم يكن ضروريا للذات  
في وقت من الاوقات لم يكن يتحرك الاصلح بالضرورة يجب بالضرورة بالذات  
في وقت ما فله يصدق الوقتية واذا لم يصدق بالضرورة يجب ان يوصف  
ولا المادوام وقتية يجب الوقتية لم يصدق في حاشيات فصدق الوقتية  
كما في المثال المذكور ونه اذا فسر بالشرط العكس بالضرورة في شرط الوصف  
اما اذا فسرنا بالضرورة مادام الوصف فيكون الشرط ان يوصف في وقت  
مطلقا لانه لا يتحقق بالضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف



هذا هو الحق في كل وقت  
 لا يغيره شيء من الزمان  
 ولا يتركه شيء من المكان  
 ولا يحد منه شيء من الزمان  
 ولا يحد منه شيء من المكان

الاولى المتشبهة وهي التي يحكم فيها  
 بالضرورة تنبؤ المحل للموضوع  
 او سلبه في وقت غير محدد من الزمان  
 فوجود الموضوع مفيد باللاحق كالحالات  
 مما ان كانت موجبة لتوحيش  
 بالضرورة كمال ان تنفصل  
 في وقت لا يكون  
 فكل كنهان  
 موجبة متشبهة  
 مطلقة بالية  
 مطلقة عامرة وان  
 كانت موجبة كقولنا بالضرورة  
 من اننا لا تنفصل في زمان لا  
 فكل كنهان بالية متشبهة مطلقة  
 وموجبة مطلقة عامرة  
 او ان الذات كتحقق الضرورة في بعض الزمان غير عكس الوقتية  
 لا يامسح وعكس من العائدين من وجه لحد في الزمان وطريقا  
 وحدها بدو زمان في مادة الضرورة وبالعكس لا دوام كسبب  
 وان من المطلقة العاتق وامكنة العاتق اس كنهان المتشبهة  
 به ان الحكم فيها بالضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه في وقت غير محدد  
 من الزمان والوجود هو موضوع لا دايما كالحالات ليس المراد بعدم النعاس ان  
 ثبوت عدم النعاس قبل ثبوتها بل ان لا يفيد بالنعاس يرسل مطلقا كالحالات  
 موجبة كقولنا بالضرورة كل ان تنفصل في وقت لا دايما كان كنهان  
 من موجبة متشبهة مطلقة او ثبوتنا بالضرورة كل ان تنفصل في وقت  
 وسالبة مطلقة ان قولنا لا شيء من الان لا يتنفس في وقت لا دايما  
 بالالفاء الذي هو مفهوم اللادوام وانها سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء  
 من الان لا يتنفس في وقت لا دايما فكل كنهان موجبة متشبهة مطلقة  
 به كنهان الاول والاولى مطلقة عامرة مفهوم اللادوام وعكس من الوقتية  
 لانه اذا ثبت الضرورة في وقت معين لا دايما فكل ضرورية في وقت  
 لا يامسح وعكس من العائدين بالية عاتق الوقتية من غير فرق  
 ورا علم ان الوقتية المطلقة والمتشبهة المطلقة الذين هما جزء الوقتية  
 والمتشبهة فقيان بسطاع معدودين في السطاع حكم في احد هما بالضرورة  
 في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما والاولى اسميت  
 لا اعتبار لغير الوقت فيهما ومطلقة لعدم تفيد ما بالالدوام او  
 بالضرورة والاخرى متشبهة لانه لما لم ينعاس وقت الحكم فيها القليل  
 الحكم فيها كل وقت فيكون متشبهة في الاوقات ومطلقة لا منها غير

فان كان  
 في وقت لا يكون  
 فكل كنهان  
 موجبة متشبهة  
 مطلقة بالية  
 مطلقة عامرة وان  
 كانت موجبة كقولنا بالضرورة  
 من اننا لا تنفصل في زمان لا  
 فكل كنهان بالية متشبهة مطلقة  
 وموجبة مطلقة عامرة

فان كان في وقت لا يكون فكل كنهان موجبة متشبهة مطلقة بالية مطلقة عامرة وان كانت موجبة كقولنا بالضرورة من اننا لا تنفصل في زمان لا فكل كنهان بالية متشبهة مطلقة وموجبة مطلقة عامرة

منقبة



سابع المحللة الخاصة فهي التي يحكم فيها بالضرورة المطلقة من منى الوجود والعدم سبحانه وتعالى  
 من حيث يكون بالمكان الى كل ان كان كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 واللا ضرور له المحللة عامة هي التي لا كلفية موافقة الكيفية التقفية المفيدة

مفيدة بالعدم واللا ضرور له المحللة خاصة كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 من سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب

وقبلة ومطلقة منتشرة وبها غير الوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان  
 المطلقة الوقية هي التي حكم فيها بالنتية بالقبلة وقت معين والمطلقة  
 والمنتشرة هي التي حكم فيها بالنتية بالقبلة وقت غير معين ففرق بينهما

بالعوم والخصوص واضح لا منتشرة به **العبارة** المحللة الخاصة **اول**  
 المحللة الخاصة هي التي حكم فيها بالنتية بالقبلة وقت غير معين ففرق بينهما

والسلب فاذا قلنا كل ان كان كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب

ليس يفرض وليس كسلب ضرورة الارجح كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 السلب كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب

ان كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب

بالضرورة او بالعدم ومبانيته للضرورة المطلقة وعلم من الدائمة  
 والعامة المطلقة العامة هي التي حكم فيها بالنتية بالقبلة وقت غير معين ففرق بينهما

الان كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب

قوله من الذين يكاتب كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب

قوله من الذين يكاتب كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب  
 كائنا او سائبة كقولنا بالمكان ان شخص لا شخص من الذين يكاتب



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

الضابط







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or hole in the center of the page. The visible text appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical content mentioned in the header.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And peace be upon the one who has no prophet after him).

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
الطاهرين

في هذا الموضع  
نذكر ما يتعلق  
بالصدق والصدق  
في الجملة  
والصدق في  
الجزء

لكن انما اسم من الحقيقة وللبعض الافاضل هنا بحث في لقب هو ان المراد  
بالمناقض في الجمع ان لا يوجد في العبادات واحدة لانها لا يجمعها في الوجود  
فانه لو كان المراد عدم ان يجمع في الوجود لم يكن من الواحد والكثير مع  
الواحد جزاء الكسر وجزء الشئ يحا في الوجود لكن الشئ نفس عاين جميع  
ثم فالتعريف عند في هذا النظر ان يبين من ذلك ان يمنع الجمع من اللزوم  
واللزوم فان جزاء الشئ من لوازمه وقد اجماع على انه لا يمنع من الجمع بين اللزوم  
واللزوم ولا يمنع اجماعا من حاشية الشئ ان يمنع على ما في الشئ من العلة  
بغية لا يخلو عطفها على ما في الشئ من العلة فيكون الشئ من العلة  
وهو ليس ان نظر افعال ارادة من غير ان يكون في شئ من ان يكون ما كانا  
بما يجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة جميع من اقام الانفصال في الصدق  
المعتبره الا بين القضاة فلا يكون منع جميع الا بين القضاة فلو كانا  
المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع اجماعا ضرورة لبيان  
كذلك ما على من الاشياء وانما يفرض المفردات بل ليس مراد من هذا  
بما يجمع في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود ولما ان الشئ ان يبين الواحد  
والكثير مع الجمع فهو ليس من مفهوم الواحد والكثير بل من هذا الواحد  
وهذا الكثير فان القضاة القابلة اما ان يكون هذا او امانا ان يكون هذا  
مانعة جميع لا تمنع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان ان الاشياء انما  
تساوي في سوء الفهم وكون التمييز كل واحد من هذه الثلاثة  
عنادية واما ان يكون التباين في هذا الثلاث اجزائها كما في الامثلة المذكورة  
واما التباين وهو ان الشئ يكون التباين في جملة التباين كقولنا لا سود الا  
لا يمكن ان يكون سودا او كاتبا لطيف او كاتبا لغيره او كاتبا لغيره او كاتبا  
لا يمكن ان يكون مانعة اجماعا كقولنا لا سودا او كاتبا لغيره او كاتبا لغيره او كاتبا لغيره

منع جميع لا يمكن ان يصدق  
قضية على صدق قضية اخرى  
سواء كانت قضيتين

لانها اجزائين بل صا

الحقيقة

في هذا الموضع  
نذكر ما يتعلق  
بالصدق والصدق  
في الجملة  
والصدق في  
الجزء



الجميع ساقطه لزومته والى الله الفدى ص



السلب فان الحكم فيها يلزم السلب موجبه لزومه السلب مثله اذا قلنا  
ليس اذا كان السلب متصلا فالسلب موجبه لزومه لان الحكم فيها  
سلب لزوم وجود السلب الطلوع الشمس اذا قلنا اذا كان السلب متصلا  
فليس السلب موجبه وان كانا موجبه لان الحكم فيه يلزم السلب وجود السلب  
الطلوع الشمس وانما السلب الموجبه المتصلة الاتفاقيه ما حكم فيه فيها موجبه  
التي لا تقدم في الصدق شيئا السلب الاتفاقيه مما يلزم الاتفاقيه اي ما حكم  
فيها بسلب موجبه انما لا تقدم لانها ما حكم فيها بموجبه السلب فانها  
اتفاقيه موجبه فاذا قلنا ليس السلب اذا كان الاتفاقيه ناطقا بالحار

نماطقة الان واذ قلنا اذا كان  
الان في مناطق فلسبحار ۱۱۵

ناهي كان في الحقيقة سلب التفافية لان الحكم فيها سلب موافقة ناهية  
 اجماعها كانت موافقة لان الحكم فيها موافقة سلب ناهية اجماعها طرفة  
 الان ومعها يكون سلب السبب العادية سالبه العناد وهو الحكم فيها منع  
 العناد امارع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهو السبب العيني  
 الحقيقي واما رفع العناد الذي هو في الصدق فقط وهو السبب المانع  
 اجماع امارع العناد الذي هو في الكذب فقط وهو المانع اجماعا  
 فيها بعين السبب والسبب ان تفافية ما يحكم فيها سلب اتفاق المانع فانه  
 على احد الناحيتين لا ما يحكم فيها باتفاق السبب - والتمسك بالوجه  
 على ما يقين الاخره **الصدق** الشرطي وكذا بها انما هو بمطابقة الحكم  
 بالانفصال والنفص النفس الامر وعدم ما لا يصدق به شيئا وكذا بها  
 انما فان طابق الحكم فيها فالامر فيه صادقة والامر كما في كسب  
**الامر** **الامر** ثم ان السبب ان السبب الامر حصله السبب  
 ان لا منها انما ان يكون صادقا او كاذبا ان يكون سلبا



[illegible][illegible]



الكان الا ان ما طعنا على ما هو في الصدق غير صادق وكذلك  
عنه الا في ام الثلثه اليه فيه لان طرفيها الكائن كاذبين او كائنا  
الكاذب ما والمقدم صادق فاذ كان الكاذب لا يوافق شيئا وكان  
المقدم كاذبا او الكاذب صادق لا عين صدق الطرفين فهنا اما اذا اتفقا  
المقدم صدق الكاذب يكون صدقهما صدق صادق وعنه مقدم كاذب  
صادق وكذلك هما عن الفهمين الباقين وهما كاذب وسواء  
الاتفاقية لا يكون فيها صدق الطرفين او صدق الكل لا بد مع ذلك  
من عدم العلة فينتج كذبهما عن الصدق ان كان بينهما على تقيض  
الملازم بينهما **والمنفصلة** الموصلة الحقيقية بعدد غير صادق  
وكاذب وكذلك عن صادق وكاذبين والاتفاقية اجمع بعدد صادق  
وكاذبين وعنه كاذب وصادق وكذلك عن صادق والاتفاقية اجمع  
عن صادق وعنه صادق وكاذب وكذلك عن كاذبين والبيان بعدد  
عن كاذب الموصلة وكذب على الصدق الموصلة **الاف** ام في المنفصلة  
التي لا تعرف اليه المقدم فيها لا يتنازع انما بحسب الطبع فطرا  
اما ان يكون صادق او كاذبين او يكون احد هما صادق والآخر كاذب  
فما الموصلة الحقيقية بعدد صادق وكاذب لا سيما التي حكم فيها لعدم  
الاجماع كزعميهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكون احد هما صادق والآخر  
كاذبا كقولنا اما ان يكون في العدد زوجا او لا زوجا وكذلك عن صادق  
لا اجتماعهما في الصدق كقولنا اما ان يكون الزوجا او منفصلا  
بشيء ايتين وعنه كاذبين لا ارتفاعهما كقولنا اما ان يكون  
زوجا او منفصلا بغير شيئين او ماله اجمع بعدد كاذب

على ما ذكره المصنف في هذا الباب  
فان كان الكاذب لا يوافق شيئا وكان  
المقدم كاذبا او الكاذب صادق لا عين صدق الطرفين فهنا اما اذا اتفقا  
المقدم صدق الكاذب يكون صدقهما صدق صادق وعنه مقدم كاذب  
صادق وكذلك هما عن الفهمين الباقين وهما كاذب وسواء  
الاتفاقية لا يكون فيها صدق الطرفين او صدق الكل لا بد مع ذلك  
من عدم العلة فينتج كذبهما عن الصدق ان كان بينهما على تقيض  
الملازم بينهما **والمنفصلة** الموصلة الحقيقية بعدد غير صادق  
وكاذب وكذلك عن صادق وكاذبين والاتفاقية اجمع بعدد صادق  
وكاذبين وعنه كاذب وصادق وكذلك عن صادق والاتفاقية اجمع  
عن صادق وعنه صادق وكاذب وكذلك عن كاذبين والبيان بعدد  
عن كاذب الموصلة وكذب على الصدق الموصلة **الاف** ام في المنفصلة  
التي لا تعرف اليه المقدم فيها لا يتنازع انما بحسب الطبع فطرا  
اما ان يكون صادق او كاذبين او يكون احد هما صادق والآخر كاذب  
فما الموصلة الحقيقية بعدد صادق وكاذب لا سيما التي حكم فيها لعدم  
الاجماع كزعميهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكون احد هما صادق والآخر  
كاذبا كقولنا اما ان يكون في العدد زوجا او لا زوجا وكذلك عن صادق  
لا اجتماعهما في الصدق كقولنا اما ان يكون الزوجا او منفصلا  
بشيء ايتين وعنه كاذبين لا ارتفاعهما كقولنا اما ان يكون  
زوجا او منفصلا بغير شيئين او ماله اجمع بعدد كاذب



وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها لعدم اجتماع طرفيها في زمان يكون  
 طرفا لم يتفق فيكون تركيبها غير كافين كوننا ان يكون زيد شجرة او حجر  
 وجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والاخر غير واقع فيكون تركيبها غير  
 كافيا كوننا اما ان يكون زيد اننا او حجر او يكذب عن صادق  
 لا اجتماع جزئيهما كوننا اما ان يكون زيد اننا او ناطقا وعالمه هو صادق  
 عن صادق وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها لعدم ارتفاع جزئيهما  
 في زمانها في الوجود فيكون تركيبها غير كافين كوننا اما ان يكون زيد  
 لا شجرة او حجر او جاز ان يكون احد هما واقعا دون الاخر فيكون تركيبها غير  
 صادق وكاذب كوننا اما ان يكون زيد لا حجر او لا اننا او يكذب عن صادق  
 لا ارتفاع جزئيهما كوننا اما ان يكون زيد لا اننا او ناطقا وعالمه هو  
 الموصف بالمتفصل والمنفصل واما سواهما فيصدق عن الاقسام التي  
 يكذب عنها الموصف بضرورة ان كذب الابحاث يقتضي صدق السلب  
 ويكذب عن الاقسام التي يصدق عنها الموصف لان صدق الابحاث  
 يستلزم كذب السلب لا محالة وكلية البشر طلبة ان يكون  
 لازما ومعاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها  
 الاوضاع التي يحل سبب افتراء الامور التي يمكن اجتماعها  
 ان يكون كذب على البعض نه الاوضاع وخصوصية ان يكون كذب  
 على وضع معين وسور الموجبة الكلية المتصلة كلهم ومما وقع  
 المتصلة واما سور السالبة الكلية فبها ليس التينة وسور  
 الموجبة وقد يكون في السالبة الجزئية قد لا يكون في بادئ الامر  
 السلب على سور الابحاث الكلية ومما وقع في لفظه والى وادى

المنفصلة



في المقدمه واما او في المنفصله **نقل** كما ان القضيه الحمله بنفسيه لا محصوره  
 ومهلته ومحصوره كك الشرطيه منفصله ايها وكما ان الكليه  
 الحمله ليس بحجب كليه الموضوع او المحمول بل باعتبار كليه كل  
 كليه الشرطيه ليست لاجل ان مقدمها او تابعها كلي فان قولنا كلي  
 كان زيد بكاتب فهو حرك بده كليه مع ان مقدمها واتباعها شخصيه  
 بل بحسب كليه الحكم بالانفصال والافصال فالشرطيه انما يكون  
 كليه اذا كان السالزم للمقدم اي في المقدمه اللزوميه او معاذله  
 اي في المنفصله العناونه في جميع الاوقات على جميع الاوضاع الممكنه للامتع  
 مع المقدم **وهذه الاوضاع** التي يحتمل للمقدم بسبب اقترانه بالامور  
 الاجتماع مع فادافه كلي كان زيد انما كان هو انما اردنا به ان لزوم  
 الحقوقيه لكان مثبتة ثابتة في جميع الازمانه ذلك ما يقتضيه ذلك  
 القدر بل نريد مع ذلك ان لزوم متحقق على جميع الاحوال التي يمكن  
 انها عام مع وضع ان مثبتة زبد مثل كونه قابلا او غير او كونه  
 طالما يكون احكاما فادافه غير ذلك مما لا يتناهى واما اعتبار في الكون  
 ان يكون ممكنه الاجتماع فانه لو اعتبر جميع الاوضاع سواء كانت  
 ممكنه الاجتماع او لا يكون لم يصدق الشرطيه كليه اما في الوجود  
 فلا بد من الاجتماع فالا يلزم معه انما لعدم انما او عدم لزوم انما  
 المقدم اذا فرض على شئ من بين الوضوعين استلزم عدم انما او  
 عدم لزوم انما فلا يكون انما لانه حاله على هذا الوضع والا لكان المقدم  
 على هذا الوضع مستلزما للقبض وانما محال على بعض الاوضاع لا يكون  
 انما لانه لا يلزم المقدم فلا يصدق ان انما لانه لا يلزم المقدم على جميع الاوضاع

مد  
 نقض



وهو مفهوم الكليات على ذلك التقدير واما في الانقسام فلهذا في الاقسام  
فلا يكون ان المقدم مع كصدق الطرفين فان اتى على هذا الوضع  
لازم للمقدم فيكون نقيض التام معناه المقدم فلو كان المقدم معناه  
لكن على هذا الوضع لمزم معناه التام في النقيض وانه محال فلو لم يكن  
الاوضاع لا يكون ان المقدم فلهذا يصدق ان التام معناه المقدم على  
سائر الاوضاع واما احصى هذا التقدير بالمتكافؤية والزمية والمنفعة  
العقادية لان الاوضاع المعبرة في الاتفاقية ليس بها الاوضاع  
الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع التي هي بحسب نفس الامر لا بل  
ذلك لم يصدق في الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها عقلة فلو لم  
صدق في التام على تقدير صدق المقدم فيمكن وضع عدم التام على المقدم  
والا لكان بينهما ملازمة والتام ليس متحققا على تقدير صدق المقدم  
على هذا الوضع فعلى هذا الوضع بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع  
المقدم لا يكون التام على تقدير صدق المقدم فلهذا يكون التام  
صادقا على تقدير صدق المقدم فلهذا يكون صدق التام على جميع الاوضاع  
الممكنة الاجتماع مع المقدم فلهذا يصدق الكلية الاتفاقية واذ عرفت  
مفهوم الكلية فلكل جزئية المتكافؤية والمنفعة ليست بجزئية المقدم  
والتي لا بد من نسبة الزمان والامكان حتى يكون الحكم بالاتصال والتقدير  
في بعض الزمان وعلى بعض الاوضاع المذكور كونه نافذا يكون اذا كان  
الشيء حيوانا كان التام فان الحكم موزوم الا ان نسبة الحيوان الى  
وعلى وضع كونه ناطقا وكونه نافذا يكون اما ان يكون هذا الشيء ناطقا  
جمادا فان العناد بينهما ان يكون على وضع كونه من العنصر كونه الكلب



واما خصوص الشرطية فتعين بعض الارزاق من احوال كقولنا ان حبيب اليوم  
 اكرسك واما احوالها فبما هي الارزاق والاحوال والبلدان والوضع والاشياء  
 في الشرطية بمنزلة الافراد في الجملة فكل ان الحكم فيها ان كان على فرد معين في محض  
 وان لم يكن فان بين كنهية الحكم بانه على الافراد او بعضها في محضه والاحتمال  
 كنهية الشرطية ان كان الحكم بالذات والافتقار فيها على وضع معين في محض  
 والافراد بين كنهية الحكم بانه على جميع الازواج او بعضها في محضه والاحتمال  
 هو كنهية الكيفية في المنفصله كل واحد منها ومقت كونه على او بعضها او مقت كنهية  
 فاللهما موجود في المنفصله دائما كونه دائما ان يكون الشمس طالقة او لا يكون  
 انهما موجود او سور الشمس الكيفية فيها ليس البتة اما في المنفصله فكلون  
 ليس البتة اذا كانت الشمس طالقة فاللهما موجود واما في المنفصله  
 فكلون ليس البتة اما ان يكون الشمس طالقة واما ان يكون انهما موجود  
 وسور الشمس اجزائية فيها قد يكون كونه قد يكون اذا كانت الشمس طالقة  
 كان انهما موجود او قد يكون ان يكون الشمس طالقة واما ان يكون الله  
 موجود او سور الشمس اجزائية فيها قد لا يكون كونه قد لا يكون اذا كانت  
 الشمس طالقة كان الله موجود او قد لا يكون ان يكون الشمس طالقة  
 واما ان يكون انهما موجود او با واما كونه السلب على سور الايجاج الكلي ليس  
 وليس منها وليس في المنفصله وليس دائما في المنفصله لانا اذا قلنا  
 كانا كان كنهية كان كنهية الى مفهومه الايجاج الكلي لا محالة فاذا قلنا ليس  
 كنهية يكون معنى ورفع الايجاج الكلي لا محالة واذا ارتفع الايجاج  
 كنهية السلب اجزائية على ما حقق فيما سبق وبهذه اية البواب و  
 اطلاق نقطة تروان واذا في المنفصله واما واو في المنفصله



فيما اذا كان الظاهر انهما فليس بينهما التفاضل وان كان لا يكون كذلك

فان قيل قد يقال انهما ليسا متفاضلين لانهما ليسا من جنس واحد بل هما من جنسين مختلفين فليس بينهما التفاضل  
والجواب ان التفاضل لا يقتضي ان يكونا من جنس واحد بل يقتضي ان يكونا من جنسين مختلفين  
فان قيل قد يقال انهما ليسا متفاضلين لانهما ليسا من جنس واحد بل هما من جنسين مختلفين فليس بينهما التفاضل  
والجواب ان التفاضل لا يقتضي ان يكونا من جنس واحد بل يقتضي ان يكونا من جنسين مختلفين  
فان قيل قد يقال انهما ليسا متفاضلين لانهما ليسا من جنس واحد بل هما من جنسين مختلفين فليس بينهما التفاضل  
والجواب ان التفاضل لا يقتضي ان يكونا من جنس واحد بل يقتضي ان يكونا من جنسين مختلفين

فان قيل قد يقال انهما ليسا متفاضلين لانهما ليسا من جنس واحد بل هما من جنسين مختلفين فليس بينهما التفاضل  
والجواب ان التفاضل لا يقتضي ان يكونا من جنس واحد بل يقتضي ان يكونا من جنسين مختلفين  
فان قيل قد يقال انهما ليسا متفاضلين لانهما ليسا من جنس واحد بل هما من جنسين مختلفين فليس بينهما التفاضل  
والجواب ان التفاضل لا يقتضي ان يكونا من جنس واحد بل يقتضي ان يكونا من جنسين مختلفين

لا يمتنع كون ان كانت الشمس طالعة فالغبار لم يولد وانما ان يكون  
الشمس طالعة وانما ان لا يكون الغبار لم يولد **والشرطية** قد يتركب  
من حلتين وعن منفصلتين وعن منفصلتين وعن حلتية ومنفصلة وحلتية  
ومنفصلة ومنفصلة وكلواحدة منهما في الثالثة الاخرى في المنفصلة في  
فحين لا يتبين انهما معا عنهما بالطبع بخلاف المنفصلة فان  
انما يتبين عنهما بالوضع فاقام المنفصلة لغة والمنفصلة  
اما ان شئت فقل انهما معا عنهما بنفسك **الشرطية** مركبة  
من حلتيتين او حلتية او منفصلة او منفصلة كان تركيبها  
حلتيتين او منفصلتين او منفصلتين او حلتية ومنفصلة او حلتية  
منفصلة او منفصلة بل يتركب عندها **الشرطية** لكن كلواحدة من الاقسام  
الثلاثة الاخرى يتركب بالمنفصلة بالاسم لان مقدم المنفصلة  
تاليها بحسب الطبع **الشرطية** المفهوم فان مفهوم المقدم فيها المعلوم  
السا فيها اللازم وكذا في ان يكون الشيء لازما لا يكون  
في المقدم متبعين في المنفصلة بان مقدمها والسا متبعين بان يكون تاليها  
بخلاف المنفصلة فان مفهوم السا فيها المقام ومفهوم المقدم فيها  
والمقابلة لا بد ان يكونا معا في الفضل ان على احد الشئين الاخر في قوة  
الاخرى في كل واحد منهما شيئا عند الاخرى والحد والآخر  
لا يمتنع ان يكون مقدمها والاخر ان يكون تاليها بحسب الوضع لا الطبع  
في المنفصلة المركبة من حلتية ومنفصلة والمقدم فيها حلتية ومنفصلة  
مقدم فيها المنفصلة بخلاف المنفصلة المركبة منها فلهذا فرق بين  
كان المقدم فيها حلتية او المنفصلة وكذلك في المركبة من حلتية



والنفسه من الفصل والنفسه فله جرم القسم الاقسام الثلاثة  
 في الفصل بل قسمين ضرورة ودره النفسه فاقام الفصل ثلثة  
 واقام الفصل ثلثة اسئلة الفصل الاول من محملين كونها الكائن  
 في الشئ ان ما هو حيوان وان في الفصلين كونها الكائن على كل حال في الشئ  
 ان ما هو حيوان فكلما لم يكن الشئ حيوانا لم يكن الشئ انا وان كانت في شقين  
 كقولنا على كل حال واما ان يكون العدد زوجا او فردا ايا امان يكون  
 منقسمين وبين او غير منقسم والبراهين من محله وقلنا اذا كانت  
 طلوع الشمس على وجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا  
 وانما نحن على كونها على كل حال كانت الشمس طالعة فانها موجودة  
 فوجود النهار لازم لطلوع الشمس وانما نحن من محله وقلنا  
 كونها الكائن في الشئ عددان هو اما زوج او فرد والاسماع على كل قسمين  
 على كل حال في اما زوجا او فردا كان عددا وان من محله وقلنا  
 اذا كان على كانت الشمس طالعة فانها موجودة فاما ان يكون  
 الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وانما نحن على كل قسمين  
 على كل حال الكائن واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار  
 موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فانها موجودة الفصل الاول  
 من محملين كونها امان يكون من محملين هذا العدد زوجا او فردا وانما نحن  
 الفصلين كونها امان يكون من محملين كانت الشمس طالعة فانها موجودة  
 امان يكون انما نحن الشمس طالعة لم يكن الله موجودا وانما نحن  
 في شقين كونها امان يكون من محملين هذا العدد زوجا او فردا  
 او امان يكون من محملين هذا العدد زوجا او فردا وانما نحن من محله











۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وَلَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ

اراد بالانوار  
عدم الحصول  
في زمن

بالعمل  
في كل  
منها  
والله اعلم  
بالحق  
الذين  
فيهم  
الامر  
انه يمكنه  
نقصه  
بان لا  
والله اعلم  
العالم



وهذه الكلمة والحرف قد انما هو صريح في قولنا الزكي كقولك من الزكي وفي قولنا الزكي  
اي من الزكي

اندر اوج وحدۃ الزمان و ملال الحجب و قوتنا زنده کام الحاکم لایا و قوتنا زنده کام

النجم نهاراً فاضل الزمان يستدعي فاضل المحمول وأما اندراج هذه الكواكب

والله اعلم بالقوة والفضل على ذلك القوس ورد في الفارابي الى وحده هو

وهو وهذه السبعة احكامها هي كقول السلب واراد على السبعة التي ورد عليها

البحر وعبد الله بن يحيى بن جبر واما كما مرود في تلك العجدة

و اما درین مقام که گفته شد از او آواز و نغمه ای که در دل او می شنیدند و می شنیدند

فانما اليه يستند الهدى من الاخر شرط معاينة نفسه بالشرط الفروع

رافية الخدات النبوة الخد الكلد والكات القفطان محصورتان فلقد بدى

لكن ابي مع احواله بما في الامور التي هي منه في الصلوات في العلم ابي في الكثرة والحيثية

معا لو کانتا کلینیاں او جر تیاں لم تیا قضا پورا نہ کد ب الکلینیاں و جد ق

داده که من به خودی خود میگویم که این کتاب را از آن دانشمندی که با

نہا کا زبان و کفو نہا بعض احبوان الی و بعض احبوان لمیس الی

و اما در این باب که از آنجا که در این کتاب مذکور است که

منه فانه انظر في حقه انه لا يملك الا ما هو عليه من الحق والحرمان

فهو الحزب المبين وهو الالحى لبعض الافراد والسلب عن البعض لم يشافوا

في الموضع فامر خارج عن الموضع فان قلت السبب اعتبار الموضع

فما ايجب اليه العيب بشرط آخر في الصورة فلف المرد بالوضوء الموعود



قد نسيتم ان نذكر ان في نسخة اخرى  
وضعتم انما زاد اختلف فهو مخرج اختلف  
النسبة

اعراضه ونسبه احمد الدين  
الى الشيخ مغيرة بن قيس

مثلاً نسبة الكهوف في بلاد الشام  
اليافق في غربيه نسبة في بلاد  
الوادع

المحمول



جميع الافراد

في الذكر لادوات الموضوع والام كينيين الكلبة ويجزئية ناقص فان ذات  
في الكلبة ويجزئية بعض ما هو مختلفان هذا كله اذ لم يكن القسطنطين هو من

في الكتب ويجزئ بة بعضا و هي مختلفان هذا كله اذا لم يكن القصد من مؤلفه

اما اذا كانا جميعا فليس بدفع تلك الشرطتين بشرط آخر في الكمال في المحصول

و اسی صورت و هوالاتی که در این کتاب مذکور است از آن جهت که این کتاب

الضرورة تبين في مادة الامكان كقولنا كان الكتاب بالضرورة وليس كذلك

کتابها بالضرورة فائدهای بکند بان لا ارجح الکتابه نسبت به الافراد الانسانی نیست

ولا عيبا وصدق المحققين فيها كقولنا كل ان كان له مال لم يكن له

کل از کتابان مکه ان نقد جان ان اخلاص و اجتهاد لابد از انچه

فقدرة الفؤدة المطلقة بمكنة العاقبة لان سلب الفؤدة مع الضرورة

ما يشاء من حرجنا وتفض الدائمة المطلقة المطلقة العاكلة

وكل الاوقات منافية للاجتماع العنصر وبالعكس ونقصر المبروزة العامة

الحسنه المكنونه اعني التمسك فيها رافعه الضرورة في الوصفه الحاشية

[illegible]

اول ما سمعته رات خمس سحر **والاعلم** اولاً ان العبيد من ركنه وركبته

فأما قوله ان الله تعالى قد عرفهم انهم لم يتركوا ولا يتركون

[illegible]

للمسافر في القهبة فربما يكون في نفس رعايا القهبة عدم محبة

من الصفا بالعبارة وورجاء بليغ في تعقيبها لهما معلومهما عند العفك  
بشيء من وجهه لغيره من وجهه وورجاء بليغ في تعقيبها لهما معلومهما عند العفك  
بالكون له في الازمنة وورجاء بليغ في تعقيبها لهما معلومهما عند العفك

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نورا يضيء للراغبين في الحق والهدى  
والعلماء الذين هم راسدوا في هذا العلم العظيم

والله اعلم بالصواب

والتقى في المصطفى والرفيع القدر الامير السيد محمد باقر

اسمها في الاصل والحمد لله رب العالمين

مجلس

تاریخ محمد بن

51

1





القصص اوله منه الماء وانه اعرف ذلك فقول ليضفوه الى رتبة المطبق

الحكمة التي لا تملكها إلا الحكمة العام هو سلب الضرورة على نجاح أي شيء

الحکم و لا یخاف فی ان اثبات الفروض فی نجباء الحق و سلمه فی ذلک الحجا جماعت

فقرورة الياج تقصيرها سبب فقرورة الياج وسبب فقرورة الياج تقصيرها

المكس عام سالب وفرة السلب نقضها سلب ضرورة السلب وهو مقصود

امكان عام موجب وكنه كمال الامكان الذي يقتضيه سد امکان الوجود

این سلب سلب ضرورت السلب التزمی یعنی ضرورت السلب

والله اعلم بالصواب

الايام الذي هو عليه ضرورة الحاج ونقص الدائم المطلق المآلة

لان السلف في كل الاوقات يتنافه الاتحاح في البغض وروا الحكم اي

[illegible]

ما في الضرورة لان اطلاق الاسم لا يتوقف دوام السلب عليه

نقصه فان دوامه السبق نقصه رفعه دوامه السبق وبقائه اطرافه السبق

... و از آن جهت که در این کتاب آمده است که این کتاب در این کتاب آمده است

لَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّكَ

استاذنا قدس سره دوام الامجاد والرفعة دوام الامجاد فاما ان هذا

وكتبه الشريف الفاضل الميرزا محمد باقر القزويني في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤

لازمه چنانکه مکرر سخن فرموده شد، در این طایفه از افراد،

كتاب من كتب الامم النبوية في بيان حقائق الدين والادب

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]



هم كذا

كل من به ذات الجنب يمكنه ان يسعد في بعض اوقاكونه مجنونا وذلك لان  
 نبتنا بالشر وطه العا كنبه يمكنه ان لا يفروا الا المطلقة فكما ان  
 الضرورة بحال الذات ينقض سلب الضرورة بحال الذات كذلك الضرورة  
 بحال الوصف ينقض الضرورة بحال الوصف ونقيض العرفية  
 العا الحسية المطلقة وهر ان حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعول  
 في بعض اوقا وصف الموصوع ومثاله ما مر من قولنا كل من به ذات  
 الجنب يعمل بالفعول في بعض اوقاكونه مجنونا وذلك لان نبتنا  
 العرفية العا كنبه المطلقة بالذات فكل ان الدوام بحال الذات  
 بنا في الاطلاق بحال كذا الدوام بحال الوصف بنا في الاطلاق بحال كذا  
 واما المركبات فان كانت كلية فنفقها احد **الفصل** المركبة عبارة  
 عن مجموع نفق مختلفين بالاجزاء والسلب فان كانت كلية فنفقها رفع  
 فان جزئية اذا تخلفا تحقق الجميع ورفع احد اجزئتين هو انه نفق  
 لا على النقيض فيكون لا زاما مساويا لنقيض المركبة وهو المعروف  
 نفق اجزئتين لا على النقيض لان احد النقيضين مفهوم مروي وبها  
 ونفقا انما هو النقيض اما ذلك بالحقيقة هو منفصل مائة اخلو  
 من نفق اجزئتين فيكون طريق اخذ نفق المركبة ان يحلل بسطها  
 ويدخل منها نفق ويركب منفصلة مائة اخلو النقيضين فيكون  
 نفقها لانه من صدق الاصل كذب المنفصلة لانه من صدق  
 صدق جزاءه ومن صدق اجزاء ان كذب نفقها فيكذب المنفصلة  
 اخلو كذب جزئتها ومن صدق الاصل صدق المنفصلة لانه من

الادوية تركبها من مطلقين عامين افرار  
 من جنس واحد والآخرى كالبشر والناس نفق المطلقة  
 فيكون من جنس واحد والآخرى كالبشر والناس نفق المطلقة  
 الخ لانه او بالقرن المورث في

نفق جزئية ١٣  
 وذلك حتى بعد الاضافة  
 كنفق المركبات وطلوع  
 اذا خالف انما يوجد في ذلك  
 مجموع كنفق الجميع  
 انما يكون في رفع احد اجزئتين  
 هو انه نفق  
 لا على النقيض فيكون لا زاما مساويا  
 لنقيض المركبة وهو المعروف  
 نفق اجزئتين لا على النقيض لان احد  
 النقيضين مفهوم مروي وبها  
 ونفقا انما هو النقيض اما ذلك  
 بالحقيقة هو منفصل مائة اخلو  
 من نفق اجزئتين فيكون طريق اخذ  
 نفق المركبة ان يحلل بسطها  
 ويدخل منها نفق ويركب منفصلة  
 مائة اخلو النقيضين فيكون  
 نفقها لانه من صدق الاصل كذب  
 المنفصلة لانه من صدق صدق جزاءه  
 ومن صدق اجزاء ان كذب نفقها  
 فيكذب المنفصلة اخلو كذب جزئتها  
 ومن صدق الاصل صدق المنفصلة لانه من

بأن يترك في النقيض وانما يكون احد نفق جزئتين  
 من جنس واحد والآخرى كالبشر والناس نفق المطلقة  
 فيكون من جنس واحد والآخرى كالبشر والناس نفق المطلقة  
 الخ لانه او بالقرن المورث في



من كذب الاله فلا بد ان يكذب احد جزئيه من كذب احد جزئيه صدق  
 نقيضه فبصدق النقيض لصدق احد جزئيهما وذلك اني انما نقض المركبة  
 جلي بعد الالحاط بحقائق المركبة ونقض النطق فاكاد ان يحققت ان الوجود  
 اللدني اعم من كبريته من مطلقين عاقلين او لهما موافقة لادراك الكيف  
 والوجود لهما في الكيف ونحتمل ان نقض المطلق انما الموافقة  
 الدائمة اني لفة ونقض المطلق اني لفة الدائمة الموافقة على ان نقض  
 الوجودية اللدنية اما الدائمة اني لفة او الدائمة الموافقة فادراكنا  
 كذا ان صاكنك بالافعال لا يمكن ان يكون نقضه انه ليس كذلك  
 بعض الانصاف كما دأب اوليائنا ان كذا صاكنك دأبنا فقولنا ليس  
 بالوجود الالحاط وهو رفع المجموع ونقضه الصريح وقولنا بل اما انما انقضه  
 المساوية لنقضه وعلى هذا القياس في سائر المركبات **والله اعلم**  
 فله كلف في نقضها ما ذكرنا **ما** حرمان حكم المركبة الكلية واما المركبات  
 الجزئية فله كلف في نقضها ما ذكرنا في المفهوم اعم من دأبنا نقض الجزئية  
 بل ان كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردون في سائر الجزئيات  
 انما انما دأبنا لبعض افراد هو صوغ وسلو بادا اعم من الافراد التي  
 فله كلف في نقضها ما ذكرنا لان مفهومها ان بعض افراد هو صوغ يكون بحيث  
 ثبت له انما نارة وسلو بعض الافراد في فرد افراد هو صوغ في  
 اعم من ذلك وكذا انما سلو اعم من نقض جزئيهما ان الكليتين الكلية  
 الموصلة فله وادام سلو مجموع افراد واما الكلية التي فله ولم  
 انما سلو لبعض قوتنا بعض الجسم هو ان لا دأبنا فان الجسم انما  
 بعض افراد الجسم دأبنا وسلو بعض افرادها فله دأبنا فله كلف

نقاص

بعض

انما دأبنا يكون في  
 دأبنا بعض افراد  
 سلو بادا اعم من الافراد  
 انما فله



الحمد لله

میں نے یہ سب کچھ لکھ دیا ہے

[illegible]

ولاینبی فی وقت آخره

٥٠  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين

فليكن في نقصي رحمة والاهي الوفاء فغفر



بالايجاد والسلب مع اتحادهم في  
صدق الجزيئات المختلفة

ان يكون موضوع الجزئية التي هو انتما برها بل مفهوم جزئيين اسم من  
مفهوم الجزئية لانه قد صدقت جزئيا مختلفا مطلقا بدو العكس  
فيكون احد تقيضها اخص من تقيض مفهوم الجزئية لان تقيض الاسم  
اخص من تقيض الاخص فلا يكون مساويا لتقيضه ولهم ايجاد اجتماع  
الحركة الجزئية مع الكلبيين على الكذب فان احد الكلبيين لا كانت  
اخص من تقيض الحركة الجزئية والاخص يجوز ان يكون بدو من الاسم  
يصدق تقيض الحركة الجزئية ولا يصديق احد الكلبيين ولا يجتمع  
على الكذب كما في المثال المصوب فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دا  
كاذب فيصدق تقيضه مع كذب احد الكلبيين الاخص من تقيضه  
واما الشرطية فتقيض الكلمة مع **ال** اما الشرطية فتقيض الكلمة  
منها الجزئية التي لفظها في الكيف هو اقلية في اجزاء **ال**  
والاقلية والنوع اربعة البرزوم والعدا والاتفاق واما العكس  
ابن تقيض الجزئية منها الكلمة التي لفظها في الكيف فتقيض البرزوم  
هو كلمة الكلمة التي البرزومية الجزئية والعداية الكلمة الغيبة  
الجزئية والاتفاقية الكلمة والاتفاقية الجزئية ويمكن ان يكون  
الشرطية فاذا قلنا كل كذا كان ا ب في البرزومية كان تقيضه  
كل كذا كان ا ب في البرزومية واذا قلنا دايا اما ان يكون ا ب  
في الحقيقة فهو ليس دايا اما ان يكون ا ب اوج وحقيقة  
القياس **ال** العكس المستوي او **ال** من الحكم  
القياس **ال** العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزئية والاو من القضاة  
ثانيا وجزئية التا اولا مع نفاذ الصدق والكيفية لهما كما اذا



1224

فرد سید فرمود امان  
بکون العدد و جعفر  
اوز و جعفر حکم علی فرد  
العدد سیدانده ۱۵

تقریر

عكس قولنا لا شيء في الانس بجزء لا شيء في باطن فالمراد بالجزء الاول  
والثاني الجزءان في الذكر كذا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني في الحقيقة  
لهو ذات الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع  
محمولاً ووصف المحمول الموضوع على موضوع العكس هو ذات المحمول  
في الاصل والمحمول ووصف الموضوع فالتسوية بل ليس الا في الجزئين في الذكر  
اي في الوصف العلوي ووصف المحمول لا في الجزئين في الحقيقة  
فعلية هذا يلزم ان يكون بينهما عكس جزئياً متميزان في الذكر والاول  
والثاني متميزان بحسب الطبع فاذا ثبت احد هما بالآخر يكون عكساً  
التعريف عليه انهما صواباً لا عكساً لا نقول لان في المنفصل  
لا عكس فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً اما ان يكون  
فرداً الحكم على زوجية العدد ومجانبة الزوجية ولا شك ان المفهوم  
منه معاندة في الذكر كغير مفهوم من معاندة ذلك لانهما مفصل  
الصفة عكس متغايرة لهما في المفهوم الا انه لما لم يكن في غاية اليعتد  
فكانا منهم ما هو ان يكون عكس المنفصل الا ذلك وانما في حصول الاول  
في القضية ثانياً والثاني اولاً لا تسوية بل الموضوع بالجزء الذي ذكره بعضهم  
لشتم على عكس محتمل وان شرطية وليس المراد ببقاء الصدق ان الال  
والعكس يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث  
لو فرضت صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصدق  
لان العكس لزم من لوازم القضية ولست في صدق اللزوم بدونه  
صدق اللزوم وان اعتبروا البقاء الكذب اولم يلزم من كذب البقاء  
كاذب اللزوم فان قولنا لا محال ان كاذب مع صدق



عكس وهو قولنا بعض الانس حيوان والمراد ببقا الكيف ان ال  
لو كان موجبا كان العكس ايضا موجبا والحق ان سبابا ليس بالمتساوي

دفع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا القضا باقلم سجد لما في الاكبر  
بما لا يتبدل بل عارضة في زلة لا موقفا لها في الكيف **اما السواب**  
فالكانت كناية فيجب **وقد جرت العادة بتقديم عكس السواب**  
لان منها ما يتبع كل شي والكل والحق ان سبابا اشرف من غيره  
والحق ان ارجا بالانه اقبه في العلوم واقطع فاسوالها كناية او جرت  
فالكانت كناية فيجب منها وهو الوقتيان والاولو دنيان والحق كانت  
وهو مطلق القاتل يتعكس لان الضمنا وهو الوقتية لا يتعكس من يتعكس  
الاضحى لا يتعكس علم اما ان الوقتية لا يتعكس فلهذا ولنا لا شيء  
من القوم يخفف بالضرورة وقت التسريع لا دايما مع كذب قولنا بعض  
المتخيل ليس بقولنا مكان العام الذي هو علم اجمعي لان كل شيء  
فهو في بالضرورة واما انه اذا لم يتعكس الاضحى لا يتعكس العلم لانه لو  
الاعلم لا يتعكس الاضحى لان العكس لازم للعلم والاعلم لازم  
ولا نعلم العلم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يبرز من  
لزومها كليا فلي تبين لصدق العكس معناه في مادة واحدة بل  
يحتاج الى ابرهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه  
لا يتكبر منها العكس لزومها كليا **فيختلف** فينتج ذلك **المتخالف**  
في مادة واحدة **فليس** في انه لو لم يزمها العكس **فانما**  
لم يتخالف في شئ من المواد فلهذا اكتفي في بيان عدم انعكاسها  
واحدة **دوسر** لان انعكاس **واما** بالضرورة والداية المطلقة

بعد التبدل  
الان كان سبابا اشرف من غيره  
الان كان سبابا اشرف من غيره

فان كان سبابا اشرف من غيره  
فان كان سبابا اشرف من غيره  
فان كان سبابا اشرف من غيره

فان كان سبابا اشرف من غيره  
فان كان سبابا اشرف من غيره  
فان كان سبابا اشرف من غيره



والسؤال الثالث في الضرورية والامتناع المطلقة هي متعين  
والامتناع كذا في اذا صدق بالضرورة او دأبها لا شيء فيجب وجوب  
دأبها لا شيء في ج والصدق نقضه وهو مبني في ج بالاطلاق العام  
بالا ان صدق البقي في ج بالاطلاق ولا شيء في ج بالضرورة بخلاف  
ينبغي بعض ب ليس بالضرورة في الضرورية وبالدوام في الامتناع  
هو محال في المحل ليس ملازم من تركيب المقدمات في المحل ولا في الاصل  
لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون له لا ما يقتضي العكس فيكون محالا  
فيكون العكس محالا فتبين ان كذب قولنا بعض ليس بجزا  
يكون الموضوع بعد وما فيه صدق سلبه في لا نقول صدق الشيء  
اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم المحمول لكن في الاول ههنا منتف  
لعدمه في بعض ب حيث فرض صدق نقض العكس فلو صدق  
ذلك السلب لم يكن لا لعدم المحمول وهو صحيح لان الشيء اذا لم يثبت في  
الخارج لم يحتمل ان يثبت في نفسه لانه لو ثبت له نفسه لكان كذا  
الشيء ثابتا فيه والفرض بخلافه وفي التكال في ذهب الى العكس  
الشيء بالضرورة كنفها وهو فاسد لجاز المكان صفة نوعان ثبت  
لاحد هما بالافعال والعكس الآخر فيكون النوع الاخر سلبيا على  
نفي الصفة بالافعال بالضرورة مع المكان ثبوت الصفة له فلهذا  
سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفوس في المحار  
ثابتا للفوس دون المحار فصدق لا شيء من مركوب زيد في المحار بالضرورة  
ولا بعده في لا شيء من المحار بمركوب زيد بالضرورة لصدق حقيقة هو  
بعض المحار مركوب زيد بالمكان واما الشرطية والوقعية



الوهمان فينك **ال** السج الكلبه الشرطه والعرفه الوهمان فينك

عرفت عاتق كلبه لانه اذا صدق بالضرورة او داما لا شتره باب

مادامہ صدق دایمان شرمین بی بی مادامہ بوالہ فیضہ بی بی

الحق هو بانه نقيضه والجزء مع الاصل ان يقول بعض رب ح

حاجت خوب و بالضرورة اودا یا لایحه میباید داد مع فی فتح بعض

بمسبب ما هو بانه محال ان يفيض الكاف الى

[illegible]

السلامة والطمأنينة من جهة أخرى، وقد تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على أن يتم التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وفااته و مفاهيم على ما سافاة وصف هو صنف لحي و وصف الحيوان

وذا أنه ومنه النبي ان الاول لا يتكلم الا واما الشروط والوفاء

الحق ان فيك عريفه عانه مقبده بالملل و الام في الموصفاته

اذا صدق بالضرورة او ادعى بالشرع - مادام لم يثبت له ادعاء صدق

لا يزال لا شيء منه بفتح حاد ادم ب لا وادى ما في البعض اى بعض ب

باب العواقل والادوام في العصبيا والكهنية سطوة عاتية على

و فرست داد افسردا بعضی قتلون عظمی که بر سر راه  
 بود و از آن فرستاد و در راه کشته شد و در راه کشته شد

لا زلت لهما متبوعا ولا زلت العام لانهم اخاهم واما صدق الاول

والنوص فلا نرى لو لم يصدق بعضه بالفعول صدق

لاشش قریب ج وایما وینعکس یلا لاشش منہا ب وایما

وقد كان يحكم الامم والاعمال كل حـ باب الفضا وهو صنف

في حقيقته  
نظير العاقل  
يقينه  
في العلم

*[Faint handwritten Arabic script at the bottom edge of the page]*

[illegible][illegible]



وانما لا ينفعك العرفية التي اتقيد بالادام في الكل لا في بعضه لا في  
 من الكتاب كمن لا يصاب مادام يكتبه لا دايم ولا يكذب لا في كل  
 الكتاب مادام ساكن لا دايم الكذب بالادام وهو كل ما كذب  
 بالاطلاق لصدق بعضه كمن ليس له كتاب دايم لان من كتب ما هو  
 ساكن دايم كالارض والكانت جزئية فالشروط والعرفية  
 انما هي ان ينفعك عرفية خاصة قد عرفت ان السوالب الكلية سبع  
 منها لا ينفعك وستة منها ينفعك فالسوالب الجزئية تنفعك  
 الا الشروط والعرفية انما هي ان فاما ينفعك عرفية خاصة لانه  
 صدق بالضرورة او دايم ليس بعضه مادام ج لا دايم صدق  
 دايم ليس بعضه ج مادام ب لا دايم لا يفرض ذلك البعض  
 الذي هو ج وليس ب مادام ج لا دايم قد ج وهو قد ج بكم  
 الادام دوام وليس ج مادام ب والا لكان ج في بعض اوقاب  
 فيكون ب في بعض ج لان الوصفين اذا اتفقا على ذات واحدة  
 ثبتت كل منهما في وقت واحد وقد كان ج وليس ب مادام ج  
 هذا اختلف واذا صدق ج وب على ذات في وقت كان ج لم يكتب  
 ب وبتى كان ب لم يكتب ج صدق بعض ب ليس مادام ب لا دايم  
 فانه لا صدق على ج وليس ج مادام ب صدق بعض ب ليس  
 ج مادام ب وهو الجزء الاول من العكس ولا صدق عليه ج وب  
 صدق عليه بعض ج بالضرورة هو لا دوام العكس صدق العكس  
 بجزئية معاد اما السوالب الجزئية التي فلا ينفعك شيء منها  
 اما السوالب الاربعة التي هي الدائمات والعامات واما السوالب

والجبل ١٢

زيفه وخرقه ما هو  
 ولعلك كره ان لا



واما السوال السابع المذكورة والحق الرابع الضرورية والحق السابع  
وشرع منها لا يتعكس الضرورية فلصدق بعض الحيوان ليس بالشرع  
بالضرورية مع كذب بعض لان ليس الحيوان بالامكنة العام  
كل ان الحيوان بالضرورية واما الوضعية فلصدق بعض التوحيش  
بمنحرف وقت التبريع لا دايما وكذب بعض المنحرف ليس بقر بالامكنة  
العام لان كل منصرف ضرورية واذام يتعكس ان يخص لم يتعكس  
الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم ان انعكاس الاخص لا انعكاس  
فتبين ان السوال السابع الكلية لا يتعكس بلزم ذلك عدم انعكاس  
جزئياتها لان الكلية اخص من جزئياتها وعدم انعكاس الاخص يلزم  
لعدم الاعم لان في ذلك يقع وكفاية فلا حاجة الى الطويل لانا  
نقول في طريق آخر لبيان عدم انعكاس جزئيات وقيل الطريق  
ليس من ذات المنظره **واما الموجبة** فكلية كما هو جزئية  
فلا يتعكس **الامر** كان حكم السوال **واما الموجبة** فكلية لا يتعكس في الحكم  
كلية سواء كانت كلية او جزئية لجران ان يكون في الحيوان من  
الاصحح واستناع كل انخاص على كل افراد العام كونه لكل الان  
حيوان وعكس كلية كاذب واما في الحقيقة فالضرورية والدايمية  
العامتان يتعكس حقيقة مطلقا بالخلاف فانه اذا صدق كل ج  
ب او بعضه ب باحدى الوجهين الرابع اربا بالضرورية او دايما او  
ج وجب ان يصدق بعض ب ج حين هو ب ولا لصدق  
لقد صدق وهو لا شيء منه ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لا شيء  
من ج بالضرورية او دايما لان الاصل ضروري او دايما او دايما

قوله واما السبع المذكورة والحق الرابع الضرورية والحق السابع  
وشرع منها لا يتعكس الضرورية فلصدق بعض الحيوان ليس بالشرع  
بالضرورية مع كذب بعض لان ليس الحيوان بالامكنة العام  
كل ان الحيوان بالضرورية واما الوضعية فلصدق بعض التوحيش  
بمنحرف وقت التبريع لا دايما وكذب بعض المنحرف ليس بقر بالامكنة  
العام لان كل منصرف ضرورية واذام يتعكس ان يخص لم يتعكس  
الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم ان انعكاس الاخص لا انعكاس  
فتبين ان السوال السابع الكلية لا يتعكس بلزم ذلك عدم انعكاس  
جزئياتها لان الكلية اخص من جزئياتها وعدم انعكاس الاخص يلزم  
لعدم الاعم لان في ذلك يقع وكفاية فلا حاجة الى الطويل لانا  
نقول في طريق آخر لبيان عدم انعكاس جزئيات وقيل الطريق  
ليس من ذات المنظره **واما الموجبة** فكلية كما هو جزئية  
فلا يتعكس **الامر** كان حكم السوال **واما الموجبة** فكلية لا يتعكس في الحكم  
كلية سواء كانت كلية او جزئية لجران ان يكون في الحيوان من  
الاصحح واستناع كل انخاص على كل افراد العام كونه لكل الان  
حيوان وعكس كلية كاذب واما في الحقيقة فالضرورية والدايمية  
العامتان يتعكس حقيقة مطلقا بالخلاف فانه اذا صدق كل ج  
ب او بعضه ب باحدى الوجهين الرابع اربا بالضرورية او دايما او  
ج وجب ان يصدق بعض ب ج حين هو ب ولا لصدق  
لقد صدق وهو لا شيء منه ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لا شيء  
من ج بالضرورية او دايما لان الاصل ضروري او دايما او دايما



وبين انعكاس الحاصتين من الالبته اجرية في عكس المستوي  
 الى العودية الحاصنة فتوالى لقاها متى صدق بعض الكائنات  
 ليس بمشرك الاصابع مادام كانتا لا دائما اي بعض الكائنات  
 مشرك الاصابع بالفعل وذلك دليل الافتراض وهو ان  
 يفرض ذات الموضوع اعز بعض الكائنات زيد فزيد مشرك  
 والاصابع بحكم لا دوام ولا اصل وزيد كائن بالفعل لصدق  
 والعنوان على الذات بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض  
 مشرك الاصابع كائن بالفعل وهو لا دوام العكس ثم نقول  
 زيد ليس كائن مادام مشرك الاصابع والاكال كائن في  
 بعض اوقات كونه كائن الاصابع فيكون مشرك الاصابع  
 في بعض اوقات كونه كائنا لان الوصفين اذا لقا في ذات  
 ثبت كل واحد منهما في زمان الآخر في الجملة وقد كان حكم الاصل

الى بعض مشرك الاصابع بالادوام  
 الى بعض مشرك الاصابع بالاصل  
 الى بعض مشرك الاصابع بالادوام والاصل

الجماع التعقيد وهو مجموع هذا اذا لقا الامل عليها واما اذا كان جري  
 فلا يتم فيه به البيان لان جريته جريته وانما لا ينتج في كبرى  
 الاول على ما استعمله فلا بد فيه من طرفين آخر وهو الافتراض بان يكون  
 الذات التي صدق عليها ج وب في قولنا بعض ج ب مادام ج ب  
 ب قد ب وج وهو ج وليس ج بالفعل والاكال ج ب فيكون  
 ب دائما ناهيكما في الاصل انه ب مادام ج وقد كان ب لا دائما  
 به خلف واذا صدق عليها ب ليس ج بالفعل صدق ب ليس ج  
 بالفعل في العكس ولو اجرى به الطرف في الاصل الكمال واقترعا  
 البيان في ان الامل جريته لم يبق على ما لا يخفى ولا توقيان والوجود

فيكون

وهو مفهوم لا دوام

قوله ادوام في الطرف ان بعض الصفات خلف  
 بالاصل والطرف في ان بعض الصفات خلف  
 في قولنا الطرف في الاصل الكمال  
 كما في قولنا في الاصل الكمال  
 في قولنا في الاصل الكمال  
 في قولنا في الاصل الكمال  
 في قولنا في الاصل الكمال  
 في قولنا في الاصل الكمال  
 في قولنا في الاصل الكمال



والوجوديان والاطلاقه التي ينعكس مطلقه عامة لا أنه اذا انعكس كل  
 ج ب باعده بوجها فنعكس ب ج بالاطلاق والاولى في منسب ج د  
 وهو مع الوجود لا شيء منسب ج د ايما هو ج <sup>وان شئت</sup> وان شئت  
 على حقيقة العكس في وجبات ليعقد في بعض الاماكن او العكس  
 للقول في بيان عكوس القضا بانك في طريق اختلاف موضع نقض  
 العكس مع الوجود لا في محال اللاحقة ارض وهو من ذات الموضوع  
 شيئا معينة وحل وصف الموضوع وهو محمول عليه ليحصل مع العكس  
 وهو لا يجر الوجود والواجب السواب للركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف  
 اختلاف فانه يعم جميع وانك في طريق العكس وهو ان يعكس  
 العكس ليحصل عينا في الوجود في شبه فاسبق على الطرفين الاول  
 حاول التيم على الطريق ايضا فلك ان يعكس نقض العكس في الواجب  
 ليعقد في نقض العكس في الموضوع ليعقد في نقض العكس او العكس  
 منه فان الوجود في كليها ونقض عكس سلب كلي العكس لنقض  
 كنفه في الكلي كلي وهو اخص من نقض الوجود والكلان جزئيا  
 فالكلان مطلقه عامة العكس نقض عكسها الا ما يتقصدان  
 نقض عكسها سالبه كلية دائمة وهو ينعكس كنفها في نقضها  
 والكلان احد القضا بالبقية العكس نقض عكسها الا ما هو اخص  
 من نقضها في اية ما في الدائمين والعامتين ومخاضتين ولا نقض  
 عكسها سالبه عرفية عامة وهو ينعكس الى الوقية العامة التي  
 هي اخص من نقضها واما في الوقيتين والوجوديين فلذلك  
 نقض عكسها سالبه دائمة وعكسها اخص من نقضها

فيما



اذا صدق بعض ج ب بالاطلاق صدق بعض ج ب بالاطلاق والاطلاق  
 منه ج ب واما انعكاسه فلا بد منه ج ب واما ان يصدق بعض ج ب  
 بالاطلاق فيلزم اجتماع القضيين واذا صدق بعض ج ب بالضرورة  
 فبعض ج ب من هو الا فلا بد منه ج ب مادام ج ب فلا بد منه ج ب  
 مادام ج ب وهو انفسه فبعض ج ب بالضرورة اعني فلا بد منه ج ب  
 ج ب بالامكان وعلى هذا القياس واما انفسه هذا الطريق بالموجب لان  
 بيان انعكاس السوال به موقوف على عكوس الموجب كما توقف  
 بيان انعكاسها على عكوس السوال فلما قد مر ان الممكن ان يبين  
 به عكوس الموجب بخلاف السوال واما المكتوبات الممكنة  
 في لهما في الانعكاس فلهذا قد مر ان المنطوقين في جواب الانعكاس ممكن  
 عاقبة واستندوا عليه بوجه احد ما اختلف فانه اذا صدق بعض  
 ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان والافلاش منه ج ب  
 بالضرورة ونفسه مع الاصل ونقول بعض ج ب وبالامكان ولا بد منه  
 منه ج ب بالضرورة منه ج ب ليس ج ب بالضرورة وانما هو في  
 الاقتران وهو ان نفس ذات ج ب قد ب بالامكان ووج بالامكان  
 صدق بعض ج ب بالامكان وهو المظن وتامنا طرف الكفاية كذا  
 بعض ج ب بالامكان فلا بد منه ج ب بالضرورة وسلكنا في  
 منه ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان فيجب ان نقضي ان  
 انه لا بد لا يتم اما لا ولا فلتوقفها على انتاج الصوري الممكنة في الكل  
 الاول والثالث وستوف انهما عقيمة واما الثالث فلهذا فقف على  
 انعكاس السوال بالضرورة بنفسها وقد تبين انها لا انعكاس الا بالضرورة

السوال  
 الموقوف



الادوية فليعلم ان هذا الدليل والظفر المصنوع به ليس يدل على ان الكاس  
 وليا عنه توقف فيه واعلم ان ان اعتبرنا الموضوع بالاعمال على ما هو مذ  
 الشئ طرعا عدم التماسك الممكنة لان مفهوم الوجود في الخارج بالاعمال  
 لا يمكن ومفهوم العكس ان ما هو بالاعمال في العالم كان ويجوز ان  
 ببالمكان لا يخرج من القوة الى الفعل اطلاقا فلا يصدق العكس وما  
 يصدق انما المذكور في التناقض الضرورية فانه يصدق كالحال مركوب  
 زيد بالمكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالاعمال كما هو بالمكان  
 لان كماله هو مركوب زيد بالاعمال فليس بالضرورة ولا شئ في القوة  
 يحار بالضرورة فليس محتمل هو مركوب زيد بالاعمال كما بالضرورة وان  
 اعتبرناه بالمكان كما هو مذجب الفاراي تنفك الممكنة لنفسها  
 لان مفهومها ان ما هو بالمكان هو بالمكان في ما هو بالمكان  
 بالمكان لا محالة وينفك لك من هذا المباحث ان التماسك  
 التناقضية كفها مستلزم لان التماسك الممكنة الواجبة كفها  
 وبالعكس وكذلك بطريق العكس اما النظرية والتفصيل  
 الموجبة تنفكس موجبة الى ان شرطية المصداق التي موجبة فوار  
 كانت موجبة كانت او موجبة جزئية تنفكس موجبة جزئية والتماسك  
 سلبية كلية تنفكس سلبية كلية بالكلية فانه لو صدق نفق العكس  
 لا تنضم مع الاصل فبما ينبغي للمعنى انما اذا كانت موجبة فلهذا اذا  
 صدق كمال كان او قد يكون اذا كان آتيا وجوب ان يصدق  
 قد يكون اذا كان وقاب والا فليس البته اذا كان وقاب نفق  
 مع الاصل يمكن ان يكون اذا كان آتيا في وليس البته اذا كان

كلية او جزئية



ح د ق آب شنج قد يكون اذا كان آب ق آب وهو محال ضرورة هذا  
 قولنا كلما كان آب ق آب واما اذا كانت سائبة فلهذا من اصدق ليس  
 اذا كان آب ح وقلب الشئ اذا كان ح د ق آب والا قد يكون اذا كان  
 ح د ق آب وهو محال مع الاصل شنج قد لا يكون اذا كان ح د ح د ح ط  
 وانما لم ينكس الوجهة الكلية الكلية بخلاف ان يكون انما اعلم  
 المقدم واستناع استنزام العام لخاص الكلية قولنا كلما كان ان شئ  
 كان حيوانا وعكسها كاذب واما الشئ مجزئة فلا تنكس لصدق  
 قولنا قد يكون اذا كان نه حيوانا فهو انك مع كذب قد لا يكون  
 اذا كان نه ان ان كان حيوانا لانه كلما كان نه ان كان حيوانا  
 نه اذا كانت المنفصلة من ونية اما اذا كانت اتفافية فالكانت  
 اتفافية كانت اتفافية عكسها لان معناه موافقة صادق لصادق وكذا  
 ان نه الصادق موافقة ذلك الصادق كذا موافقة ذلك كذا  
 ولا فائدة فيه وانما عاتمة لم ينكس بخلاف موافقة الصادق التقدير  
 بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادق قاذوا اما المنفصلة  
 فلا يتصور فيها العكس لعدم جوتها بحج الطبع وقد عرفت ذلك في صدر  
 البحث **في عكس النقيض** **في عكس النقيض** **في عكس النقيض**  
 على تقدير صحة نقيض مجزئة الشئ جزئيا او له ونقيض ثانيا مع بقاء  
 والصدق بحاله فاذا قلنا كل ان حيوان كان عكس كل ما ليس  
 ليس ان حكم الوجهة في حكم السوالب في العكس المستور والعكس  
 حتى ان الوجهة الكلية ينكس ثانيا فاذا صدق قولنا **كل ما ليس**  
**العكس قولنا كل ما ليس ب ليس ح والا فبعض ما ليس ب ح**

ان قول ٣

في العكس المستور  
 في العكس المستور  
 في العكس المستور



ج و تنعكس بالعكس المستور لا قولنا بعض ليس ب و قد كان كل ج ب بدها  
 او نضم الى الاماكنه بعض ما ليس ب ج وكل ج ب بدينج بعض ليس  
 ب و انه محال الموصلة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الجوان  
 ان لا و كذب بعض الان لا ج و ان كانت كلية كانت او جزئية  
 تنعكس لاس الية جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب او ليس لبعض ج ب  
 وليصدق ليس لبعض ما ليس ب ليس ج و الا فكل ما ليس ب  
 ليس ج و تنعكس لعكس النقيض لا قولنا كل ج ب و قد كان  
 لا شيء او ليس بعض ج ب و حق و هكذا الشرطية المتصلة الموصلة  
 الكلية تنعكس كقوله لا شيء اذا صدق كل ما كان آ ب في و فكلما  
 لم يكن آ ب لم يكن آ ب لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم  
 و العكس انتفاء اللازم مع بقا اللازم و هو مما فهمتم الملاحظة  
 بينها و الموصلة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان  
 الشيء ج و انما كان لا ان لا و كذب قولنا قد يكون اذا كان شيء  
 ان انما لم يكن ج و انما انت تنعكس لاس الية جزئية  
 لانه اذا صدق ليس الية او قد لا يكون اذا كان آ ب في  
 و فقد لا يكون اذا لم يكن آ ب و لم يكن آ ب و الا فكلما لم يكن  
 ج و لم يكن آ ب و تنعكس الى كل ما كان آ ب كان ج و قد كان  
 ليس الية او قد لا يكون اذا كان آ ب في و حق و فكلما  
 لانه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ب ج غايه  
 في الكتاب انه يلزم صدق قولنا ليس لبعض ما ليس ب ليس ج لكنه  
 يلزم منه صدق بعض ما ليس ب ج لان الشيء المعدولة

كل ما كان  
 آ ب في و فكلما  
 لم يكن آ ب لم يكن آ ب  
 لان انتفاء اللازم  
 يستلزم انتفاء اللازم

و انما لم يكن ج و انما  
 انت تنعكس لاس الية  
 جزئية لانه اذا صدق  
 ليس الية او قد لا يكون  
 اذا كان آ ب في و فقد  
 لا يكون اذا لم يكن آ ب



في قوله لا ينفك  
 عن قوله لا ينفك  
 عن قوله لا ينفك  
 عن قوله لا ينفك

اعم من الوجهة المحصلة وصدق الاعلم لا يستلزم صدق الاخص فليست  
 تلك الطريق غير **قوله** التوفيق لا ينفك **قوله** المصدق وهو جعل  
 من القضية نفق **قوله** والثاني عين الاول مع مخالفة الالفة في الكيف  
 وموافقته في الصدق فالمراد بالقضية هي الالفة التي تجعل القضية  
 بخلاف القضية المذكورة في قولك العكس المستور فانها هي الالفة  
 ياخذ القضية الجزئية **قوله** الثاني من الالفة وهو جعل القضية الاولى  
 الاولى من الالفة **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 هو ان اخذنا الجزئية **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 الان **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 القضية المطلوبة من العكس والادفع ان يقال انه جعل القضية الجزئية  
 من الالفة **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 فالكل كماله في نفاذ **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 في المستور من العكس فالوجه الثاني ان كانت كلمة قسب التي تنعكس  
 سواء بها بالعكس المستور **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 سواء بها بالعكس المستور **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 قولنا بالضرورة **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 عكس **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 كما ينبغي **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 في السبع لان عدم انعكاس **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 غير ضرورة **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة  
 بالضرورة **قوله** الثاني من الالفة **قوله** الثاني من الالفة

وموافقته في الصدق

الاخص



بعض ما ليس بـ ج بالفعلا فتضمنه بالاحكام تقول بعض ما ليس بـ ج  
بالفعلا والضرورة او دائما كما جـ بـ ينح لبعض ما ليس بـ فهو بـ بالضرورة  
والنكاح الاصل ضرورة او دائما كما جـ بـ ينح وبعض ما ليس بـ فهو بـ بالضرورة  
كنفسه لان له بعد قد في النكاح كذا بالضرورة كما جـ بـ زينة فليس بـ فهو  
مع كذب لانه جـ ما ليس بـ فليس بـ زينة بالضرورة لصدق قولنا بعض  
ما ليس بـ فليس بـ زينة بالامكان العام وهو الحار والشر وطه والقرية  
العامة ان شئت عرفت عانة كلبه لانه اذا قلنا بالضرورة او دائما كما جـ  
بـ مادام جـ قد دائما لانه جـ ما ليس بـ جـ مادام ليس بـ والا فبعض  
ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ وينضم الى الاحكام تقول يمكن ان يكون  
بـ جـ حين هو ليس بـ بالضرورة او دائما كما جـ بـ مادام جـ ينح بعض  
بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ وانه خلف والشر وطه والقرية  
انما كان شئت عرفت عانة لا دامة في البعض فاذا صدق جـ  
بالضرورة او دائما كما جـ بـ مادام جـ لا دائما كما جـ بـ جـ  
جـ مادام ليس بـ لا دائما في البعض اما صدق قولنا لانه جـ ما ليس  
بـ جـ مادام ليس بـ فلهذا لانه لا يتم للعامة بل لا يتم العام لان  
اما الله واما في البعض اربيع ما ليس بـ جـ بالاطلاق العام  
فلهذا قوله لصدق لانه جـ ما ليس بـ جـ دائما فتشكك قولنا  
لانه جـ ما ليس بـ دائما وقد كان لا دوام الاصل لانه جـ بـ  
بالفعلا المستلزم لقولنا كما جـ بـ فهو ليس بـ بالفعلا مستلزم  
السببية السببية المعدولة عند وجود الموضع الذي هو  
محقق فيها بسبب انما اصله كذا جـ هو ليس بـ بالفعلا صادقا  
اي لا دوام الاصل



صدق بالضرورة فكذلك لا يشترط ليس بـ <sup>فكذلك</sup> واما فيكون اللادوام في البعض  
 والاشارة بـ <sup>فكذلك</sup> فالتعريف خاصه <sup>فكذلك</sup>

الجزئية تنعكس عرفتة فخاصه لانه اذا صدق بالضرورة او داما لبعض  
 جـ بـ باوادم جـ لا داما لبعض جـ ليس بـ ليس جـ مادام ليس بـ لا داما لبعض  
 نضمن ذات الموضوع وقد ليس بـ بالضرورة بحكم اللادوام <sup>فكذلك</sup>  
 جـ مادام ليس بـ لا داما لبعض جـ في بعض اوقات كونه ليس بـ فيكون ليس بـ بالضرورة  
 جـ في بعض اوقات كونه جـ وكان جـ في جميع اوقات كونه جـ مع جـ بالضرورة  
 فهو ظاهر واذا صدق على آية ليس بـ وانه ليس جـ مادام ليس بـ فبعض جـ ليس بـ  
 وليس بـ ليس جـ مادام ليس بـ وهو الجزاء الاول من العكس واذا صدق  
 عليه انه جـ بالضرورة فبعض جـ بالضرورة مفهوم اللادوام فبعض جـ بالضرورة  
 العكس كجزئية وهو المعلوم واما الجزئية الجزئية الباقية فلا تنعكس لان ليس بـ  
 الوقتية اخص السبع والضرورة اخص الاربع التي هي الدائمة والوقتية  
 وهما لا تنعكس واما الضرورية فتعكس فصدق قولنا بالضرورة بعض الجواهر  
 هو ليس بـ بـ ومنه عكسه وهو بعض الانس ليس بجوهر بالمكان  
 العام لصدق كالاتي الحيوان بالضرورة واما الوقتية فلذلك لصدق  
 بعض القوم ليس بمنخفض <sup>فكذلك</sup> الوقتية كاذب لبعض المنخفض ليس بـ  
 بمنخفض بالمكان لان كل منخفض قد بالضرورة ومنه لم تنعكس  
 ان تنعكس من الجزئية الجزئية لما عرفت مرار <sup>فكذلك</sup> واما السوال فكلية  
 كانت او جزئية لم تنعكس كالتعريف ان يكون بعض الجواهر اعم من  
 الموضوع والاشارة الى ان بعض الكائنات اعم كقولنا ليس بـ لا  
 بجـ فليس بجـ اعم من الان في متنع ان تنعكس بالكلية بالتحسين

فيكون ليس بـ بالضرورة  
 فيكون ليس بـ بالضرورة

اصل



الشيء ونحوه كس الخ فان عينه مطلقه لانه اذا صدق بالضرورة  
او داما لا شيء من جهة ب او ليس بصدق ما دام ح لا داما فليصدق  
بعض ما ليس بصدق ح حين هو ليس بصدق لان ذات الموضوع موجود لانه  
المادوام عليه فنفسه قد كسب ب لانه كان ليس بصدق في جميع اوقات  
لانه اذا صدق على انه ليس بصدق وانه ح في بعض اوقات ليس بصدق  
كان ليس بصدق كونه ليس بصدق في بعض ما ليس بصدق ح حين هو ليس بصدق وهو المتكسر  
بذاته في الكتاب والقواب منها فتعكس عينه لادامه اما اجنبية فكيف  
ذكرنا اللادوام فلا نه صدق على انه ليس بصدق بالافعال والاشياء  
داما فيكونه ليس بصدق داما لانه واما سلب السار به واما الجيم وقد كان لادامه  
بصدق واذا صدق على انه ليس بصدق وانه ليس بصدق بالافعال صدق لبعض  
ما ليس بصدق ح بالافعال وهو مفهوم اللادوام واما الوقيان و  
الوجود بينا فتعكس مطلقه عات لانه اذا صدق لاشيء من جهة ب  
ليس بصدق ب باحد رنده اجتهاد وجب ان يصدق بعض ما ليس بصدق ح بالافعال  
العام لانه بافرض الموضوع وقد كسب ب وهو مفهوم اجزاء الاول و  
ح بالافعال حكم اللادوام فنحن ما ليس بصدق ح بالافعال واولا طام و  
انما يتعدى اللادوام والظاهر وقد لا العكس لانه ان يكون ح لادامه  
فقد يصدق وليس ح بالامكان كقولنا ليس لبعض الان  
بلا كتاب بالضرورة لان كل كتاب ان بالضرورة انما هو  
البوابة السواب والشرطية مرتبة كانت او سالت في غير معلومة لا  
في غير ما من غير ما السواب الباقية والشرطيات  
اما العكاس القعليه منها فلا نه اذا صدق لاشيء من جهة ب بالافعال بعض

الكل كس ونصدق به بالافعال

وهو مفهوم اجزاء الاول والعكس  
ووجه في بعض اوقات ليس بصدق

ان كان ح لادامه  
ان كان بعض ما ليس بصدق ح بالافعال  
ان كان بعض ما ليس بصدق ح بالافعال

مع كذب بعض الحكماء ان قال بالضرورة

منها كس

ان العاتان واما حان والمطلقة  
العاتة من ان العكاس في المطلقة  
التي من ان العكاس في المطلقة  
من ان العكاس في المطلقة



فصل ششم در بیان طبع و مزاج  
و نیز در بیان طبع و مزاج



الحديث

الحديث

٤٢

لا يخفى احد بما وكلنا نحن النقيضات نحن الاخر فقد يكون ان لا يخفى احد النقيضات  
 نحن الاخر ولا نسلم الاخر ولا نسلم الاخر ولا نسلم الاخر ولا نسلم الاخر  
 اب محي وحي حان ان نسلم اب محي وحي الرابع فلا نسلم الاخر فلا  
 لا يكون له ان كان اب لم يكن له ان نسلم قد يكون ان كان اب محي وحي  
 لا يكون له ان كان اب لم يكن له ان نسلم قد يكون ان كان اب محي وحي  
 ولا نقيضه **في تلزم الشبهة اما المتصل بالوجه الكلي**  
 المراد بالمتصل به الباء اعني تلزم الشبهة والمراد بالمتصل به الباء  
 في صدق اللزوم الكلي بين امرين بعد في منع الجمع بين عين اللزوم وبين  
 ومنع اخلو بين نقيض اللزوم وعين اللزوم وبه ان الانفصال لا يتحقق  
 على اللزوم اي منه تحقق منع الجمع بين امرين يكون على كل واحد منهما  
 يقيض الاخر ومنه تحقق منع اخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما  
 لعين الاخر اما ان اللزوم بين امرين يستلزم الانفصال بين فلان لا  
 يبطل اللزوم بينهما فان على تقدير اللزوم بين امرين لم يصدق منع  
 بين عين اللزوم ونقيض اللزوم لحي ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم  
 فيجوز وقوع اللزوم به ونسب اللزوم فيبطل الملازمة بينهما اتم وكذا قول  
 بقصد منع اخلو بين نقيض اللزوم وعين اللزوم لحي ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم  
 اللزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت اللزوم به ونسب اللزوم فيبطل الملازمة  
 اتم واما ان الانفصال بين شيك على اللزوم فلا يولد له لا يبطل  
 الانفصال فان لا يخفى منع الجمع بين امرين فلو لم يجز ثبوت نقيض  
 الاخر منه على ذلك تقدير عين كل واحد منهما لحي ثبوت عين الاخر  
 على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع وكذا لك

لا يخفى احد بما وكلنا نحن النقيضات نحن الاخر فقد يكون ان لا يخفى احد النقيضات  
 نحن الاخر ولا نسلم الاخر ولا نسلم الاخر ولا نسلم الاخر ولا نسلم الاخر  
 اب محي وحي حان ان نسلم اب محي وحي الرابع فلا نسلم الاخر فلا  
 لا يكون له ان كان اب لم يكن له ان نسلم قد يكون ان كان اب محي وحي  
 لا يكون له ان كان اب لم يكن له ان نسلم قد يكون ان كان اب محي وحي  
 ولا نقيضه **في تلزم الشبهة اما المتصل بالوجه الكلي**  
 المراد بالمتصل به الباء اعني تلزم الشبهة والمراد بالمتصل به الباء  
 في صدق اللزوم الكلي بين امرين بعد في منع الجمع بين عين اللزوم وبين  
 ومنع اخلو بين نقيض اللزوم وعين اللزوم وبه ان الانفصال لا يتحقق  
 على اللزوم اي منه تحقق منع الجمع بين امرين يكون على كل واحد منهما  
 يقيض الاخر ومنه تحقق منع اخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما  
 لعين الاخر اما ان اللزوم بين امرين يستلزم الانفصال بين فلان لا  
 يبطل اللزوم بينهما فان على تقدير اللزوم بين امرين لم يصدق منع  
 بين عين اللزوم ونقيض اللزوم لحي ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم  
 فيجوز وقوع اللزوم به ونسب اللزوم فيبطل الملازمة بينهما اتم وكذا قول  
 بقصد منع اخلو بين نقيض اللزوم وعين اللزوم لحي ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم  
 اللزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت اللزوم به ونسب اللزوم فيبطل الملازمة  
 اتم واما ان الانفصال بين شيك على اللزوم فلا يولد له لا يبطل  
 الانفصال فان لا يخفى منع الجمع بين امرين فلو لم يجز ثبوت نقيض  
 الاخر منه على ذلك تقدير عين كل واحد منهما لحي ثبوت عين الاخر  
 على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع وكذا لك



اذا تحقق منع الخلو بين الرب وعلوم كجست ثبوت عين الاخر على تقدير ثبوت  
 نقيض كل واحد منهما على ر ثبوت نقيض الاخر على ذلك التقدير يجوز  
 ارتفاعها فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفعة المحققة تستلزم ارفع  
 منقولة تقدم من عين عين الواحد بها ثبوت نقيض الاخر واما  
 او ثبوت نقيض الكل الجزئيين وثباتها على الاخر ارفع صدق الوجود  
 المحقق بين الرب يستلزم عين كل واحد منها نقيض الاخر ونقيض  
 كل واحد منها على الاخر ارفع الا لا وفائدة لو لم يجزيت نقيض الاخر على  
 تقدير عين كل واحد منها على ر ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجب  
 وكان بينهما انقضاء حقيقة الحق اما الثاني فلا نه لو لم يجزيت ثبوت عين الاخر  
 على تقدير تحقق نقيض كل واحد منها على ر ثبوت نقيض الاخر على تقدير نقيض  
 كل واحد منها فيجوز ارتفاع الجزئيين فلا يكون بينهما انقضاء حقيقة  
 والمقدرة فلا نه الحق وكل واحد من غير الحقيقة ارفع من مانعة الجمع والخلو  
 يستلزم الاخر كونه من نقيض جزئيين في صدق منع الجمع بين الرب  
 صدق منع الخلو بين نقيضهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين على ارتفاع  
 العكسين فلا يكون بينهما منع الجمع ومنها صدق منع الخلو بين الرب وصدق  
 منع الجمع بين نقيضهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين على ارتفاع العكسين  
 فلا يكون بينهما منع الخلو **فصل في القياس** وفيه قسمان  
 فصل القياس الاول في تعريف القياس اه **القياس** المقصد الاقصد والمطلب  
 الاعلى من القياس الكلام في القياس لانه المورد في استخدام المصطلح النقيض  
 ومعه انه قول مولف في قضايا اذا سلمت لم عنانها لانه اتها قول آخر كونه  
 العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مركب من القيقين ولذا سلمنا

في هذا المقام لا بد من بيان  
 ان القياس هو الذي يثبت  
 في العقل من غير ان يكون  
 من قبيل القياسات التي  
 هي في الواقع من قبيل  
 القياسات التي هي في الواقع

في هذا المقام لا بد من بيان  
 ان القياس هو الذي يثبت  
 في العقل من غير ان يكون  
 من قبيل القياسات التي  
 هي في الواقع من قبيل  
 القياسات التي هي في الواقع



منشی کا اذاعتنا امبایں لب و قبا میں  
کم پلازم منہ ۱۱۵  
کم جہا منہ

فانما ما يوجد في بعض افرادنا افراسا من السادة  
على انهم ليسوا من اهل البيت بطورا وانما قد توجب  
انفسهم في السواد كما اخرج الطراب العتيبة لعدم اطلاع  
تباينهم انفسهم في الانساج قطع







بالفعل لم يكن مغايرة للكلية من مقدّماتنا فنقول ان نسلم ان النتيجة اذا  
كانت مذكورة في القياس لم يكن مغايرة للكلية من المقدّمات وانما  
يكون كذلك لم يكن النتيجة حرة المقدّمات وهو مجموع فان المقدّمات في القياس  
لا تستلزم ليس قولنا ان الشمس طالعة بل استلزامه لوجود النهار لا القياس  
النتيجة وتقيدها فيه لتمامها الصدق والكذب والمذكور في القياس  
الاستثنائي ليس يفتقد فلهذا يكون عين النتيجة وتقيدها فيه من كون الفعل  
لانا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او تقيدها فيه مذكورين بالفعل  
بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا فلا شك ان كل موضوع المطلوب في  
القياس هو مجموع الاكبر القياس الا في الاما على ان يتركب من كليتين  
او شرط ان يتركب منها وان كان احد الطرفين فليكن او به ونقول القول  
الذي لم يأت به حصوله في القياس ليس نتيجة وباعتبار استحقاقه المطلوب  
وكما قلنا لا يفتقر مقدّمات احد طرفيها بشرط ان يكون الموضوع المطلوب  
المذكور في الثانية على وجهه كما في الحاديات وبما يشترط في ذلك كما لو فرض موضوع  
المطلوب ليس اصفوا لا يكون في الاغلب الجفص والافضل اقل من المطلوب  
اصفوا مجموع ليس اكبر لانه كما كان اسم فهو اكثر افراد اولى الشكر الكثرة  
بين الاصفوا والاكبر ليس حد اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب  
والمقدّمات التي فيها اصفوا ليس هو بل هي ذات الاصفوا والافضل  
الأكبر كبر بل هي ذات الاكبر واكثر ان الاصفوا والاكبر في كجابهما  
وسماهما وكليتهما وجزئتهما ليس في مرتبة وخرابا والهيئة احياء على شقي  
حد الاوسط عند الحد بين الاخرين بحسب علمهما او وضعهما او حله  
على احد هما ووضعهما لاخر ليس في الحلال واربعة لان الاوسط

فان قيل ان القياس هو مجموع  
الاول والآخر فانه يفتقر  
واحد من الطرفين فليكن  
النتيجة في القياس  
فان قيل ان القياس هو مجموع  
الاول والآخر فانه يفتقر  
واحد من الطرفين فليكن  
النتيجة في القياس  
فان قيل ان القياس هو مجموع  
الاول والآخر فانه يفتقر  
واحد من الطرفين فليكن  
النتيجة في القياس

والاكثر من ذلك  
فان قيل ان القياس هو مجموع  
الاول والآخر فانه يفتقر  
واحد من الطرفين فليكن  
النتيجة في القياس



محصوله في الصور وهو موضوعا في الكبري فهو الشكل الاول والاولى مجموعها هو الشكل الثاني  
والثاني مجموعها في هذا هو الشكل الثالث والثالث مجموعها في العنصرى مجموعها في الكبري فهو  
الشكل الرابع والثاني هو الشكل الخامس في هذه المراتب الشكل الاول على الظاهر  
فالظلم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المظهر الى وسط ثم منه الى مجموع ثم ينضم  
منه الى انتقال من مجموع الى مجموع وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في الترتيب  
الاولي ثم وضع الشكل الثاني في اقراب الشكل الثاني في مرتبة اياه في موضوعه  
اشرف المقدمتين في هذا على موضوع المظهر الذي اشرف في المظهر الاول مجموعها  
الطلب لاجله اما ايجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لان له فرعا في اليمين كونه  
في اشرف المقدمتين ثم الشكل الرابع في الاقرب اصله في المقدمتين في اليمين  
والمجموع في الطبع جدا اما في اشرف ايجاب الصور اعلم ان لسان حال  
الاربع في الاطراف كقبة المقدسة وكقبة وشرائط كجب هبة المقدسة اما في  
التي في الحجة في ان يكون في نهاية فصل المختلط واما في شرائط التي في الكيفية  
والكمية ففي الشكل الاول امران احدهما في الكيفية ايجاب الصور في انشائها  
سبح الكلمات كقبة الكبري اما الاول فلان الصور في الكبري انما كانت في ان  
نحو الاوسط فلم يجعله الا في ان الكبري يتبدل على كل ما ثبت له  
الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والصور على تقدير كونها في حركات كانه  
الاوسط سلب عن الاصول الاصول لا يكون داخل في ثابت له الاوسط  
فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعد الى الاصول بل ينضم اليه واما في قوله  
الكبري لو كانت جزء منه لكان متناه ان بعض الاوسط محكوم عليه  
بالاكبر في هذا ان يكون الاصول في ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط  
لا يتعد الى الاوسط مثلا يصدق كل ان حيوان وبعض حيوان فليس



لقد قيل بعض الاقسام

فمنهم من جعلها باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الظهور بان المحل

الافتقار عشرة ضربا فانك قد علمت ان الفضة منحورة في النخبة

والمحل والمحمولة لكن النخبة منزلة تحت الكلية لا تخرج

بكبرية الشك في ذلك بل انما هو انما يخرج بالضرورة من

والمحمولة في قوة اليقينية في الفضة المعبرة في الصوري والكبرى فان

احد الصوريين بالكلية الا ربع من كل صوري يحصل

الامر الاول استحقاق ثمانية ضرب الصوريين انما يتبين مع الكبرية

الرابع والامر الثاني اربعة اخرى الصوريين انما يتبين مع الكبرية فلم

يبقى منه الا اربعة ضرب الاول من مجموع كلين ينتج موصلة كلية

كقولنا كل ج ت وكل ج ت وكل ج ت الكل من الكليين الصوريين موصلة كلية

والكبرى مساوية كلية ينتج مساوية كلية كقولنا كل ج ت وكل ج ت

فلا ينتج من ج ت الكل من مجموعين والصوريين موصلة جزئية وكبرى

موصلة كلية ينتج موصلة جزئية كقولنا بعض ج ت وكل ج ت فموصلة

الرابع من مجموع جزئية صوري وسواء كلية كبرى ينتج مساوية

كقولنا بعض ج ت ولا ينتج من ج ت فموصلة جزئية كقولنا بعض ج ت

هذه الفروض بينية انما لا يحتاج اليها برهان واعلم ان هذه الفروض

ايضا باساليب واشرفها لا يحتاج اليها وجود العلم بوجود اشرف

العدم وكينى الكلية وجبرية واشرفها الكلية لا نه اضبط الفرض

في العلوم واضرفه جزئية والا فليس ثمة على امره ايد اشرف

هذا يكون الموصلة الكلية اشرف لصورته لا شئ اياها اشرف

واشرفها البتة الجزئية لا فموصلة الجزئية والكلية

في كل شرط ستة

ليست الا المحمودة من اربعة الكليات  
واجب اعتبارها ومعرفة

قوله الاول في مجموعيات الكلية اه هو الذي  
الاولى من مجموعيات الكلية مع انها ينتج  
اجزاء من الفرض لا من مجموعها واسطة  
الاجزاء من الفرض لا من مجموعها واسطة  
لذلك انما هو

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها

اشرفها



اشرف من الموصلة الى الجنة لان شرف السلب الكلي باعبار الكليته ونسبة  
 الجزئ الى السلب الكلي ونسبة السلب الكلي الى جزء واحد ونسبة الكليته من جهة شرفه  
 على ان كان المقصود من القيمة تباينها بغير ترتيب باعتبار ترتيبها بغير ترتيب  
 المنتجة ان شرفها على غيره اما ان كان التباين في ذاته لا ينتج ان الكل انما  
 انظر شرطان في الكيفية والسلب اما في الكيفية فاختلاف مقدارها في الكيف  
 بان يكون احداهما موجبة والاخر سالبة واما في السلب فاختلاف الكبر وال  
 لانه لو لم يصدق احد الشرطين في هذا الاختلاف وهو صدق الثاني  
 مع السلب والاخر مع السلب والاختلاف في ترتيبها في الزمان وال  
 على تقدير انتفاء الشرط الاول فلا بد لو اتفقت المقدمان في الكيف فاما  
 يكونان موجبتين فانه يصدق كل ان جوان وكل ناطق جوان وهو  
 السلب ولو بدنا الكبر فقولنا وكل فرس جوان كان معنى السلب اما اذا  
 كانتا سالبتين فلهذا قولنا لا شيء الان في الجوف والفرس  
 ومعنى السلب لو قلنا لا شيء انما ناطق فالحق السلب اما لزوم الاختلاف  
 على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلا بد لو كانت الكبر من جهة غير ان كان  
 موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف واما على تقدير  
 فلهذا قولنا لا شيء في الان في فرس ولو فرض جوان في فرس  
 السلب ولو قلنا لا شيء في الكبر ولو فرض الجوان في الان في  
 السلب واما على تقدير سلبها فلهذا قولنا كل الان في جوان وهو  
 ليس بجوان والهادي السلب ولو فرض الجوان في الجوان وهو السلب  
 ان الاختلاف موجود في العلم القياسي فلا بد ان يصدق في السلب الكلي  
 السلب لانه يصدق مع السلب الكلي من جهة السلب لان المعنى بالانتاج

فيكون السلب الكلي باعبار الكليته ونسبة  
 الجزئ الى السلب الكلي ونسبة السلب الكلي الى جزء واحد

بقولنا











[illegible]



الاضواء من الكبر والاشباح والاضواء من الكبر والاشباح  
 وكل من ناطق اول من الاشباح والبشر والاشباح الكلي ينتج من  
 الاشباح من الضروب الاولى الضروب المنتجة بالاشباح والضروب المنتجة  
 المنتجة بالاشباح وعدم انتاج الاضواء من عدم انتاج الاشباح من عدم  
 موجودين والكبرى كمن ينتج من موضع جزيئة بعض تـ ج وكل من  
 تـ ج بالاطراف والعكس الضروب وهو ظاهر ولا يشك ان من بعض من  
 وكل تـ ج وكل تـ ج ثم نعم المقدمة الاولى لا الكبرى القياس ينتج من  
 الاول وكل تـ ج ثم يحلها الكبرى المقدمة الثانية ينتج من الاول من الكل  
 بعض تـ ج او هو المعلوم الرابع من موضعته ضروبى ولسنا كل كبرى ينتج  
 جزيئة بعض تـ ج ولا تـ ج من تـ ج فبعض تـ ج ليس بالاطراف الثلاثة  
 والاطراف التي تـ ج من موضعته والاضوبى كمن ينتج من موضعته  
 كل تـ ج وبعض تـ ج فبعض تـ ج بالاطراف والاضواء وهو ان بعض من  
 الكبرى وكل تـ ج وكل تـ ج ثم نقول كل تـ ج وكل تـ ج فبعض  
 تـ ج او هو المعلوم الخامس من موضعته ضروبى ثم عكس النتيجة لا العكس الضروبى لان الكبرى  
 جزيئة فلا يصح الكبرى الشكل الاول ان تـ ج من موضعته كل كبرى ضروبى  
 وسالفة جزيئة كبرى ينتج سالفة جزيئة كل تـ ج وبعض تـ ج ليس فبعض  
 تـ ج ليس بالاطراف والاضواء في الكبرى القياس انت السالفة مركبة ينتج وجود  
 الموضع لا العكس الضروب لان الجزيئة لا يقع في كبرى الشكل الاول  
 ولا العكس الكبرى لانها لا يقبل العكس وتبقيده القياس بها  
 لا يصح الضوبة الشكل الاول وانما وصف هذه الضروب في هذه  
 لان الاول اخص الضروب المنتجة بالاشباح والاشباح اخص الضروب المنتجة

كقولنا

فيقول المقدمة الاولى  
 وضوبى القياس كبرى  
 وكل تـ ج وكل تـ ج  
 والعكس

فيقول المقدمة الثانية  
 وضوبى القياس كبرى  
 وكل تـ ج وكل تـ ج  
 والعكس



بلسبب الاخص اشرف وانما قدم الثالث والرابع على الخامس لانهما هما  
على كبرى الكل الاول **قال** وانما الكلام الرابع فشرطه بحسب الكيفية انما المقدم فيه

**اقول** شرط انتاج الشكل الرابع هو الكيفية والمكبنة احد هذين الامرين  
والا فاما انما المقدمتين مع كلفة الصغرى او باختلافهما بالكيفية مع  
كلفتها احداهما لمزد ذلك لانه لو احدى انما التزم احد الامور الشائنة اما  
المقدمتين او انما هما مع جزئية الصغرى او باختلافهما في الكيفية مع  
جزئيهما وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم واما لو كانتا  
سائتين فاصدق قولنا ان لا يكون نفس ولا شيء انما بان و  
السبب لا شيء في الصغرى بل بان و انما انما بان واما اذا كانتا متوحدتين  
والصغرى جزئية فلا بد لصدق قولنا بعض اجوان ان لا وكل باطلاق  
اجوان مع كلفة ان لا وكل فرس اجوان مع كلفة السبب واما اذا كانتا  
متوحدتين بالكيفية جزئيتين فلا بد للموجبة انما صغرى صدق قولنا  
انما طلق ان لا وبعض اجوان ليس باطلاق او لبعض الفرس ليس باطلاق و  
العقاد في الاول انما يتحقق في انما السبب انما كانت كبرى صدق بعض  
ليس لفرس وبعض اجوان ان لا و انما انما او لبعض انما طلق  
ان لا والحق السبب وفروبه انما تتجه بحسب هذه الاشراط ثمانية  
بشروط اربعة افرز باعتبار عظيم السائتين وجزئيتين لعدم عموم  
مع جزئية الصغرى واخرين لعدم المتوحدتين انما جزئيتين الاول  
منه جزئيتين كلتيهما بنوع موجبة جزئية كل شيء وكل شيء فيكون آ  
لكن الترتيب ثم عكس النتيجة فاما اذا اعكسنا الترتيب في الشكل  
الاول فكله اكل آت وكل شيء بنوع كل آت وهو يعكس بعض آ

الانتاج ٣٥

قوله اما اذا كانتا سائتين  
في السائتين الكلتين مع عموم المميز  
للسائتين انما جزئيتين لعدم  
عدم انتاج الاسم وهو

بعض

وغيره



وهو المطلوب ولا يخرج كذا يجوز ان يكون الاصول اسم من الكبر والاشباع على  
على كل ارض او اسم كقول كل ان حيوان وكل ناطق ان مع ان الحق  
بعض حيوان ناطق <sup>الاشباع</sup> التفرقة بين والكبر جزئية يخرج موجهة جزئية كل  
بشع وبعض آية فبعض آية العكس الترتيب كما وان الترتيب كلتيه  
والاصوي سالبه كلتيه يخرج سالبه كلتيه من آية وكل آية كلتيه  
فلا شيء من آية العكس الترتيب الصالح في الترتيب وكلتيه والاصوي  
موجهة كلتيه يخرج سالبه جزئية كلتيه يخرج ولا شيء من آية فبعض  
آية ليس او هو المطلوب ولا يخرج كلتيه من عموم الاصول كقول كل ان  
حيوان ولا شيء من الفرس بان مع ان الفرس ليس بعض الحيوان  
فان الترتيب من موجهة جزئية صوي سالبه كلتيه كبر يخرج لا شيء من  
بعض آية لا شيء من آية فبعض آية ليس العكس المقدمين كما  
الاساس من سالبه جزئية صوي وموجهة كلتيه كبري يخرج سالبه  
جزئية بعض آية ليس آية وكل آية فبعض آية ليس العكس الصوي  
ليزني لا الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الا ان موجهة  
كلتيه صوي وسالبه جزئية كبري يخرج سالبه جزئية كلتيه يخرج وبعض  
آية ليس آية فبعض آية ليس العكس الكبري يرجع الى الشكل الثالث  
وينتج نتيجة المطلوبة <sup>بشع</sup> سالبه كلتيه صوي وموجهة جزئية كبري  
يخرج سالبه جزئية لا شيء من آية فبعض آية ليس العكس  
الترتيب يرجع الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فترتيب هذه الشروط  
ليس باعتبار ان اشياءها لا يبعد بعد الطبع بل باعتبار ان اشياءها لا يبعد  
باعتبارها فلهذا تقدم الاول لا موجهة بين كلتيه والاشباع

والنتيجة الضام

العكس بين المرجع لا الشكل  
الاول وموجهة بعض آية لا شيء  
من آية فبعض آية ليس آية







نتج من اول هذا الشكل بعض ح د فجعلها صغوب الشكل د نتج من الاول ح  
 ح آ وهو المظهر واما بيان في الخامس فهو ان يفرغ البعض الذي هو ب  
 ح د وكل د ب وكل د ح ثم نقول كل د ب ولا شيء من ا ب نتج من الشكل  
 الثاني لا شيء د ا فجعلها كبرى الشكل ح د نتج من الثاني لث المظهر واما ان  
 محصل الافتراض ان لو قد مقدته من مقدته القياس ويجعلها  
 موضوعا ومحصولها على ذات الموضوع فيجعلها مقدته من كذا ان والنتج  
 مقدته القياس جزء منه لا عبا رسا بر او لا و ذلك البعض من مقتضاها  
 فان قلت ربما لا يتعد ذات الموضوع بل يكون منحصر في فرد فكل محصل  
 كونه لا يقتضيه الكمال بعد الاول او نقول حينئذ جعلنا ثانيا شخصيان  
 وقد سمعنا ان الشخصيات في الاشياء بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون  
 الا نادرا ثم لا شك ان احد الوصفين هو الاوسط فيقسم هذا المقدته ان  
 مع المقدته الاخر القياسية ونتج نتجه واما وصفه في المقدته  
 الاخر القياسية ونتج نتجه واما وصفه في المقدته الاخر القياسية  
 يجعلها النتيجة المظهر في الافتراض قياسيا في قسم القوم ان  
 لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والآخر على نظم ذلك الشكل المظهر  
 انما هو ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في خاص من الشكل  
 ليس كذلك بل احد القياسيين فيه من الشكل الثاني والآخر من الشكل  
 الثالث والافتراض في ثمانية البطل بحيث ان يكون القياس الاول  
 من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثاني  
 يظهر في نفس من الاستنتاج من الرابع الاول ثم انك ستراهم  
 في باب العكس في الكليات والجزئية ولا يفرضون في باب الاقيت الا

في القياس يكون المصدر  
 مقدته الافتراض محمولها  
 في الاوسط ١٥

ان يقول كما قرره فانه يمكنه  
 ان بين بحيث ١٥



التي اجزئيات و هو الجوليس مستقيم مطلقا بل البتراض الشكل انش  
والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان احد قيس اما غير مشكل على  
شرائط الانتاج او مرتبة على اتمية الطرب المطر اما جود اما البتراض  
والشكل الرابع قد يتم في الكلية كما في كبر الطرب الاول صور  
الطرب الرابع وعليه الاعتبار والانتاج بما اعطيك في القاول  
الكل **ق** والتقدم هو شرط الطرب الناتجة في اتمية الاول  
ان كان الجود من الطرب المنتجة في الشكل في اتمية الاول  
وكان عند اتم ان الطرب الثلاثة الاخرى عقيمة لتحق الاصل  
فيها اما في الطرب السادس فليصدق قولنا ليس بعض الجوان  
بان وكل فرس جود او كل ناطق جود واما في السابع  
فلا يصدق قولنا كل ان جود و بعض الفرس ليس بان  
او بعض الجوان ليس بان واما في الثامن فقولنا لا شيء من  
الفرس وبعض الناطق ان او بعض الجوان ان وان الرصلا  
جوابه بان بيان الاصل في هذه الطرب انما يتم اذا كان القابل  
مركبا في المقدمة البسطة لكننا شرط في انتاجها ان التي المنتجة  
فيها من احد شيئين فلا يتحقق ذلك التوفيق عليها وولم ان  
انتاجها بناء على انهما ليس اجزئية اني كنهها لان السوي  
والسابع انما يريد ان لا ان وان كانت بعكس ما واثنا من انتاجها  
حيث لو ابدل مقدمها بجهش الشكل الاول سالية جزئية في كنه  
يتعكس النتيجة المطلوبة ولم يظهر للمقدمتين انهما ساهوا في  
بعض الا فاصل المتأخرين ان وقف عليه فيبين ذلك **ق**

في دليل ان قولنا ان الجوليس مستقيم مطلقا بل البتراض الشكل انش  
والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان احد قيس اما غير مشكل على  
شرائط الانتاج او مرتبة على اتمية الطرب المطر اما جود اما البتراض  
والشكل الرابع قد يتم في الكلية كما في كبر الطرب الاول صور  
الطرب الرابع وعليه الاعتبار والانتاج بما اعطيك في القاول  
الكل **ق** والتقدم هو شرط الطرب الناتجة في اتمية الاول  
ان كان الجود من الطرب المنتجة في الشكل في اتمية الاول  
وكان عند اتم ان الطرب الثلاثة الاخرى عقيمة لتحق الاصل  
فيها اما في الطرب السادس فليصدق قولنا ليس بعض الجوان  
بان وكل فرس جود او كل ناطق جود واما في السابع  
فلا يصدق قولنا كل ان جود و بعض الفرس ليس بان  
او بعض الجوان ليس بان واما في الثامن فقولنا لا شيء من  
الفرس وبعض الناطق ان او بعض الجوان ان وان الرصلا  
جوابه بان بيان الاصل في هذه الطرب انما يتم اذا كان القابل  
مركبا في المقدمة البسطة لكننا شرط في انتاجها ان التي المنتجة  
فيها من احد شيئين فلا يتحقق ذلك التوفيق عليها وولم ان  
انتاجها بناء على انهما ليس اجزئية اني كنهها لان السوي  
والسابع انما يريد ان لا ان وان كانت بعكس ما واثنا من انتاجها  
حيث لو ابدل مقدمها بجهش الشكل الاول سالية جزئية في كنه  
يتعكس النتيجة المطلوبة ولم يظهر للمقدمتين انهما ساهوا في  
بعض الا فاصل المتأخرين ان وقف عليه فيبين ذلك **ق**



الدرجتي صديق

الفصل الثاني في مختلفات افعال الشكل الاول بشرط محبة فعلية الصور **اقول**  
المختلفات التي تسمى افعال الشكل الاول بشرط محبة فعلية الصور  
تختلف في المقدار لا يتغير لاسيما الشكل الرابع بشرط افعال الشكل الاول بشرط  
بحر حشر ان يكون الصور فعلية فاما لو كانت ممكنة لم يتغير  
الحكم من الاوسط الى الاصول ان الكبير يدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل  
محكوم عليه لا كبر ولا صغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فيجوز  
ان يقع بالضرورة ولا يخرج الى الاصل في متعدد الحكم من الاوسط اليه مثله في  
في الفرض المذكور كل جار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد  
بالضرورة ولا يبعد في كل جار فرس بالامكان العام لان معنى الكبر  
ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والجار ليس  
مركوب زيد بالفعل اصل فالحكم على المركوب بالفعال لا يتعد اليه  
**قال** والنتيجة في الكبري اه **اقول** قد عرفت ان هو حشر  
المعقبة ثلث عشرة فاذا اعتبرنا في الصور في الكبر حصل مائة وستة  
وستون اختلفا وارجى حشر من ثلث عشرة في نفسه كذلك بشرط  
فعلية الصور في تلك الحيلة ستة وعشرين اختلفا وارجى حشر  
من ضرب المكين في ثلث عشرة فيقتب الا اختلفا في النتيجة ثمانية وثلاثون  
ومضابط اتاجها ان الكبر اما ان يكون احد الوصفين الرابع الى المشرق  
والوفا او غيرا في تلك الكبر غير الوصفين الرابع الى المشرق  
احد النسبة ثلث في النتيجة كما الكبر والكانت الكبر اه  
في النتيجة كما الصور لكن ان كان فيها قيد الادوام او الضرورة جهة الكبر  
حذفها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة محضه بها ارجى حشر كذا  
والادوار في ضرورة  
محضه ان وجدنا فيها ضرورة

في الصور في الكبر حصل مائة وستة وستون اختلفا وارجى حشر من ثلث عشرة في نفسه كذلك بشرط فعلية الصور في تلك الحيلة ستة وعشرين اختلفا وارجى حشر من ضرب المكين في ثلث عشرة فيقتب الا اختلفا في النتيجة ثمانية وثلاثون ومضابط اتاجها ان الكبر اما ان يكون احد الوصفين الرابع الى المشرق والوفا او غيرا في تلك الكبر غير الوصفين الرابع الى المشرق احد النسبة ثلث في النتيجة كما الكبر والكانت الكبر اه في النتيجة كما الصور لكن ان كان فيها قيد الادوام او الضرورة جهة الكبر حذفها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة محضه بها ارجى حشر كذا والادوار في ضرورة محضه ان وجدنا فيها ضرورة

في الصور في الكبر حصل مائة وستة وستون اختلفا وارجى حشر من ثلث عشرة في نفسه كذلك بشرط فعلية الصور في تلك الحيلة ستة وعشرين اختلفا وارجى حشر من ضرب المكين في ثلث عشرة فيقتب الا اختلفا في النتيجة ثمانية وثلاثون ومضابط اتاجها ان الكبر اما ان يكون احد الوصفين الرابع الى المشرق والوفا او غيرا في تلك الكبر غير الوصفين الرابع الى المشرق احد النسبة ثلث في النتيجة كما الكبر والكانت الكبر اه في النتيجة كما الصور لكن ان كان فيها قيد الادوام او الضرورة جهة الكبر حذفها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة محضه بها ارجى حشر كذا والادوار في ضرورة محضه ان وجدنا فيها ضرورة

كجوة الكبر كانت النتيجة كما الكبر



المتن  
المتن  
المتن

ابن فرنسنة في بيان الكبر في نظرية الكبريات  
كان اذا كان الحد العاشر كان المحفوظ عين النتيجة والنتيجة عند الله  
وهو ان الكبر اذا كانت غير احدي الوصفيات الاربع كانت النتيجة الكبر  
فلا بد من ان يكون في الكبر وليت على ان كل ما ثبت له الاوسط في  
فوق محكوم عليه بالكبر بالجهة المعقولة في الكبر لكن في الصغر ما ثبت له الاوسط  
بالفعل فيكون محكوما عليه بالكبر بتلك الجهة المعقولة وانما ان يكون في  
ان الكبر اذا كانت احد الوصفيات الاربع كانت النتيجة في الصغر  
فلا ان الكبر في حد على دوام الكبر بدوام الاوسط ولي في الاوسط  
مستديما للكبر كان ثبوت الكبر في الصغر بحيث ثبوت الاوسط في  
ثبوت الاوسط له دائما كان ثبوت الكبر في الصغر دائما والنتيجة  
في وقت كان في وقت وان كان الاوسط مستديما للكبر بالضرورة  
كان في المنوطتين كان ضرورة ثبوت الكبر بالوسط كجبر ضرورة ثبوت  
الاوسط له لان الضرور ضروري وانما حذف لدوام الصغر  
فلا ان الصغر لا كانت موصوفة كان الدوام والضرورة في صفة  
والنتيجة في الاوسط في الاصل الاول في الصغر في  
والنتيجة في الاوسط في الاصل الاول في الصغر في  
بالصغر فلا ان الكبر اذا لم يكن فيها ضرورة جاز ان يقال ان الكبر  
كل ما ثبت له الاوسط لكن في الاوسط كل ما ثبت له الاوسط فيجوز ان يقال  
ان الكبر في الصغر فلم تعد ضرورة الصغر في النتيجة وانما في دوام الكبر  
فلا بد من ان يكون في الكبر حقيقة تدل على ان الكبر في دوام  
النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون

وهو ان الكبر اذا كانت غير احدي الوصفيات الاربع كانت النتيجة الكبر  
فلا بد من ان يكون في الكبر وليت على ان كل ما ثبت له الاوسط في  
فوق محكوم عليه بالكبر بالجهة المعقولة في الكبر لكن في الصغر ما ثبت له الاوسط  
بالفعل فيكون محكوما عليه بالكبر بتلك الجهة المعقولة وانما ان يكون في  
ان الكبر اذا كانت احد الوصفيات الاربع كانت النتيجة في الصغر  
فلا ان الكبر في حد على دوام الكبر بدوام الاوسط ولي في الاوسط  
مستديما للكبر كان ثبوت الكبر في الصغر بحيث ثبوت الاوسط في  
ثبوت الاوسط له دائما كان ثبوت الكبر في الصغر دائما والنتيجة  
في وقت كان في وقت وان كان الاوسط مستديما للكبر بالضرورة  
كان في المنوطتين كان ضرورة ثبوت الكبر بالوسط كجبر ضرورة ثبوت  
الاوسط له لان الضرور ضروري وانما حذف لدوام الصغر  
فلا ان الصغر لا كانت موصوفة كان الدوام والضرورة في صفة  
والنتيجة في الاوسط في الاصل الاول في الصغر في  
والنتيجة في الاوسط في الاصل الاول في الصغر في

فلا ان الصغر لا كانت موصوفة كان الدوام والضرورة في صفة  
والنتيجة في الاوسط في الاصل الاول في الصغر في  
والنتيجة في الاوسط في الاصل الاول في الصغر في  
بالصغر فلا ان الكبر اذا لم يكن فيها ضرورة جاز ان يقال ان الكبر  
كل ما ثبت له الاوسط لكن في الاوسط كل ما ثبت له الاوسط فيجوز ان يقال  
ان الكبر في الصغر فلم تعد ضرورة الصغر في النتيجة وانما في دوام الكبر  
فلا بد من ان يكون في الكبر حقيقة تدل على ان الكبر في دوام  
النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون

النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون  
النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون  
النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون

النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون  
النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون  
النتيجة في الاوسط بالالفعل والاصغر مما هو اوسط فلكي لا يكون



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

في المصداق ١٥  
فوقه في الوصف  
الحقق  
الاصغر ١١



ان يخرج نتائج ان قسما ابدا في الفضا المذكورة وانما الشكل على كونه  
منها فان جلا به مجرد والتق على ما مفصلة به مجرد الشكل القسم الثاني الاول

صغائر كبريات	الشرط على	الوقفة العامة	المشروط على	الوقفة الخاصة
الضرورة	ضرورة	واجبة	ضرورة لا داعية	واجبة لا داعية
الدائبة	دائبة	واجبة	دائبة لا داعية	دائبة لا داعية
المشروط عامة	مشروط عامة	عقوبة عامة	مشروط خاصة	عقوبة خاصة
الوقفة عامة	عقوبة عامة	عقوبة عامة	عقوبة خاصة	عقوبة خاصة
مطلق عامة	مطلق عامة	مطلق عامة	وجودية لا داعية	وجودية لا داعية
مشروط خاص	مشروط عامة	عقوبة عامة	مشروط خاصة	عقوبة خاصة
عقوبة خاصة	عقوبة عامة	عقوبة عامة	عقوبة خاصة	عقوبة خاصة
الوجودية لا داعية	مطلق عامة	مطلق عامة	وجودية لا داعية	وجودية لا داعية
وجودية لا داعية	مطلق عامة	مطلق عامة	وجودية لا داعية	وجودية لا داعية
عقوبة	عقوبة مطلق	عقوبة مطلق	عقوبة مطلق	عقوبة مطلق
مستثناة	مستثناة مطلق	مستثناة مطلق	مستثناة مطلق	مستثناة مطلق

**قوله** اما الشكل الثاني فقسره بحسب الحجة امران الى **اخر** شرط

في الشكل الثاني بحسب الحجة امران وكل واحد منهما احد الامرين الاول والآخر

الدوام على الصور اي كونها ضرورة او كون الكبر في القضايات

المنفك السواب وهو الدائبات ونحوها فان المستثناة ودائبات

لانه لو انقضاها الصور على الفردية والدائبة واما اخرى

والكبر في القضايات السبع الغير المنفك السواب والخص الصور

المشروط هي فئة والوقفة لان المستثناة هي فئة اخرى خاصة

العامة والوقفتين والوقفة بعض من السبع الباقية والخص والكبريات

او دايمة ١١٥  
والعام ١١٥  
قوله ان المستثناة والمطلقة  
والعام ١١٥  
قوله ان المستثناة والمطلقة  
والعام ١١٥  
قوله ان المستثناة والمطلقة  
والعام ١١٥

قوله والوقفة في السبع الباقية في قبيل الوقف  
على ما هو عليه في السبع الباقية في قبيل الوقف  
في نفس الشيء والوقفة في السبع الباقية في قبيل الوقف  
وعلى ان تقدم الصور في السبع الباقية في قبيل الوقف  
والخص السبع الباقية لان مستثناة على  
بما في السبع الباقية في قبيل الوقف







من هنا نعلم ان قول القائل لا يمكن ان يكون له واحد من مرتبة واحدة وبسبب تبيان  
 في مرتبة اربعة اقسام فيكون المنهج منها واحد كان نتيجة القسمة  
 بسطة والاركان السبع والوجوب نتيجة القسمة اما الثاني هو ان  
 اذا كان كبريا لم يتبع الا مع الضرورة المطلقة فلانه قد تبين من الشرط  
 الاول الممكنة الكبرى مع غير الضرورة الدائمة عقيب كعدم حداد كواعا القسمة  
 على الكبرى وعدم كون الكبرى من القضا بالسياسة فلو استعمل الممكنة مع غير  
 الضرورة لمكان اختلافها مع الدائمة وتكون من غير ان يكون أسلوب  
 على الشئ بالامكان فانه لا يمكن ان يكون له كل رومين واما ولا شيء من  
 الرومين بالامكان مع امتناع السلب لانه لا يمكن ان يكون له ولا شيء  
 من الهند بالامكان امتناع الاشياء فانه لا يمكن ان يكون له ان  
 الدوام على الحد مقدمية اقول لا اختلاف في المنتهى في هذا السلك  
 من جهة الشرطين اربعة ونحو ان لان الشرط الاول هو شرط سبعة وسبعين  
 اختلافها وهرحى صفة من مرتبة الحد عشرة صغرى في سبع كبريات والشرط  
 الثاني اسقط ثمانية صغرى مع الدائمة والوقوفان والكبرى في الحد  
 والظن في التاجه ان الدوام اما ان يكون له الحد مقدمية بان يكون ضرورية  
 او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على الحد المقدمية فان النتيجة  
 دائمة والا فالتنتية كان صغرى من مرتبة الحد فبعد الوجود الدوام  
 واللا ضرورة منها وحد في الضرورة منها سواركا وصغرى ووقف  
 اما ان النتيجة كان المقدمية الدائمة او كالضرورة في البرهان المذكورة في  
 في خلفه والعكس وان فرضنا في مثل اذا صدق كما جاء به بالامكان ولا  
 من باب بالضرورة او داما فلا شيء من آدابا والا فبعض آدابا

الكبرى

في اختلافها ١٥



و يجعله صغرى كبرى القياس و هكذا بعض حجاب بالاطلاق و لا مراتب بالافرد  
او اذ ايماننا مع المذاهب بعض حجاب ليس ببالفرد و لا اودا بما وقد كان لكل  
حجاب بالاطلاق في هذا الخلاف او بعكس الكبير لا كونه حجاب اذ ايماننا بالنتيجة  
صطلو و قد هنا يظهر ان السلبية الضرورية لو انعكست كفسادها  
الضرورية في هذا الشكل ضرورية على ايمان ذلك اذ في النتيجة على الدوام  
لا تعارض المحققان اذ كانا ضروريين ايماننا من صدق النتيجة ضرورية  
لان الاوسط اذ كان ضروريين في ذات احد الطرفين ضروري السلب في  
الاخر يكون احد الطرفين ضروري السلب في الاخر فكان بين الطرفين  
ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورية لاننا لم نجد في المقدس ليس  
الاوسط ضروريين في ذات احد الطرفين و ضروري السلب في الاخر  
فالانتم منه ان ذات احد الطرفين ضروري السلب في الاخر و ليس مطلقا بل  
المطلو ان وصف احد الطرفين ضروري السلب في الاخر و لا يلزم من ضرورة  
سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في هذا المنهج هو ان  
لا نشأ من احوال بغير بالضرورة و كل مركوب زيد بغير بالضرورة مع كونه  
قولنا ليس بعض احوال مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالضرورة  
واما حذف قيد الوجود و في الصغرى فلا منها اذ اكتماع بسببه كان قد صدق  
موافقا لها في الكيف و التامع مركبة ايماننا مع اصلها لا ذكرنا فاضلت  
ولا مع قيد وجودها لان قيد الوجود اما مطلقا ان او ممكنا ان او مطلقا  
و ممكنة و لا يحتاج في هذا الحل عندها و اما حذف الضرورية من الصغرى فلا  
اخذ ان الدوام لصدق علم الصغرى فلو كان فيها ضرورة لكان  
الضرورة المنسوبة او الضرورية الوقتية او الضرورية المنسوبة و اخص











تکلیف

۱۸۱۵

صوني في ثلثه عشرة كبرى والكبرى فيها احدى الاربعة الدوام او لا يكون  
فان لم يكن احدى الاربع بل يكون احدى الشيخ كانت جهة النتيجة جهة  
الكبرى بعينها وانما احدى الاربع كانت نتيجة كعكس الصوري محمد وعنه فبذلك لا دوام الكبري  
انما كانت الكبرى احدى العاقلين وهو ما اليه لا دوام الكبري وانما  
احدى شيئين اما لا ينتج كما الكبرى او كعكس الصوري فبالطريق المذكورة  
والعكس الخلف والافترض علم ما سبق بيانها اما حذف لا دوام  
من عكس الصوري فلان عكس الصوري موجه فليكون لا دوام له سالت  
ولا دخل كما في صوني هذا النحل واما فهم لا دوام الكبري اليه فلانه ينتج  
مع الصوري لا دوام النتيجة لانه يرجع اليه ان يكون الكبري غير الوصل  
الاربع وقد عرفت ان النتيجة في هذا القسم تابعة للكبرى بوقف فعل  
تأخر اخذها القسم الثاني في هذا الجدول

[illegible]

قوله في كل الرابع فشرط انما هي بحجة الموصلة قوله  
لانما في كل الرابع بحجة شرطية الموصلة الاولى كونه



فيه والحق باحتج لا يستحق فيه الممكنة اصل لان الممكنة اما ان يكون حصة  
 او لا كما كان لا ينتج اما الممكنة اس البتة فكل شي في الشرائط التي  
 منه والحق ان السطح فيه واما الممكنة الموصلة فلا منها ان يكون  
 صغرى او كبرى وعلى كل حال النقطة بين يتحقق الاصل واما اذا كانت صغرى  
 فلا بد قولنا في المذكرة كل ما في مركوب زيد بالادراك وكل حمارنا في  
 بالضرورة مع ان الحق بين السلب وهذا الاصل ط مع حجب البتة  
 كونه في كل حال مما هو مركوب زيد بالادراك وكل فرس حمارنا بالضرورة  
 مع هذا لا نأخذ اننا الكبري في قوله لا شيء من الفرس بنا في بالضرورة  
 فكان الحق لا يجازي اما اذا كانت كبرى فيكون كل مركوب زيد فرس بالضرورة  
 وكل حمار مركوب زيد بالادراك من كان الحق السلب لا يجازي  
 ولو بدلتنا الكبري في كل حال مما هو مركوب زيد بالادراك في كل الحق  
 لا يجازي الشرائط التي ان يكون اس البتة المستوية فيها من الممكنة ان  
 السوال الغير المنعكسة هو السطح التوقية واما ان يكون صغرى او كبرى  
 واما ما كان لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلا بد قولنا لا شيء من الفرس  
 مستخف في التوقية لا داريما وكل في مستخف فهو فرس بالضرورة  
 والحق لا يجازي واما اذا كانت كبرى فلا بد قولنا كل مستخف فهو فرس  
 بالضرورة ولا شيء من الفرس مستخف في التوقية لا داريما مع شمس  
 السلب في لا ينتج مع الضرورة التي من الحق البتة لم ينتج مع شمس عن  
 البتة الباقية ولا مع الشرط التي هي البتة لان فيه للتادوام لا بد  
 له في لا ينتج اذ لا قياس في سببنا في في الشرط والحق انه و  
 والبتة والتوقية ولا ينتج معها ولا ينتج مع الضرورة لان لا لازم

كل مركوب زيد فرس  
 بالضرورة

من  
 مجموع



لأنه العام لازم الخاص فلهذا يخرج القوم من شرط الملك بالبيان الشرط الثاني  
 ان يقيد الدوام في الضرب الثالث على صورة بان يكون ضربا دوريا او  
 دائريا او دوريا العام على كبراه بان يكون من القضا السنه المنعكبة  
 السؤال فانه لو اتفق ان كان لكما الصوري احدى القضا بالضرورة  
 والدائرية وهو احد غير عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كان في القضا  
 سالبة وقد تبين ان السبع المنعكبة في ذلك الشكل يجب ان يكون  
 منعكبة سقوط من تلك المنعكبة اقل من احدى الصوري احدى السبع مع الكبرى  
 السبع فلم يبق الا اقل من الصوري احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع  
 واخص الصوري المشروط الصحيح والكبرى الوافية وهو لا يخرج مع ما فلم  
 يخرج البتة وذلك لانه يقيد في شرط المنعكبة بمحض بالضرورة  
 بالضرورة بالضرورة ما دام منفي حاله لا يمكن كل من منفي بالتوقيف  
 لا دايم مع امتناع القوم عن المنعكبة بالضرورة والقرينة واعلم ان البيان  
 في شرط الثاني والثالث انما يتم لو تبين فيها امتناع ان يجازي في كل من  
 لكن لا يطغى بضرورة نقص تدل عليه الشرط الرابع كونه الكبرى في القضا  
 الاساس من القضا السنه المنعكبة السؤال بان في القضا  
 انما تبين انما هو لكبرى ليس تدل على الشكل الثاني على بد في شرط  
 احدى ان يكون الصوري سالبة خاصة لتقبل الانعكاس في عرفتها  
 وتاثيرها ان يكون الكبرى الموجبة مع ما على الشرط المقيد بحسب في الشكل  
 الثاني ليجعل النتيجة وشرط انما هو في الدوام على صورة يكون كبراه  
 من السنه المنعكبة السؤال فيجب ان يكون في الضرب السبع المنعكبة  
 الشرط انما هو ان يكون صور الضرب ان واحد بخلافه وكبرى كبراه

٢٥

الصوري ١٣

وله انما يتم لو تبين فيها امتناع البيان  
 والزم اعمد واعلم ان كل شرط في بيان  
 سالبة فاذا لم يتصور امتناع البيان على ما  
 والنقص ان يقول ان لا يوجد ان البيان السلب في كل  
 موجبة ولا يقال ان لا يوجد ان البيان السلب في كل  
 لان هذه القاعدة هي اخص المقدمتين على  
 بجزئيات القاعدة انما تبين بالضرورة  
 بهما ان كان الدور والتوقيف  
 بنوع القاعدة على بنوع  
 ذلك بجزئيات  
 بالعكس



عليه العرفي العالم ان اتاجه انما يظهر بعكس التبع ليس يرجع الى الاول  
عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدما بحيث اذا بدلت احدهما بالآخر  
استجابت الثانية ليقبل ان لو كان لا النتيجة المطلوبة والشكل الاول  
انما يتبع سالبه خاصة لو كان كبيرا اما احدهما متين وصغيرا اما احدهما القضا  
احدهما القضا بالسنة التي لا يد عليها العرفي العام واما اذا كان احدهما  
الوصف الرابع فطوبى واما اذا كان واحدا الوصف الرابع فطوبى  
واما اذا كان احدهما الدائمين فلان النتيجة حينئذ ضرورية لا رتبة  
او دائمية لا دائمية وبها احض في العرفية الخاصة وهو متعلق بالنتيجة  
المطلوبة فيجب ان يكون صغيرا في الضرب احدهما متين والآخر  
كبير الشكل الاول وكبراه في القضا بالسنة لانها صغيرة الشكل  
الاول ومنه يظهر ان الضرب السالب لما كان اتاجه انما يتبع  
بعكس الكبري ليس يرجع الى الشكل الثالث ويجب ان يكون السالب للثلاثة  
فيه قابلية للتكامل وان يكون المراد به مع عكسها على شرط اتاجه للتكامل  
الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين احدهما ان يكون السالب للثلاثة  
اخر متين وثانيهما ان يكون هو حقه فعليه ان الصغير هو حقه غفيرة  
في الشكل الثالث وانما لم يذكر في الكتاب لان الشرط الاول قد علم  
في الفصل القياس والشرط الثاني قد علم من الشرط الاول وهو عدم  
امكانه في هذا الشكل قال **والنتيجة في الضربين الاولين**  
**افراد** المنهج في الاصل كتابي بشرط اربعة مذكورة في طوله  
من الضربين الاولين مائة وواحد وعشرون وهي اربعة مائة وواحد  
المرجحة الغفيرة الاحد عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث

صغره



سنة واربعون و اربع مائة من الصغرى بين الد اجمعت مع الفعليا الا حدة  
 عشرة ومن الصغرى اربعة و طين والعرفين مع الست المنكسة السوالب  
 وفي الرابع و اربع مائة سنة وستون و اربع مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 عشرة مع الست المنكسة في السادس و الثمان مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 اثنان مع الست المنكسة وفي السابع و الثمان مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 اثنان مع الفعليا الا حدة عشرة و اربعة مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 اثنان مائة و اربعة او كان القياس من الست المنكسة السوالب  
 مطلقه عامة وفي الرابع مائة و اربعة مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 او اربعة مائة من الصغرى في الرابع مائة و اربعة مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 او اربعة مائة من الصغرى في الرابع مائة و اربعة مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 في المطلقات وفي السادس مائة من الصغرى في السادس مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 اثنان بعد عاكس الكبر في الثامن مائة من الصغرى في الثامن مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 هذه الفروقات الثلاثة الا حدة مائة من الصغرى في الثامن مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال بعضها في السادس مائة و اربعة مائة من الصغرى الفعليا الا حدة  
 في الثامن مائة و اربعة مائة من الصغرى في الثامن مائة من الصغرى الفعليا الا حدة

في الاصل الاول

في الاصل الثاني  
 في الاصل الثالث

الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب

في الاصل الرابع  
 في الاصل الخامس  
 في الاصل السادس

في الاصل السابع  
 في الاصل الثامن



[illegible]

المرونة ٤

من  
الاجنبية المشروطة العاقبة الوفاة المخلصة الوفاء الدائمة

انصاف و دین

الدائمة دامت

المسحوق الفخ

الوقوف الحج

المشروط في الله

الوقفه رحمه

تکلیف

المحمدية

الوحدانية

الوقت

المكتبة

۱۰۰

القصور

الفزورية دای

الدائمة

المفتي

الفرقة الثانية

المؤلف: الخليل

المطلقة

الوجودية للدين

الوجودية اللاهوتية

الوقتية

المنشرة

7

100

تاریخ و تفسیر  
تاریخ و تفسیر  
تاریخ و تفسیر

۱۰۰ (۱۰۰۰۰۰۰۰)  
 ۱۰۰ (۱۰۰۰۰۰۰۰)  
 ۱۰۰ (۱۰۰۰۰۰۰۰)  
 ۱۰۰ (۱۰۰۰۰۰۰۰)  
 ۱۰۰ (۱۰۰۰۰۰۰۰)  
 ۱۰۰ (۱۰۰۰۰۰۰۰)

لإستقاء الزط الثالث

انما قصه ابراهيم الخليل  
عنه السلام

الفرقة الفرعية الوحيدة









مجلس اول



او فی جزئی تمام من اجد اسمها و غیر تمام من اجد خری الا ان المطبوع من غیره الا

وكتبه احمد بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب

و اما اماكل و ده و اماكل و زنبج اماكل آب اوكل حج و اوكل و زلاشع

ابن کل اس وکل وز فانه لما کا امقد مثیل ما نفع اخلو وحب ان یکنو

انبارك والعارف انبارك وان يصلح في الطوبى لعمر انبارك والعارف

[illegible]

الثالث من هذا في الواقع لا يخفى على من انتهى الى هذا الطريق

مشارکین و منفرد الانکار الی لایعنی فی هذا الف الضمیر الی الف و الف مشارکین

و یقیناً همان نبی که در این کتاب است

القسم الثالث ما تكرر في أسماء الأسماء المعجمة والمعدلة **القول** القسم الثالث

الشرطية ما يتكرر من اجملته والمنفصلة واجملته فيه اما يكون انفرادي او

کبریا و ایما کا جان فالت رک بہا اما تالی التصل او مقدمہا فہند

اربعه مسم الا ان المطبوع فيها ما كان احسنه كبرى والشركة مع ما

المسلمة والسر والاعانة على ابي المنصور واليها في سنة ١٢٠٠

المعنى في ما يليها سي التاليف بين السور عليه هو

و من در اینج کتاب ج

صوفی القلم  
بقلم شیخ ابوالحسن علی بن محمد بن ابی طالب  
در ماه رجب در سال ۸۰۰

[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page's content.

مطلوب و اما دانستن سبب السابغ فلهذا علم  
نقص صوره اعراضه فلهذا علم من مات لكره كل شي  
لاننا علمت اضراره الا نقدر والحاصل انه قد نقص الامر بالشيء  
محكي في الامام واما وكل وط وكل طبع كل



احداهما وغیر تمام من الامور فی هذه نطفة اقسام اقصى المصمم على التبيين والبيان  
 وكل منها ينقسم الى قسمين لان المنفصلة بينهما اما ان يكون صورة او غير صورة ولكن لا ينقسم  
 ما يكون المنفصلة صورة والمنفصلة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في غير تمام  
 من مقتضى اثنين فالمنفصلة اما ما نفعه بجمع او ما نفعه بخل فالكانت نفعه بجمع  
 كلما كان ابلغ واما او قد يكون الجمع واداه زمانه بجمع بجمع زايما او قد يكون  
 اما اب او صور لان ج و لازم لاد و بزممتنع الاجتماع مع ج وكلما او قد يكون  
 بزممتنع الاجتماع مع اب كذلك ان اجتماع الاجتماع مع اللان واما او فبجملة  
 مستلزم اجتماع مع اللان واما في جملة والكانت نفعه بخل كما في المثال  
 المذكور انتهى قد يكون اذالم يكن اب فبذلك نقض الاول وهو نقض ج  
 واستلزم طريق النتيجة اعني نقض اب وعين بزم اما ان يستلزم نقض  
 اب فذلك نقض اللان مستلزم نقض اللان واما ان يستلزم عين  
 بزم فبمقتضى الخلق عين ج و بزم وكل امرين بينهما منع اخل مستلزم كل واحد منهما  
 عين الاخر على ما مر في تلزام الشرطية واما ان يستلزم نقض الاوسط لظهور  
 اشتراط الشكل الثالث ان نقض اب فبذلك عين بزم وهو المقصود واما ان  
 وهو ان يكون الشركة في غير تمام من مقتضى المقدامين ولكن المنفصلة  
 فتكون كلما كان ابلغ واما اما كل ده او زنج كلما كان ابلغ  
 كلما ده او دلانه كلما فرض اب كان ج و الواقع حينئذ في المنفصلة اما كل  
 او دلفا كان ده فالواقع على تقدير اب كلما وكل ده واما استدلال  
 كلما ج و الفان دلفا على تقدير اب ان يكون الواقع اما كلما ج و دلفا وهو  
 المظهر و به الكلام اجمالا في الاقتران في الشرطية واما بيان تفصيلها فلهي  
 ما لا يلبق في الختصر **فترك** الفصل الرابع في القياس الاستثنائي

ص



ما يكون عن الشيء او لقيتها المذكور رافعة باللفظ المذكور رافعة  
او لقيتها اما مقدمته فمقدمة وهو محال لئلا يسمى اثبات الشيء بنفسه  
او بتقديره جزو مقدم منه والمقدمة التي يجوز ما فوضه يكون شرطية  
فانها لا تستلزم ما يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى  
والاخرى وضع اي اثبات لا حد جزئيهما او رفعه اي نفية لهما وضع اخر  
الاخر او رفعه كقولنا كل من الشمس طالعة فانه ما هو موجود ولكنه انما طالعة  
ينبغي ان الارتفاع هو موجود كونه الارتفاع ليس بموجود ينبغي ان الشمس  
ربطت بالكون والما ان يكون به العدد جزو او فرد الكثرة العدد  
ينبغي انه ليس بفرد ولكنه ليس بزوج ينبغي انه فرد في المصلحة  
ينبغي الوضع الوضع الرفع الرفع وفي المنفعة صلة ينبغي الوضع الرفع والرفع  
وبعده في انما هذا القياس شرطية احدهما ان يكون ان شرطية جوهرية  
فانها لو كانت سالبة لم ينبغي شيئا للوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية  
سلب الوجود او العكس اذا لم يكن بين الطرفين نزوعا وعنادا بل بينهما  
احدهما او عدا ووجود الاخر او عدا ونهاية ان يكون الشرطية نزوعا وميلهما متفصلة  
او عدا وبه انما متفصلة لان العلم بقصد الاتفاقية او كونهما متوفيقا على  
العلم بقصد الاتفاقية او كونه فلو استلزم العلم بقصد الاتفاقية او كونه  
فان الاتفاقية يلزم الدور وانها لهما العلم بالمرتبة او كونه شرطية او كلية  
الاستثناء او كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى ان مرتبة العمل استلزم الارتفاع  
او العكس على الوجهين الاوضاع والاستثناء على وضع آخر غير ذلك يلزم ان  
الحد جزئ الشرطية او لغيره ثبوت الاخر او انتفاءه الاصل ان اذا كان وقت  
الانفصال والانتفاء وضعهما اي اثباتهما هو بعينه وفي الاستثناء وهو



ووضع فانه ينتج القياس في ضرورة كون ان قدم زينة في الطهر مع غيره  
اكر منه لكنه قدم مع غيره في ذلك الوقت فاكتمله والرد بكلمة الاستثناء  
تحقق الاستثناء في جميع الزمنة فقط بل مع جميع الازمان التي يتأخر  
المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان ارجح واما كان ارجح واقعا واما كان  
بحر وذلك تحقيق في جميع الزمنة وانما يلزم ذلك لو كان ارجح في وقت واحد  
واقعا مع جميع الازمان الى ان يتأخر ارجح وليس يلزم منه وقوعه واقعا في وقت  
جميع الازمان الغير المتأخر فيه لانه يكون وضعه غرضه ولا يكون كتحققه  
والمدكور في بعض الكتب انه دوام الوضع او الرفع ينتج وهو انما هو  
الشرطية الكلية بما يكون اللزوم والفعال فيه هو كونه متحققا مع جميع الازمان  
المتحققة نفس الرفع يلزم منه دوام الوضع او الرفع تحققة مع جميع الازمان  
المعقولة وليس كذلك بل هو مفسر بتحقيق اللزوم والفعال على الازمان  
الغير المتأخرية للمقدم فيجب ان يكون اللزوم في كل زمانه شرط لا يوجد له  
مع وجود اللزوم واما بوجه لا يلزم وجود اللزوم تحققة وضع اللزوم مع الازمان  
والشرطية متفالا بها واما كما يقصدوننا قد يكون ارجح اذا كان الواجب وجوده  
كان مجرد وجوده في كل الزمان والثالث والثالث هو وجوده واما لا يلزم منه  
ان يكون مجرد وجوده في كل الزمان لان اللزوم متفالا بها هو على وضع اجتماع الازمان  
واجبه في كل الزمان وهو ليس بواقع اصل **قوله** والشرطية الموصولة  
انها متصلة او منفصلة الى **قوله** الشرطية ان هو جزء القياس الاستثنائي  
انها متصلة او منفصلة فانها متصلة انتج استثنائي عن مقدمها عين  
واللزوم انهما كالا لزم عن اللزوم فيبطل اللزوم واستثنائي ونقيض تاثيرها  
نقيض المقدم واللازم وجود اللزوم به فيبطل اللزوم



دون العكس في شئ منها لا ينتج استثناء عاين الاستثناء عن المقدم وان استثنى  
 نقض المقدم نقض الاستثناء لانه ان يكون استثناء عن المقدم فلا يلزم  
 وجود اللازم ووجود الملزوم ولا يلزم عدم الملزوم عدم اللازم وانما استثناء  
 فانها تصفية استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 بينهما واستثناء نقض استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 لهما اذ لا يلزم نفي الاستثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 زوجا او فردا لكنه زوج فهو ليس ولكنه ليس فهو فرد لكنه فرد  
 فهو ليس زوجا لكنه ليس فهو زوج وان كانت مائة اجمع استثناء القسم  
 الاول فقط استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 لا ينتج استثناء نقض شئ من غير شئ عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 فيكون لها نتيجة ان يجب استثناء العاين كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجر او  
 حجر لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه فهو ليس شجر وان كانت مائة اجمع القسم  
 الثاني فقط استثناء نقض استثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 ولا ينتج عاين شئ منها نقض الاستثناء عاين استثناء عاين استثناء عاين  
 بتعين ان يجب استثناء نقض كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجر او  
 لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه شجر فهو ليس شجر قوله الفصل الثاني في الاستثناء  
 وهو اربعة الاول القياس المركب اقول القياس المركب قياس مركب  
 ومقدما ينتج مقدمتان منها نتيجة ويرجع المقدمه الاخره نتيجة اخرى  
 وعلم ان هذا المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس  
 النتيجة لم يطلب جميعا مقدمتا او احدى هما لا كقياس آخر ذلك  
 بل ان يشترط التركيب للمباكر باليد مبهمة فيكون هناك قياسا مبهمة



[illegible]



كانت الحجة دأيم النفس  
في الجود او طه ما

وهذه العلة موجودة في العالم فكونها حادثة وان شئت عليه مشتركة بين احداهما  
وهو اقرب من وجود الشيء بغير وجوده واما وجوده فغير البتة اما عندنا او  
والدوران اية كون المدار علة المد اية فيكون التالف علة للشيء وكونها  
الشيء نفسه وهو ايراد اوها الا هو والاصل هو ما تضمنه البتة للشيء كما  
علة لحدوثه في البتة ان التالف او الامكان وانما باطل بالتحالف لان صفات  
ممكنة وليست حادثة فتبين الاول والوجهما ضعيفان اما الدوران فليس  
بجود الاخير من العلة المتأخرة وشروط السك و مدار لطلوع ان البتة واما اير  
والنفس فليكن حضا العلة في الاصل المذكورة ممنوع لان النفس ليس  
بين الشيء والاشياء فحاز ان يكون العلة غير ما ذكرت ثم مع ذلك هو  
ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون علة في الفرع فلو ان كان  
تخصصه الاصل للعلة وتخصصه الفرع ما تعلقه عنهما فالتخصص واما ان كانت  
ففيها بحثان الاول في مواد اليقين اقول ان يجب على المنطق النظر في  
صورة اليقين كذا يجب عليه النظر في مواد الكلبة حتى يمكنه  
على الخطا في الفكر من جهة الصورة ومواد اليقين اما يقينية  
او غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد كذا  
ان الكذب الاعتقاد المطابق للنفس الاخر غير ممكن الزوال فبالتالي الاول  
يخرج النظر والاشياء والجهل المركب وانما كانت اعتقادا لا يقينية  
فقد وريات من مبادئ اول في الكتب النظرية اما الضرورية بانستة  
لان الحكم لا يثبت انفسا باليقينية اما الفعل او الحسن او المكنون  
لا يخصار المدرك بحسن والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما  
ان يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم  
بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليا فكونها الحكم اعظم من الخبر



في الجوز وان لم يكن حكم العقل محجوزا بنظر البصر فينزل على بواسطه فكل به ان  
 تغيب تلك البواسط عن الذهن عند تصورهما والى ان يكون تلك القضايا  
 مباذرة الى رتبة قضايا قياساتهما معا كقولنا الاربعة زوج فان  
 تصور الاربعة والنزوح يلزم تصور النقصان بمقتضى وبيان في الجاهل  
 وترتب في الذهن ان الاربعة منفصلة بمقتضى وبيان وكل  
 متقسمين بين صورتين في رتبة قياساتهما معا في الذهن  
 الكائن احكام هو الحس في ان يدرك ان هو في الجاهل ليس في الظاهر  
 سميت حيا كما احكم بان الشئ مع رتبة الكائن والجاهل ليس في الباطن  
 سميت حدائيات كما احكم بان ان خروفا وغبضا والكائن مركبا  
 والعقل فاحس اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس  
 السمع في المواضع وبقضايا التي يحكم العقل بها بواسط السمع  
 من جميع اشياء العقل نواظرونهم على الكذب كما احكم بوجوب دليته  
 وبعد ان يبلغ الشهادات غير منحرفة بعد بل احكام بكم العدد  
 وهو السمع في التماس من عين عدد المتواترين وليس في  
 الكائن غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل في الجاهل لا يكرار الشاهد  
 مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتاج في الجزئيات كما احكم بان ترتب  
 السمع في الباطن للصور بواسط الشاهد متكررة وان لم يكن  
 لا يكرار الشاهد في الحس كما احكم بان نور القمر مستفاد من نور  
 نور الشمس طالما ان الشئ في شكله النورية بحس العقل او غيره  
 في الشمس قريبا وبعد الحدس هو سرعة الانتقال في الباطن الى المظنون  
 ويقال له الفكر فانه حركة الذهن نحو المادي ورجوعه عنه الى العقل



فقد بد فيه من حركتين بخلاف واحد من اذ لا حركة فيه الصلابة والانعكاس فيه  
ليس بحركة فان الحركة تدرك حيزه الوجود والانعكاس في الوجود  
وحقيقته ان ينتج المرتبة في الذهن فيحصل المطلوقية والحيثيات والحيثيات  
باعتبار حجة على الغير لكونه ان لا يحصل له احد من احوال تجريبيه المقيدة  
للعلم به **قالت** والقياس المولف من هذه الستة يسمى برهاناً اول  
في عبارته مسماة بلغة البرهان هو القياس المولف من البقنيات **سواء**  
كانت ابتدائية او غير ابتدائية الستة بواسطة امر الضرورية والاحتياطية  
لانها ان يكون النسبة الكبرياء الى صفوة الذهن فانه مع ذلك على غير ذلك النسبة  
في الخارج ايضا فهو برهان لانها يعطى الدليل للذهن في الخارج كقولنا هذا  
وكل متعقبات الاختلاف محمول فانه يتوقف الاختلاف كما انه على ثبوت  
الحيز في الذهن كذا على ثبوت الحيز في الخارج وان لم يكن كذا كذا بل لا يكون على  
النسبة الى الذهن فهو برهان لانها يعطى الدليل في الذهن في البرهان  
كقولنا هذا محمول وكل محمول متعقبات الاختلاف فان الحيز في الخارج على ثبوت ثبوت  
الاختلاف في الذهن **انما** ليست على في الخارج بل الامور العكس **قالت**  
اما الغير البقنيات ان الفقه يقول من غير البقنيات الشهيرة ونقصانها  
بما جميع الناس وسبب شهرة ما فيها بينهم اما استقامتها على مصلحتها على القول  
حسن والظلم فبيع اما في طلبها من الرقة كقولنا انما الضعفاء محمودة واما  
ما فيها من محبة كقولنا كذا العورة مذمومة واما انفعالها من غير علمهم  
كفجرتهم المحبون عند اهل الهند وفجرتهم عند غيرهم او من شرع اودا كالقوة  
الشرعية وغيرها ورسما يبلغ الشهرة بحيث يلبس بالادوية نقيضها بان  
ان لا يفرق نفس مخالفة عن جميع الامور المتغاية لفضل حكم بالادوية



بالاولى وبقوت بينهما بان الالاف لو فرض بقية اية عن جميع الامور العارضة  
حكم بالاولى دون الشهادة وبقوت يكون صفة وقد يكون كما ذبته بحدوث  
ولكل قوم مشهورات كجانب منهم وادبرهم وكل اهل صناعة ايضا مشهورات كجانب  
ضداتهم ومنها المشايخ والفقهاء بان سلم من الخصم ويسبق عليه الكلام له فذلك  
كانت مسطرة فيها بينهما خاصة او بين اهل علم كسليم الفقهاء ومسايل اصول  
الافتقار الفقه على وجوب الذكوة في ايجال الباقية بقوله عليه السلام في ايجال ذكوة  
فذلك الخصم هذا اخر واحد بان سلم انه حجة فنقول له قد ثبت في علم الاصول والاب  
ان ما اخذنا منها سلم والقياس المولف من المشهورات واستكمل جميع حدود  
الفرق من التزام الخصم وارتفاع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها  
المقبولات وقضايا لا توجد من العقيدة فيها اما الاخرى من المعجزات والكرامات  
كالكلام والاولى واما الاخرى فصاحبة بزيادة عقل ودين كامل العلم والذبح  
نافعة جدا في تعظيم ادله كماله والشفقة على خلق الله ومنها المظنونيات واما  
قضايا الحكم بها حكم بالاجماع مع تحريم نقضه كونها فلا ان يطول بالليل هو سارق  
والقياس المركب من المقولات والمظنونيات ليس بخطابته والفرق منها  
التي لا فيها يفهم من امور من شتم ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ  
ومنها المحبلة وقضايا لا يحيل بها فينا من النفس منها قبضات ولبط منفر  
او ترغيب كاذب فيل يخرجه بوقت من انبساط النفس ورغبة في زهرها  
واذا قيل العمل سرية منهوعة انقبض النفس وتنفرت عنه والقياس  
المولف منها ليس شعور والفرق منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب  
وبزيادة ذلك ان يكون الشرح على وزن لطيف او بنشد بصوت طيب  
ومنها الوصايا وقضايا كاذبة بحكم بها او مسلم في المورث غير محسوس واما

مشهور  
بوقوع  
فراه



وانما قيد بالاولى والغير المحسوسه لان حكم الواسم في المحسوسات ليس بها اذا  
حكم بحسن الحسن او بوجع الوجع كما في ذلك لان الواسم قوة حسيه لان بها  
نذكر الحيز حيث المتفرقة في الحيزين فاقبضه المحسوس فاذا حكمت على المحسوس  
كان حكمها صحيحا وان حكمت على غير المحسوسات باحكامها كان كاذبا كما ان  
كل موجد مشاهد اليه وان وراء العالم اقصا ولا يتسار لان الواسم ليس بواقف  
بالنفس في جذبه اليها حجة اليها حتى ان الحكم الواسم انما هو بغيره  
عندنا فلهذا لا يولد في العقل والشرع كذبها باحكام الواسم في البقايا  
بان وثباته لم يكدر به مع العقل وما يعرف به كذب الواسم انه يسا في العقل  
في المقدسات المنتجة فيقضي ما حكم بها كما حكم الواسم بالوقوف على الموضع  
يوافق العقل في ان مقتضى الحال والى ان يخاف منه المنع تقول ان مقتضى الحال  
منه فاذا وهل العقل الواسم على النتيجة كقوله الواسم وانكرا والقياس المركب  
يسمى سقط والنقض منه فلهذا انهم واصلاته ورعظم قايدها من مقتضاها  
لما عرفت عنها فاقبض وانما لفظه اقول انما لفظه قياس فاسد في  
جمله العجوة او من جهة اعادة احوال حجة الصورة فيان لا يكون على مقتضى  
لا فلهذا لا يفرط في الحكمية والكيفية او جهة كانه يكون كبر في كل الاول  
جزئية او هو بغيره في سائرته او ممكنة وانما جهة اعادة فيان يكون لا فلهذا  
ولم يقد مائة شيئا واحد او هو المصادره على المطلوب كقول كل ان  
يشترط كل في فذلك في كل ان في ذلك في ان يكون بعض المقدسات كاذبة  
شبهه بالصادق وشبهه بالكاذب بالصادق اما جهة العجوة او من  
بغيره انما كذب الصورة فلهذا في العجوة الفرس المنقوش على الجدار  
انما فرس وكل صبي يتبع ان تلك الصورة صماته اما كنه

نقض



[illegible]



في علم الهندسة المقدار المساوية لشيء واحد مساوية وانما غير متساوية  
بنفسها فان اذ علمت ان العلم بحسن الظن سميت اصولا موضوعا كقولنا  
ان العلم بكل فواصل بحسب مستقيم وان لم يقيد بان العلم وان كان  
مصادراته كقولنا ان العلم بالشيء باي بعد على لفظ شيئا دارة وكونه  
جوزا في العلم على هذا لانه ان اربعة اقسام في الموضوع فلهذا ليس العلم  
العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو مقدمه الشروع فيه على ما ذكرنا في  
به تصور الموضوع انما هو في الدنيا وليس جزا اخر بان يستقل العلم على  
فالمطابق للشيء بين هذه علمها في العلم انما هو متساوية ولها موضوعا متساوية  
اما موضوعاتها فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار ما يشترك  
الا ومباين والمقدار وسط في وسط في النسبة فهو مبلغ ما يحيط به  
العلم فان المقدار موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن ان يصفه فالخط نوع  
من المقدار وقد يكون نوع موضوع مع عرض ذاتي كقولنا خط مستقيم نام  
فاذن ذاتي جنس فاما متساويان لهما فالخط نوع والمقدار  
وقد اخذ في النسبة مع قيامه على خط موضوع ذاتي وقد يكون نوعا ذاتيا  
كقولنا مثلث فان ذواته مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتي فلهذا  
وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان  
ذواته قد عدت متساويان بذات موضوعات السائل وبالجملة لما موضوعات  
او اجزا منها او اعراضها الذاتية او جزئياتها او مجموعاتها او اعراضها الذاتية  
الموضوع فلا بد من ان يكون خارجا عن موضوعاتها متساويا ان يكون جزئا  
فكل ما بالبرهان ان الاجزاء التي هي لشيء ولكن هذا هو ما ذكرنا في  
في هذه الاوراق فالحمد لله العليم بالوجود مقبض الارزاق والصلوة



والصلاة  
على ائمة السنية على اهل البيت الطيبين الى العرب واليه محمد ان الصلوة

صلوات الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه الطاهرين  
قد وقع النواع من نسخة اليد المكتوبة مسبوحة شمسية  
مولدنا قطب الدين في شهر ربيع الاول في الثاني من ثلثة عشر  
في شهر رمضان سنة ١٠٠٠ هـ والحمد لله رب العالمين



[illegible][illegible]

به و رت لعل عشق سکنده  
متر کج افاضه جوهر

بیا که بکینج نغمه  
حیف یک فخر مکان حاضر























